



# عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا





# عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا

الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



لطلب نسخ من هذا المنشور حول «عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا» من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى الاتصال:

قسم المطبوعات، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
شارع منليك الثاني، ص.ب. ٣٠٠١  
أديس أبابا، إثيوبيا  
الهاتف : ٩٩٠٠-١١ ٥٤٤-٢٥١+  
الفاكس : ٤٤١٦-١١ ٥٥١-٢٥١+  
البريد الإلكتروني : [ecainfo@uneca.org](mailto:ecainfo@uneca.org)  
الموقع الإلكتروني : [www.uneca.org](http://www.uneca.org)

© حقوق النشر : ٢٠١٩ ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
أديس أبابا، إثيوبيا  
جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى للترجمة باللغة العربية: كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

يُسمح بإعادة نسخ محتويات هذا المنشور كلياً أو جزئياً. وتطلب اللجنة في هذه الحالة أن يذكر المصدر وأن ترسل نسخة من المنشور الذي يرد فيه المستخرج.

تصميم: مجموعة النشر التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، شهادة الأيزو ٢٠١٥:١٤٠٠١  
ضبط التصميم على النسخة الأصلية والطباعة: مطبعة فوليو، تمارة، المغرب.

## شكر وتقدير

أُجريت هذه الدراسة التي تحمل عنوان "عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا" بتكليف من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أعدها الأستاذ موجوبولو أولوفونكي أوكومي والسيدة سارة غاريدو بينريل، الخبيران الاستشاريان لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بمساهمات وتنسيق من السيدة أمل نجاح البشبيشي في المكتب. ونتقدم بشكر خاص للسيدة كنزة عقاد على مساهماتها في التقرير وتنقيحه. وقد أُعد التقرير تحت إشراف السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة المكتب.

## المحتويات

ج	شكر وتقدير .....
١	موجز تنفيذي .....
٣	مقدمة .....
٥	الجزء الأول : بطالة الشباب، والتعليم، والتنمية: التحليلات العالمية والدولية والإقليمية ذات الصلة .....
٥	١. تحديد بطالة الشباب : مسألة حتمية .....
٦	٢. الفقر والشباب والاستبعاد الاجتماعي : الآثار على التنمية المستدامة .....
٧	٣. هجرة الشباب بسبب خيبة الأمل وإخفاق السياسات والافتقار إلى الخيارات .....
٨	٤. التعليم والبطالة والتنمية المستدامة .....
١٧	٥. المسألة الجنسانية .....
٢٢	الجزء الثاني : دراسات حالات قُطرية .....
٢٢	١. الجزائر .....
٢٢	١٠١. الخصائص الديموغرافية .....
٢٣	٢٠١. التعليم .....
٢٥	٣٠١. السياسات المتعلقة بالشباب .....
٢٦	٤٠١. العمالة .....
٢٧	٥٠١. السياسات المتعلقة بالعمالة .....
٢٩	٢. مصر .....
٢٩	١٠٢. الخصائص الديموغرافية .....
٣٠	٢٠٢. التعليم .....
٣١	٣٠٢. السياسات المتعلقة بالشباب .....
٣١	٤٠٢. العمالة .....
٣٣	٥٠٢. السياسات المتعلقة بالعمالة .....
٣٥	٣. ليبيا .....
٣٥	١٠٣. الخصائص الديموغرافية .....
٣٧	٢٠٣. التعليم .....
٣٨	٣٠٣. السياسات المتعلقة بالشباب .....
٣٩	٤٠٣. العمالة .....

٤٠.....	٠٥٠٣ السياسات المتعلقة بالعمالة
٤٢.....	<b>٤. موريتانيا</b>
٤٢.....	٠١٠٤ الخصائص الديموغرافية
٤٣.....	٠٢٠٤ التعليم
٤٤.....	٠٣٠٤ السياسات المتعلقة بالشباب
٤٥.....	٠٤٠٤ العمالة
٤٦.....	٠٥٠٤ السياسات المتعلقة بالعمالة
٤٦.....	<b>٥ . المغرب</b>
٤٦.....	٠١٠٥ الخصائص الديموغرافية
٤٧.....	٠٢٠٥ التعليم
٥٤.....	٠٣٠٥ السياسات المتعلقة بالشباب
٥٦.....	٠٤٠٥ العمالة
٥٨.....	٠٥٠٥ السياسات المتعلقة بالعمالة
٦٢.....	<b>٦ . السودان</b>
٦٢.....	٠١٠٦ الخصائص الديموغرافية
٦٣.....	٠٢٠٦ التعليم
٦٥.....	٠٣٠٦ السياسات المتعلقة بالشباب
٦٦.....	٠٤٠٦ العمالة
٦٦.....	٠٥٠٦ السياسات المتعلقة بالعمالة
٦٧.....	<b>٧. تونس</b>
٦٧.....	٠١٠٧ الخصائص الديموغرافية
٦٧.....	٠٢٠٧ التعليم
٦٩.....	٠٣٠٧ السياسات المتعلقة بالشباب
٧٠.....	٠٤٠٧ العمالة
٧٣.....	٠٥٠٧ السياسات المتعلقة بالعمالة
٧٤.....	<b>الجزء الثالث : الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة</b>
٧٩.....	<b>المراجع</b>





## موجز تنفيذي

في معدلات البطالة بين الشباب لا يزال يحول دون التنمية في القارة. وقد أدى الانهيار الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨ إلى تفاقم البطالة بين الشباب لتتخذ طابع الأزمة. ويمكن للنمو الاقتصادي أن يتعايش مع عدم الإنصاف وعدم المساواة.

ولتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو التاريخ الذي تستهدفه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب على السياسات والاستراتيجيات والآليات المعتمدة أن تجعل من بين أولوياتها سياسات شاملة للجميع ومطرودة لصالح الفقراء تشمل توفير العمل اللائق والظروف التي تعزز العمالة الكاملة والمنتجة (الهدف ٨). وهذه حالة ملحة للقارة الأفريقية، بما أن عدد شبابها أخذ في النمو، ومن المتوقع أن يستمر في ذلك طوال القرن الحادي والعشرين، بزيادة قدرها ٤٢ في المائة (٣٢١ مليون) بحلول عام ٢٠٣٠.

ويُضطر العديد من الشباب في أفريقيا بسبب ظروفهم الصعبة إلى القبول بفرص العمل التي توفرها الأسرة أو الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع غير الرسمي أو الزراعي. وتعني هذه الوظائف أنهم يعملون ساعات طويلة، ولكنهم يبقون ناقصي عمالة، ويفتقدون الأمن الوظيفي والاستحقاقات، ويتلقون أجورا منخفضة. وهناك مخاطرة هائلة في التضاضي عن مصالح الشباب وعدم تلبية احتياجاتهم. فزحف البطالة والعمالة الناقصة وتفشيها (وهما مؤثران على التوافر غير الكافي لفرص العمالة المدرة لدخل، وما يترتب عن ذلك من ترقية)، يتفاقمان بسبب الفجوة بين التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة.

وللسباب العاطلين عن العمل وناقصي العمالة الكثير من التطلعات المكبوتة التي لم يتم إشباعها. ويمكنهم أن يتململوا ويصابوا بخيبة الأمل والإحباط والغضب ويفتقروا إلى التوجيه الأخلاقي المجتمعي. فهم عرضة لليأس والتهمُّم، وقد يحملهم ذلك إلى الانخراط في عالم

هذا تقريرٌ شامل عن عمالة الشباب والتنمية المستدامة يحدّد ويعدّد أفضل الممارسات والشواهد التاريخية للدروس المستفادة وخطة للمستقبل. وهو عبارة عن بحث يقوم على مزيج من المناهج التي تجمع بين البحث الكمي والنوعي في سبيل استجلاء الأسباب الأساسية لبطالة الشباب وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة في بلدان شمال أفريقيا وتفسير ذلك. ويكمن الهدف في الكشف عن تفسيرات لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة والافتقار إلى التنمية المستدامة ودوافع ذلك عن طريق مزيج من بحوث المكتبات، والتقنيات شبه المنظّمة، بما في ذلك إجراء مقابلات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وكذلك شركات القطاع الخاص والعلماء والخبراء في مجال تشغيل الشباب والتعليم.

وينصب التركيز على تقديم تحليل مقارنة لبلدان شمال أفريقيا التي تعاني من ذات التجربة المتمثلة في وجود مشكلات كبيرة لبطالة الشباب وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة. وتُقدّم المعلومات والبيانات في هذا الشأن من بحوث المكتبات استنادا إلى التقارير القطرية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تنتجها وحدة الاستعلامات الاقتصادية في مجلة الإكونومست، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والمقالات المنشورة في المجالات العلمية الخاضعة لاستعراض الأقران.

وقد وضعت الأفكار الرئيسية والافتراضات التي تؤدي إلى فهم أعمق للمشكلة للكشف عن الاتجاهات في تفكير صانعي القرارات والخبراء وآرائهم إلى جانب الشباب، وذلك بشأن البطالة والتنمية المستدامة.

لقد شهد الشباب الأفريقي، في العقدین الماضيين، زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، وانخفاضا في الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى توخي الحذر، وإلى ردود استباقية لتعزيز قدرة الشباب الأفريقي، بالنظر إلى أن الارتفاع غير المتناسب

وتعزز التنمية البشرية. وتكمن السبيل الأخرى في إعادة تصور وتجربة التعليم كوسيلة للارتقاء الوظيفي من خلال ما يلي:

(أ) التحالف من أجل التغيير على الصعيدين المحلي والدولي؛

(ب) إقامة شراكة متعددة الجوانب بين القطاع العام والقطاع الخاص لتدليل الحواجز الهيكلية:

١٦ جعل التعاونيات والمشاريع الاجتماعية في صلب النظام التعليمي والاقتصاد، كأحد الحلول؛

١٧ بناء القدرات من أجل تنمية بشرية بواسطة التدريب الداخلي والدورات التوجيهية والاستراتيجيات التحفيزية القائمة على التعلم من الأقران بغية زيادة العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام؛

١٨ التصدي للتحديات التي تطرحها المناطق الريفية الحضرية والهجرة الدولية والاستفادة من الفرص التي تتيحها؛

١٩ معالجة عدم التكافؤ بين الجنسين في عمالة الشباب؛

٢٠ الاستفادة من الفرص في عصر العولمة: إعداد الشباب لاعتماد التكنولوجيات الجديدة من أجل زيادة العمالة اللائقة والمجدية في عصر المعلومات لتحقيق التنمية المستدامة.

ويؤكد التقرير الحالي أنه إذا أُريد للتنمية المستدامة أن تتحقق، فإنه يجب إعادة التفكير في دور الدولة في الاقتصاد للتصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها الاقتصادات السياسية الدولية والمحلية لهذه البلدان. ومن خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتحالفات الواسعة بين الشركاء الإنمائيين والدولة، يجب تصحيح الحواجز الهيكلية التي تعترض توظيف الشباب باستخدام الاستراتيجيات التي تثبت التعلم من التاريخ وتعتمد حلولاً تعاونية لصالح الفقراء وشاملة للجميع.

الجريمة. فحالتهم البائسة تجعلهم لقمة سائغة للجماعات الإجرامية والإرهابية لتجنيدهم. ويمكن لشعورهم بالإحباط أن يتفجر، كما شهدنا ذلك في تونس، ومصر وبلدان أخرى حيث أدت الثورات على الحكومات التي كان ينظر إليها على أنها لا تكثر بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ولا تستجيب لها. ولا يتمثل التحدي في توفير فرص العمل فحسب، وإنما أيضاً في توفير فرص العمل اللائق والحد من انعدام الأمن الكبير الذي يواجهه ناقصو العمالة والعاملون الذين يتعرضون للاستغلال المفرط ويتلقون أجوراً متدنية، ويعملون في ظل ظروف عمل شاقة ومحفوفة بالمخاطر، ولا يرون أي إمكانية لتلبية احتياجاتهم من خلال حصولهم على عمل بأجر.

ورغم هذه الحالة الصعبة، هناك فرص هائلة للاستفادة من دينامية فئة الشباب في أفريقيا وحماسهم وطاقاتهم. فلو حصلوا على التشجيع والدعم بأفضل السياسات والبرامج، فإنهم لن يحققوا إمكاناتهم الكاملة فحسب، بل وسيساهمون أيضاً بشكل هائل في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية كبيرة. وبالتالي، لتحقيق التنمية المستدامة، يجب على البلدان الأفريقية أن تعتمد وتنفذ استراتيجيات وآليات "مطردة وحازمة ومنسقة" وكذلك متعددة الجوانب وشاملة، و"متعددة التخصصات والقطاعات وأصحاب المصلحة" ومصممة بتمعن شديد، وذلك للحد من بطالة الشباب (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). ولكي يتحقق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، لا بد من المساواة في الحصول على عمل لائق، ما يتيح فرصاً معقولة للارتقاء الوظيفي والتنمية البشرية والأمن البشري. وسيساهم النجاح في هذا الصدد في النهوض بالتنمية الوطنية الفردية بطريقة تتشعب في المستقبل.

وتقترح الدراسة حلولاً لبطالة الشباب وسُبلًا للمساهمة في التنمية المستدامة. حيث يجب أن يكون هناك تحوّل في الاستراتيجية الإنمائية من النمو بدون تنمية إلى نمو عادل وتنمية المستدامة. وتكمن إحدى السبل الممكنة في اعتماد حلول وتنفيذها تكون لصالح الفقراء وتعاونية

الماضية، وضاعت الفجوة بين الجنسين في التعليم؛ بيد أن الشباب لا يزالون يواجهون العديد من التحديات التي تحد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولا تزال العمالة الشُّغل الشاغل للشباب في المنطقة. ويملك الشباب الأفريقي القدرة على أن يكونوا قوة دفع كبيرة للتنمية المستدامة في أفريقيا بشرط القيام بالاستثمارات الملائمة في إيجاد فرص العمل. بيد أنه إذا لم تُعالج قضايا الشباب، ستظل التنمية المستدامة في أفريقيا تعاني من تأخر النمو.

ومن الواضح أن عدم القدرة على العثور على عمل لائق ومستقر يؤدي إلى شعور بالإحباط بين الشباب، وهو ما يتسبب في تكاليف اقتصادية واجتماعية بما في ذلك مخاطر الانخراط في عالم الجريمة والتجنيد في الجماعات الإرهابية. والأرجح أن يسعى الشباب العاطلون عن العمل والساخطون سعياً حثيثاً للاعتراض على حالتهم ويمكن أن يصبحوا قوة مزعزعة للاستقرار من الناحية الاجتماعية، كما يتبين ذلك من تزايد المطالبات بالتغيير في القارة.<sup>(٣)</sup> وتوضّح الاضطرابات في بعض بلدان شمال أفريقيا قدرة تطلعات الشباب غير الملباة على زعزعة الاستقرار.

ولا تعكس معدلات البطالة سوى غيض من فيض عندما يتعلق الأمر بتحديات العمالة التي يواجهها الشباب. والشباب ليسوا أكثر عرضة للبطالة من البالغين فقط، بل إنهم أيضاً غالباً ما يشغلون وظائف بضمنان اجتماعي بسيط أو بدونه، وهم أكثر عرضة للعمل ساعات أطول بإنتاجية منخفضة وأجور زهيدة. ويعد الافتقار إلى المهارات والوظائف، بالإضافة إلى التفاوت بين المهارات المطلوبة والمقدمة، بعض العقبات المشتركة للشباب الذين يحاولون الدخول إلى سوق العمل؛ وقد ثبت أن إيجاد فرص عمل للشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً يشكل تحدياً. ويدفع ارتفاع معدل البطالة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية بالهجرة غير القانونية وغير الآمنة،

يُعد جيل الشباب اليوم أكثر الأجيال عدداً في التاريخ، وتعيش غالبيتهم العظمى في البلدان النامية. ووفقاً للإحصاءات الواردة في تقرير "التوقعات السكانية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة،<sup>(١)</sup> فقد كان عدد الشباب العالمي في عام ٢٠١٥ ما يقدر بـ ١,٢ بليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤، وهو ما يمثل زهاء ٣٠ في المائة من سكان العالم. ويعيش ٢٢٦ مليون تقريباً من هؤلاء الشباب في أفريقيا، وهو ما يجعل القارة أكثر قارات العالم شباباً. أما الأطفال دون سن ١٥ فقد بلغوا ٤١ في المائة من سكان أفريقيا، وبلغ الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ١٩ في المائة.

تُسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل الأبعاد الثلاثة للاستدامة -الاقتصادية والاجتماعية والبيئية- بالدور الرئيسي للعمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة، على النحو الذي أبرزه الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع".

وبحلول عام ٢٠٣٠، وهو الموعد المقرر لأهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن يرتفع عدد الشباب في أفريقيا بنسبة ٤٢ في المائة ليلبغ ٣٢١ مليون. وفي حين بلغ حجم فئة الشباب ذروته في جميع المناطق الأخرى، يتوقع أن يتواصل نمو فئة الشباب في أفريقيا خلال الفترة المتبقية من القرن الحادي والعشرين، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن أن يكون هذا العدد الكبير من فئة الشباب القوة الدافعة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

وتحسنت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشباب في السنوات الأخيرة، ولكن ليس إلى حد كبير. حيث حدثت زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس على مدى الـ ٢٠ عاماً

٢ شارك الكثير من الشباب في الحركات والانتفاضات التي اندلعت في تونس، ومصر، وليبيا.

١ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم. متاح في: <http://unctadstat.unctad.org/EN>

التدابير الشباب الأفريقيين من تحسين فرص الحصول على معلومات وفرص قيمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العمالة. وعلاوة على ذلك، فإن جمع البيانات وتحليلها أمر أساسي حتى تكون التدخلات والسياسات قائمة على أدلة وتستجيب للحالات على أرض الواقع.

ويكمن الهدف العام من هذه الدراسة في إجراء تحليل أعمق لعمالة الشباب والتنمية المستدامة، في إطار متابعة الدراسة المعنونة "أن تكون شابة في المغرب العربي" الصادرة عن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٣. ويجري ذلك من خلال تسليط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه الشباب في إيجاد فرص العمل في بلدان شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا).

وتُقدّم المعلومات والبيانات في هذا الشأن من بحوث المكتبات استنادا إلى التقارير القطرية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تنتجها وحدة الاستعلامات الاقتصادية في مجلة الإيكونومست، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والمقالات المنشورة في المجالات العلمية الخاضعة لاستعراض الأقران.

ويتألف هذا التقرير من سبع دراسات حالات فردية تغطي بلدان شمال أفريقيا. وإذ يأخذ التقرير السياق الخاص بكل بلد من بلدان المنطقة، فإنه يقدم تحليلا مستفيضا عن مجالات السكان والتعليم والتوظيف والسياسات المتعلقة بالشباب والعمالة. ويستعرض أيضا بعض التجارب الدولية الأكثر أهمية بالنسبة لتعزيز الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للشباب، ويقدم توصيات بشأن السياسات.

لا سيما بين الشباب. ومن ثم، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى وضع استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتفعيلها بحلول عام ٢٠٢٠. ويوضح التحليل في هذه الدراسة ما تقوم به الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى حتى تُحقق السياسات المتعلقة بعمالة الشباب نتائج ملموسة. ومن ثم، فإن التحليل سيبيّن دراسات حالات فردية في شمال أفريقيا تُقدم ممارسات جيدة لتعزيز عمالة الشباب وتمكينهم على نحو مستدام.

وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٢٠ والإطار القاري للتنمية المستدامة -خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣- لا بد من فهم التغييرات التي من شأنها أن تطرأ على فئة الشباب مستقبلا فهما تماما ومراعاتها. وتقتضي الزيادة الكبيرة في عدد الشباب الأفريقي اتباع نهج مبتكرة للاستفادة من الإمكانيات الإنمائية الهائلة التي يقدمها الشباب بسرعة للمنطقة.

وللاستفادة الكاملة من فئة الشباب وضمان الازدهار في المستقبل، يجب على البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان شمال أفريقيا، أن تستثمر بكثافة في إيجاد فرص عمل للشباب من الرجال والنساء في المناطق الريفية والحضرية. ويتطلب التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بعمالة الشباب أن تمنح القضايا المتصلة بالشباب أولوية قصوى في خطط التنمية المستدامة.

ولا يزال الإدماج في التيار السائد للتنمية المستدامة أحد الشواغل ذات الأولوية للشباب الأفريقي، وهو يرتبط بحالات الاضطرابات المدنية التي حدثت في الآونة الأخيرة في بعض البلدان في شمال أفريقيا. ولذلك يجب معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

وينبغي للبلدان الأفريقية، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، تخصيص ما يكفي من الموارد لكي تكون السياسات والبرامج الخاصة بالتوظيف سياسات عملية وقابلة للتنفيذ، وتعزيز البحوث في قضايا تنمية الشباب، بما في ذلك جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من خلال المكاتب الإحصائية الوطنية. وستُمكن هذه



## الجزء الأول : بطاقة الشباب، والتعليم، والتنمية: التحليلات العالمية والدولية والإقليمية ذات الصلة

### ١. تحديد بطاقة الشباب : مسألة حتمية

ويبين استخدام "أنيانوو" لبيانات السلاسل الزمنية الشاملة لعدة قطاعات من ٤٨ بلدا أفريقيا خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٩ العلاقة بين الآثار المشتركة لعوامل الاقتصاد الكلي، والعولمة، واثتمانات القطاع الخاص، والهيكل الأساسية والتعليم والعوامل الديمغرافية، والديمقراطية ذات الطابع المؤسسي، والاتجاه الزمني، وآثار النفط على عمالة الشباب الأفريقي. وتشمل عوامل الاقتصاد الكلي ذات الصلة معدل الاستثمار المحلي، ونفقات الاستهلاك الحكومي، ومعدل التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (أنيانوو، ٢٠١٣). وتشير العولمة إلى درجة الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير اثتمانات القطاع الخاص إلى القدرة الإنتاجية للشركات بشأن حصولها على الائتمانات. وتشمل الهياكل الأساسية الحصول على "مراكز رعاية الطفل، والطاقة، والنقل، و[تكنولوجيا المعلومات والاتصالات] بأسعار ذات تكلفة معقولة". وينظر إلى التعليم، لا سيما المستويات العليا، من حيث توسيع الآراء الفردية والإعداد لدخول سوق العمل بالمهارات المناسبة. وتشمل العوامل الديمغرافية التدابير الخاصة بسكان المناطق الحضرية، ومعدل النمو السكاني، ونسبة الشباب من مجموع السكان. وتشير الديمقراطية ذات الطابع المؤسسي إلى الفرضية القائلة إن الديمقراطية تأتي بمزيد من فرص العمل وتمكين الشباب. وقد أدرج الاتجاه الزمني لإظهار إمكانية تدهور أداء سوق العمل على مر الزمن. وأخيرا، فقد أدرجت آثار النفط أيضا في النموذج لتعمل عمل المتغير الصوري الذي يبين الفرق بين البلدان المصدرة الصافية للنفط والبلدان المستوردة الصافية للنفط.

واستنادا إلى نتائج عمليات محاكاة هذا النموذج يقترح "أنيانوو" ثماني توصيات في مجال السياسة العامة. ويدعو الاقتراح الأول إلى زيادة إنتاجية القطاع العام

من أجل فهم بطاقة الشباب بشكل سليم، لا بد من تحديد الحالة تحديدا دقيقا. ومن بين الجهود الجيدة تقرير التحليل التقابلي لعام ٢٠١٢ الذي وضعته منظمة العمل الدولية، وهو التقرير الذي يتناول ويوثق البرامج التي تعزز تشغيل الشباب في أفريقيا وتحدد الدروس المستفادة لعمل مستقبلي. ويزود التقرير الجهات المعنية بمعلومات عن مشاريع تشغيل الشباب والبرامج الرامية إلى تشجيع طائفة واسعة من العمليات الإنمائية على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويهدف هذا التقرير إلى إنشاء قاعدة بيانات عن جهود تشغيل الشباب من أجل تحديد أحسن لأفضل الممارسات والتحديات. ويشمل التحليل مواطن الضعف والقصور الرئيسية التي تعترى التدخلات الجارية لتشغيل الشباب، بما في ذلك الافتقار إلى التنسيق بسبب ضعف الأطر المنفذة لدعم تنمية الشباب (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢أ). وجرى تحديد عاملين باعتبارهما يساهمان في بطاقة الشباب ألا وهما انخفاض معدلات نمو الاقتصاد والأهمية المحدودة لنظام التعليم والتدريب. وتضم ردود السياسة العامة على أزمة تشغيل الشباب ميثاق الشباب الأفريقي الذي يعد علامة فارقة؛ وخطة عمل عقد الشباب الأفريقي، ٢٠٠٩ - ٢٠١٨؛ مؤتمر قمة تموز/يوليه ٢٠١١؛ وآلية التنسيق الإقليمية، التي تتسم بأهمية خاصة لأنها مكرسة للمساعدة في مجال التعاون والتنسيق بين البرامج لتعمل "ككيان واحد". وينبغي أن تشمل التدخلات الخاصة بعمالة الشباب أولويات مثل توظيف الشباب ذوي الإعاقة والشابات، لأن كلتا الفئتين هما الأكثر عرضة للبطالة والعمالة الناقصة.

والصلة التي يقيّمها "أنيانوو" بين الديمقراطية ذات الطابع المؤسسي، وزيادة عمالة/تمكين الشباب تجري بصورة تدريجية وتبعث على الارتياح؛ ومع ذلك، ورغم أن الشباب قادر على التعبير عن مطالبهم وتنظيم أنفسهم لأسماع شواغلهم للحكومة في نظام ديمقراطي، فإن انعدام التنمية الاقتصادية يحدّ مما يمكن أن تقوم به الحكومة. وهذا يعني أنه ينبغي للحكومات أن تسعى لإيجاد مزيج يجمع بين التنمية الاقتصادية المستدامة والتوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية لمواطنيها. وعلاوة على ذلك، يجب منح الأولوية للفئات السكانية المستبعدة، بمن فيهم المعوقون والشباب والنساء.

## ٢. الفقر والشباب والاستبعاد الاجتماعي: الآثار على التنمية المستدامة

الفقر "مشكلة إنسانية متعدد الأبعاد" تتصل بالصحة والتعليم والسكن والفرص السياسية. أما القوالب النمطية التي تقول إن الفقراء لا يعملون فهي غير صحيحة. بل إنهم يشكلون فئة تُسمى الفقراء العاملين الذين يعمل معظمهم في الاقتصاد غير الرسمي.

ولا بد من النظر إلى ما بعد التعليم الأساسي لإيجاد الحلول. حيث يجب على الحكومات أن تشجّع على تعليم أفضل في المتوسط والثانوي والجامعي.

وإذا كانت هناك رغبة في إدماج الشباب في كل منحي من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن النظر إليهم باعتبارهم غير مبالين، وكسالي، ومُعالين يقوض هدف الاندماج الكامل. وفي سبيل ضمان مشاركة الشباب في العملية السياسية لوضع السياسات والبرامج التي من شأنها أن تساعد في نهاية المطاف في إدماجهم في المجتمع، ينبغي للمبادرات ألا تعاديهم بسبب افتراض أن "ثقافة الشباب" غير المثلى هي المشكلة.

والقطاع الخاص في الاستثمارات المحلية، وهو ما قيل إنه سيؤثر بشكل جوهري في شمال أفريقيا. ويطلب الثاني إلى الحكومات الأفريقية تحقيق التوازن بين نفقاتها لضمان أقصى قدر من الفعالية. أما الثالث فيطلب تنظيمًا فعالًا للاستثمار الأجنبي المباشر لحماية الصناعات الكثيفة العمالة التي يمكن تحويل مكانها بسبب العولمة. ويدعو الاقتراح الرابع إلى الحد من درجة الانفتاح التجاري لأن هذا العامل يقلص من عمالة الشباب في أفريقيا بشكل كبير. ويدعو الاقتراح الخامس للحكومات الأفريقية، لا سيما في شمال أفريقيا، إلى إتاحة القروض للشركات بوصفها آلية تسهم في زيادة فرص العمل لأن تمويل الشركات يشجع الشباب على استكشاف الفرص الجديدة في مجال زيادة الأعمال. ويشجع الاقتراح السادس على تطوير الهياكل الأساسية. ويطلب السابع بالسياسات الفعالة التي ستستثمر في رأس المال البشري للقوة العاملة؛ ويشمل ذلك النظر في معالجة التفاوت بين مهارات الشباب وسوق العمل. وأخيرًا، يوصي الاقتراح الثامن بتعزيز ديمقراطية فعالة وناضجة لأنها مهمة جدا لإيجاد فرص عمل للشباب.

ويتخذ "أنيانوو" نهجا تجريبيا لفحص مختلف محددات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في عمالة الشباب في أفريقيا. ويوضح "أنيانوو" لماذا لا تعد البطالة مشكلة في القارة فحسب، بل أيضا بالنسبة لبقية العالم. وبالنظر إلى الانتفاضات العربية، من الواضح أن الخوف من أن يصبح الشباب الأفريقي المحروم قوة انفجار يدفع بالحكومات إلى النظر في التصدي لمسألة بطالة الشباب بمزيد من الجدية. ولا يُنظر إلى هذا الأمر على أنه مجرد مشكلة كبيرة بالنسبة للحكومات الأفريقية فقط، بل باعتباره يطرح تحديا لأمن البلدان في أماكن أخرى أيضا. غير أن هذا نزاع محتمل يمكن تلافيه بجهد إضافي للعمل مع "طفرة الشباب" في أفريقيا. ومن المهم أيضا أن ندرك أن أنواع الحلول نفسها لن تجدي نفعا مع البلدان التي تختلف كثيرا عن بعضها البعض في مجال التنمية الاقتصادية وأنواع العوائق التي يواجهها كل منها.

وتحظى حماية حقوق الشبان والشابات بدعم الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية حقوق الطفل). ومع ذلك، هناك أيضا عوائق جنسانية جمة تتعلق بالمساواة تزيد من حدة بعض التحديات التي تواجه الشباب مثل الأمية والبطالة وغياب النشاط، والممارسات الصحية المحفوفة بالمخاطر، والهجرة، والاعتماد على الأسرة، وطول المدة الزمنية في فئة الشباب.

وللشباب إمكانات جمة لما يتمتعون به من مخزونات كبيرة من الطاقة لحفز التغيير السياسي والاجتماعي على حد سواء. وباعتبارهم جزءا كبيرا من السكان يواجه تحديات جمة، فإنهم محرومون بسبب فجوة التواصل مع حكوماتهم المعنية. كما أن الجهود التي يبذلها الشباب للتواصل لن تفضي بالضرورة إلى استجابات في مجال السياسة العامة. ولا يعني أن الحكومات ستتابع على النحو الواجب تحديد المشكلات التي تتسبب في الاستياء لمجرد أن الشباب يثبثون شكواهم. فالتحديات والمخاطر التي يواجهها مختلف الشباب مسألة تقتضي محاربتها من خلال مواصلة الحوار المثمر بين الشباب وحكوماتهم، وإلا فإن من شأن سوء فهم النوايا أو أي شيء من ذلك أن يؤدي بالحكومة إلى انتزاع الوكالة التي تريد منحها للشباب. وتتطلب الرغبة في تمكين الشباب أن تتيح لهم الحكومات الاستقلالية في أن يعيشوا حياتهم بكرامة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى ندرة البيانات الموثوقة، ينبغي بذل جهود متضافرة، من خلال الوكالات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تحسين جمع البيانات ذات الجودة التي تتيح مزيدا من البحث في ما يمكن تقديمه من توصيات ممكنة للمنطقة.

### ٣. هجرة الشباب بسبب خيبة الأمل وإخفاق السياسات والافتقار إلى الخيارات

“ربما” تتبع رغبة شباب شمال أفريقيا في الهجرة من “التعبير عن الهوية المحبطة، والحاجة إلى الهروب من انعدام الأمن متعدد الأبعاد، واستعادة التحكم في

والفوارق الجنسانية تبدو واضحة جدا في العمالة بسبب العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون مشاركة الشباب المتساوية في سوق العمل. وفي الحالات التي تفضل فيها النساء العمل في بعض القطاعات الاقتصادية (Alters, 2013)، قد يعزى ذلك أكثر إلى الحصول على ظروف لائقة أكثر وشروط خدمة أفضل. ومع ذلك، فإن عدم كفاية فرص العمل في هذه القطاعات يساهم في البطالة (المرجع نفسه).

والشباب هم أكثر المشاركين نشاطا في حركات الاحتجاج التي وقعت في شمال أفريقيا. وقد قادوا على مر السنين أيضا، التحول السياسي والاجتماعي فضلا عن المشاركة فيه. كما أنهم يشاركون في الثورة الرقمية، وهم مجموعة متنوعة. ومن ثم، فهم مجهزون تجهيزا جيدا ليخوضوا معترك المناقشات السياسية والاجتماعية بشأن كيفية معالجة ما يعانون منه من أوجه ضعفٍ متعددة الأبعاد (المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، 2013).

ويمكن تيسير تعزيز فرص العمل اللائق وزيادة الأعمال عن طريق تطوير البحث والسياسات لتعزيز الخدمات الموجهة لمساعدة الشباب ذوي التعليم الضعيف والمحرومين منهم. ولا بد أيضا من زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم من خلال مكافحة النزوع إلى الانقطاع على الدراسة وزيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي لصالح الفئات المحرومة مثل الفتيات والفقراء. ومن شأن تقديم الدعم للشبكات والجمعيات المستقلة ذات الآليات الكفيلة بزيادة المشاركة في التعليم وفي هياكل أنشطة أوقات الفراغ، والتي تقوم بتوعية المجتمعات المحلية في هذا المجال أن يساعد هذه الجماعات كذلك على الازدهار والمشاركة في المشاريع والبرامج طويلة الأجل.

ويُعد تمكين الشباب وتعليمهم وإدماجهم في الحياة السياسية في مجتمعاتهم وفي القوى العاملة أمرا ضروريا لأن الشباب فئة مهمشة في عملية تكوين الهويات الفردية في الأجواء السياسية والاجتماعية الراهنة. فهم يتحدثون جماعيا أنماط الهوية المحددة سلفا، وهو ما يؤدي إلى احتمال حدوث صراع بين الأجيال يزيد من تهميش الشباب.

## ٤. التعليم والبطالة والتنمية المستدامة

هناك علاقة بين التعليم والعمالة، وكذلك بين فرص العمل بأجر والمشكلات الاجتماعية. فالافتقار إلى فرص العمل يجعل الشباب أكثر ميلا إلى الانخراط في "سلوكيات تخريبية" من قبيل تعاطي المخدرات والاضطرابات المدنية والعنف والنزاعات المسلحة والأنشطة الإجرامية الأخرى. وبالتالي، من الأهمية بمكان تزويد الشباب بالمهارات والتثقيف المناسبين للحد من البطالة في صفوفهم. ولتحقيق ذلك، ينبغي احترام المبادئ التوجيهية والأطر الواردة في إطار عمل دكاك بشأن توفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، وخطة عمل قسم التعليم التابع للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)، وميثاق الشباب الأفريقي. والتعليم هو المجال الرئيسي الذي ينبغي إدخال تحسينات عليه، ليس في التعليم الابتدائي فحسب، بل أيضا في المستويات العليا من التعليم والتدريب المهني (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

والتعليم هو أحد المجالات الرئيسية التي تتطلب الاهتمام عند تناول البطالة في صفوف الشباب. ويعني إحراز تقدم هنا وسائل التخفيف من العوامل الضارة التي تساهم في البطالة، من قبيل المهارات غير الملائمة لسوق العمل، والقطاعات الخاصة الصغيرة، والخدمات العامة المشبعة، وعدم المساواة في توزيع الفرص وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة. وستؤدي زيادة التعليم وتحسينه إلى زيادة فرص العمل، وستعمل بمثابة استراتيجية وقائية لإبقاء الشباب بعيدا عن الانخراط في أنشطة غير مشروعة. ويعد وجود أطر لتعزيز التعليم للجميع أمرا مهما في هذا المسعى. وهناك فوائد اقتصادية كبيرة يمكن أن تُجنى من وجود تعليم أفضل؛ فعلى سبيل المثال، سيزود وجود تعليم أفضل الشباب بالمهارات المناسبة لسوق العمل، فضلا عن الإسهام في التنوير والقدرة على الدعوة إلى الذات والتنظيم من أجل تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

مصيرهم وابتكار مستقبل لأنفسهم". كما توجد صلات قوية بين زيادة الهجرة وانعدام الفرص في الوطن. ويساهم عدم وفاء الحكومات بواجباتها تجاه شعوبها في اعتماد الهجرة كحل لل صعوبات في الحصول على الفرص الاقتصادية والمزايا الاجتماعية التي تتيحها. ويشكل المهاجرون الشباب فئة ضعيفة لأنها تفتقر إلى القدرة على العيش حياة مستقلة. وعدم القدرة على تحقيق الأحلام أو مستقبل يجعل البحث عن فرص حياة مريحة يفوق مخاطر فشل مثل هذه الهجرة. فالتجارب الصعبة تؤدي إلى السخط وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتقدم البرامج الفعالة في سوق العمل الموجهة للشباب الذين يأتون من خلفيات محرومة خطوات مفيدة لتحديد سياسات لعمالة الشباب وتصميمها. وقد تم تحديد أربع خطوات. الخطوة ١ هي تحديد الفئة المستهدفة والعراقيل التي تحول دون إيجاد فرص العمل. فالشباب ليسوا مجموعة متجانسة. إذ إن لكل مجموعة فرعية مجموعة قيود فريدة خاصة بها تشمل القيود المتعلقة بالوظائف، والافتقار إلى المهارات اللازمة للبحث عن عمل، والقيود التي تحول دون إطلاق الشركات، والقيود الاجتماعية. الخطوة ٢ تكمن في اختيار التدخلات التي توافق القيود التي تتعلق بتعليم المهارات الأساسية (الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب) والمهارات التقنية والمهارات السلوكية ومهارات ريادة الأعمال. المرحلة ٣ تكمن في تعديل التصميم حسب عوامل البلد والفئة المستهدفة، وهو ما يبدأ بفهم "الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والإدارية" اللازمة لنجاح كل برنامج. ثم يتم تضييق البرامج وتنقيحها وجمعها في قائمة قصيرة من الخيارات البرنامجية. ثم تأتي الخطوة ٤ لتقييم أثر البرنامج. ويُقترح إدماج برنامج التقييم في تصميم البرامج للتأكد من إمكانية تقييم البرامج المقررة على النحو الواجب لضمان فعاليتها وكفاءتها من حيث التكلفة (البنك الدولي، ٢٠١٠).



قد أجرى البنك الدولي في عام ٢٠١١ بحثا عن القطاع غير الرسمي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ووجد أن ثمة "علاقة بين حجم القطاع غير الرسمي، والموارد الطبيعية، والقوة العاملة. فالبلدان التي لديها وفرة في الأيدي العاملة والموارد الطبيعية تتسم بارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية (تساهم ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من القوة العاملة بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين أن الأنشطة غير الرسمية في البلدان الفقيرة في الموارد الطبيعية والمنخفضة من حيث معدلات البطالة وظفت نسبة أقل من القوة العاملة (٤٥ في المائة إلى ٦٧ في المائة)، ولكنها أسفرت عن حصة أكبر من الناتج (٣٦ في المائة إلى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)" (البنك الدولي، ٢٠١١).

إن بقاء النمو السكاني ليس صدفة. فمنذ ستينيات القرن العشرين رأى المغرب وتونس في برامج خفض معدلات النمو السكاني عنصرا حاسما للتحديث والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك القدرة على تلبية احتياجات السكان من رعاية صحية وتعليم وعماله. وقد اعتمد تنظيم الأسرة وتقليص النمو السكاني. بيد أن التباين في طبيعة النمو السكاني بين الأجيال لا تؤثر تأثيرا إيجابيا على معدلات البطالة بين الشباب. وفي حين أن نسبة الفئة العمرية من صفر إلى ١٤ سنة أخذت في التناقص، من المتوقع أن ترتفع النسبة المئوية للأشخاص في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) في المستقبل. ومن ثم فإنه من المنطقي أكثر أن يخلص المرء إلى أن التعليم والتدريب هو ما ينبغي تعديله وليس نموذج التنمية الاقتصادية. والدليل المخالف للتوقعات على أن التحصيل التعليمي لا يؤدي إلى مستويات أعلى من العمالة مؤشرا أيضا على عدم توافق كبير بين العرض والطلب في سوق العمل.

وتقدم التوقعات الاقتصادية لأفريقيا (مصرف التنمية الأفريقي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢) تحليلا ونقدا لفشل الحكومات في تعزيز عمالة الشباب في أفريقيا. وهناك أربعة انتقادات رئيسية: (أ) عدم كفاية التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية المسؤولة عن

لقد ارتفعت البطالة ارتفاعا حادا بعد انتفاضات عام ٢٠١١ إلى ١٤,٧ في المائة في تونس و١٢,١ في المائة في مصر. وحتى مع المغرب، بلغ معدل البطالة في عام ٢٠١٦ أقل من ١٠ في المائة بقليل. وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين الجنسين وبين الأجيال، نظرا لأن البطالة أعلى في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، وبين الإناث، حيث تحوز مصر على أعلى رقم مثير للصدمة وهو ٥٧ في المائة من نسبة البطالة.

ويهمين الاقتصاد غير الرسمي في أسواق العمل في مصر، وموريتانيا، والسودان والمغرب، والجزائر، وتونس. وحتى في الاقتصاد الرسمي، تعد قوانين العمل أو الحقوق ضعيفة، وهو ما يسهم في زيادة مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ونتيجة لذلك، استخدمت السلطة التنفيذية للحفاظ على الوضع الراهن، بل وحتى للإشراف على اعتماد القوانين التي قد تتعارض مع روح هذا الدستور. وبالمثل، رغم وجود قوانين عمل وأنظمة عديدة لسوق العمل فإن تحديد المشكلات وضعف الإنفاذ يؤديان إلى مزيد من الطابع غير الرسمي، مع ما يصاحب ذلك من خفض استحقاقات الرعاية الاجتماعية للعمال الذين لا يتمتعون بالحماية بموجب عقود رسمية وخدمات اجتماعية إما من أرباب العمل أو من الدولة.

وقد تقلصت هيمنة الدولة كمصدر للعمالة، في حين أن القطاع الخاص في الاقتصاد الرسمي لم يأت بفرض عمل كافية. ويهيمن الاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي، ٢٠١١). ومع ذلك، لا يوجد أي قياس دقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي ومساهمته في العمالة ونوعيتها. وهناك العديد من المشاكل التي يتسبب فيها الاقتصاد غير الرسمي للبلدان، بما في ذلك انخفاض الإيرادات، وعدم الحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ويعد الاقتصاد غير الرسمي مصدر أيضا لإيجاد فرص العمل. وستستفيد الدول من الاستراتيجيات الابتكارية التي تعزز التكامل بين القطاعين الاقتصاديين غير الرسمي والرسمي.

وركزت الجمهورية العربية السورية على حاجة الشباب إلى تنظيم أنفسهم في جماعات ضغط لكسب التأييد والمشاركة في صنع القرار للتصدي لبطالة الشباب (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

ينبغي تفكيك المصطلح الشائع "طفرة الشباب" ونقده بدل قبوله واعتماده بصورة واسعة كما جرت العادة. فمن عصر القومية إلى الوقت المعاصر، كان الشباب قوة مُحدثة للتحوّل في أفريقيا ويمكنهم أن يكونوا كذلك، كما يتضح من قيادتهم ومشاركتهم في عملية التحرير الوطني وإرساء الديمقراطية، فضلا عن الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن يُنظر أيضا إلى هجرة الشباب من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها محاولات لتقديم مساهمات إيجابية في الرفاه الاقتصادي لأسرهم والحراك الاجتماعي، وهي أمور لها تداعيات إيجابية.

ولا تزال نوعية التعليم وموضوعه اللذين يتلقاهما الشباب موجّهين للحصول على الشهادات المطلوبة في القطاع العام، ولكن اليوم دون فرص العمل المتاحة في هذا القطاع الذي تجاوز الآن طاقته القصوى وأصبح مشبعا. وهناك أيضا عدم مساواة في الحصول على فرص العمل لأنه، رغم أن النظام التعليمي قائم على الجدارة، فقد أصبح غير عادل بصورة متزايدة. وللشباب ذوي الخلفيات الأكثر حظا ميزة أكبر في القبول في أفضل الجامعات، فضلا عن سوق العمل الرسمية. وهناك مجموعتان من الإصلاحات يستحسن الأخذ بهما: (أ) الاستعاضة عن القطاع العام باعتباره صاحب العمل للعاملين المتعلمين بالعمالة في القطاع الخاص، (ب) وإصلاح نظام التعليم لكي يتمكن من الاستجابة للاحتياجات الحالية لسوق العمل (Salehi-Isfahani, ٢٠١٢).

ومن المفارقات أن الشباب ذوي المستوى التعليمي الأكبر هم الآن ضمن أكثر العاطلين عن العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدي ترسيخ مفهوم التوازن القائم على الشهادات في تاريخ المنطقة وسياساتها السابقة مع الحالة الراهنة للنظام التعليمي في المنطقة والشؤون السياسية

سياسات عمالة الشباب، (ب) عدم وجود بيانات لفهم الشباب الذين يواجهون تحديات، (ج) نقص الأدلة التي تدافع عن البرامج الحالية، (د) البرامج المجزأة التي لا تتناول المعوقات الرئيسية للشباب بما فيه الكفاية. وهناك العديد من الدروس المستفادة من حالات نجاح المبادرات المتعلقة بعمالة الشباب في الماضي وفشلها. وثمة برنامج حظي بالثناء باعتباره نجاحا هو البرنامج الإقليمي لعمالة الشباب والتماسك الاجتماعي، الذي وُضع حديثا ويكمن سرّ نجاحه في أن كل واحدة من المؤسسات العديدة المشاركة في المبادرة تعاونت فعلا بالمساهمة بخبرتها الخاصة في البرنامج. وتُسلم معظم الدراسات المتعلقة بعمالة الشباب بأن جمع البيانات مُشكّلة، لأنه ضروري جدا لتقييم التحديات، فضلا عن فعالية البرامج المنفذة. وحتى قبل تقديم أية حلول، هناك حاجة إلى وجود بيانات نوعية وكمية كأساس للبرامج والسياسات.

وتشمل الاستراتيجيات الواضحة للتصدي لمشكلة بطالة الشباب الجهود المحلية والوطنية والعالمية لدراسة القضايا بشكل جماعي وتحليلها، فضلا عن التداول بشأنها والتدريب عليها وتحديدها من أجل اعتماد أفضل الاستراتيجيات القائمة على التعلم من المناطق الأخرى. وتشمل المسائل ذات الصلة قابلية توظيف الشباب من خلال التدريب المهني والتعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وزيادة الأعمال/العمل الحر، وإيجاد فرص العمل. وفي اجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن الشباب والعمالة في البلدان العربية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، أصبح من الواضح أن جميع الحكومات تواجه تحديات كبيرة عند وضع استراتيجية لعمالة الشباب. وتضع بعض البلدان، مثل الجزائر، مبادرات تستهدف جميع فئات العاطلين عن العمل. وتُركز استراتيجية مصر على برامج التدريب المهني لأن البرامج الحكومية لعمالة الشباب غير كافية. أما الأردن فينظر في الجهة التي ينبغي لصناع القرار أن يخصصوا لها الأموال. وتستهدف استراتيجية لبنان الشباب الخريجين العاطلين عن العمل.

عاطلين. فالمركز الوظيفي هو العامل الأهم للراشدين الأكبر سناً عندما يتعلق الأمر بالرغبة في الهجرة. كما أن الشباب الراشدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكسون رغبات نظرائهم الراشدين الأكبر سناً، لأن لديهم التزامات أقل وقدرة أكبر على التنقل.

ويقول "شفتمن" (١٩٩٧) إن التعاونيات يمكن أن تساعد على معالجة بعض المشاكل التي تشهدها أسواق العمل. والجمعيات التعاونية رابطات "أشخاص اجتمعوا طوعاً لتحقيق غاية مشتركة من خلال تشكيل منظمة تسيّر ديمقراطياً، يقدمون مساهمات منصفة في رأس المال الضروري وقبول نصيب عادل من مخاطر وفوائد هذا المسعى الذي يشارك فيه الأعضاء بنشاط." والتعاونيات خيار ذو قيمة للدفع بالتنمية الاقتصادية لأنها تنطوي على بعض المزايا أكثر من المؤسسات، وهو ما يعني أنها أيضاً أكثر قدرة على إيجاد فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بيد أن منظمة العمل الدولية ترى أنه تم التقليل من شأنها بشكل كبير، رغم أن الحركة التعاونية هي أكبر المنظمات غير الحكومية في أفريقيا حيث إن لأكثر من ٤٠ في المائة من جميع الأسر المعيشية في أفريقيا أفراداً في شركة تعاونية.

ويقترح "شفتمن" استراتيجية ثلاثية للاستفادة من إمكانات التعاونيات على إيجاد فرص عمل: (أ) دعم إصلاحات الاقتصاد الكلي وبناء القدرات في المنظمات التي تساعد التعاونيات، (ب) إدراج الجوانب الإنمائية التعاونية في مشاريع التنمية، (ج) تعزيز التعاونيات المملوكة للعمال، والتعاونيات الاجتماعية، والتعاونيات المالية (المرجع نفسه). وتتصل التعاونيات بإيجاد فرص العمل بخمس طرق مختلفة، لأنها تعمل كأرباب عمل وأماكن عمل مشتركة مع تعزيز العمل الحر والعمل بأجر. وأخيراً، فإنها تنتج أيضاً آثاراً غير مباشرة لأنها يمكن أن توجد وظائف في المؤسسات التي تحتفظ بعلاقات تجارية معها. وبصفة عامة، قد تكون وظيفة التعاونيات مواتية جداً لإيجاد فرص العمل، ولكنها لا تتطلب بذل جهود إضافية لجعل الاقتصاد الكلي والإصلاحات السياسية التي تشجع على بقاء التعاونيات معتمدة على ذاتها

إلى إطار يفرض عدم توظيف المتعلمين. وبدلاً من مجرد القول إن التعليم أنتج مهارات لا تتوافق مع ما يستلزمه القطاع الخاص، يعرض إصفهاني صالحي التوازن القائم على الشهادات والعوامل التي تسهم في تقويض العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. والمثير للدهشة أن هذه طريقة لا مناص منها للنظر في أوجه قصور السياسات السابقة والنظام التعليمي الحالي (المرجع نفسه).

ويركز صالحي إصفهاني على التجربة التاريخية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالانتفاضات العربية والحكومات الماضية والحالية للمنطقة لتوضيح بطالة الشباب وفهم السبب الذي يجعلها مشكلة كبيرة الآن. ومن الواضح أيضاً أن صالحي إصفهاني يؤمن بأن تدخل الدولة وإعادة التوزيع بسبب الضغوط الشعبية هو ما أدى إلى بعض العوامل التي أسهمت في التوازن القائم على الشهادات وإلى سقوطه أيضاً. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن التصدي لمسألة بطالة الشباب وجعل القطاع الخاص محل القطاع العام بوصفه المصدر الرئيسي لفرص العمل لا يعني بالضرورة أن معالجة المشكلة برمتها يقع على عاتق الحكومة فقط. ولا بد من التعاون بين القطاعين للنجاح في التخفيف من المشكلات التي أدت إلى تقويض التوازن القائم على الشهادات. وهذا بدوره يعني أنه ستكون هناك زيادة في تدخلات الدولة للتكفل ببعض الآثار المباشرة لهذه الضغوط الديمغرافية والبطالة. وبدلاً من نقد تدخل الدولة ككل، ينبغي إعادة صياغته والتفكير فيه كحاجة لإجراء فحص دقيق لأنواع تدخلات الدولة اللازمة في هذا الصدد (المرجع نفسه).

ويسعى الكثير من الشباب وغيرهم من الفئات المستبعدة من سوق العمل أو المهمشة فيها إلى الهجرة باعتبارها سبيلاً للارتقاء الوظيفي. ويعد الوضع الوظيفي والسن عاملين محتملين يدفعان الملايين من الشباب في جميع أنحاء العالم إلى ترك بلدانهم إذا سنحت لهم الفرصة القيام بذلك. وباعتبار المركز الوظيفي عاملاً، فإنه من المرجح أن يهاجر الراشدون الأكبر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٦٥ العاطلين عن العمل أكثر ممن هم في الفئة العمرية نفسها سواء كانوا عاملين أو

بالتركيز الشديد وبتوجهها نحو المزارعين بدلا من كافة الفئات المتضررة. والفقر ظاهرة ترابطية والمفهوم في حد ذاته له صلات بالبيئة، وتضم البيئة أكثر من مجرد الموارد المادية التي يستخدمها المزارعون. وتشمل البيئة، التفاعلات بين البشر وكذلك التفاعلات بين البشر والبيئة، وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تقديم السياسات التي تتناول الفقراء وبيئتهم. وثمة استنتاج آخر يثير مشكلة وهو أن التركيز على مجرد قدرات مجتمع ما بدلا من احتياجاته كافٍ ليتوصل المرء إلى اتجاه السياسات اللازمة. وتنحو الاعتبارات التي تُولى لقدرات المجتمع إلى التركيز على أفراد المجتمع الأكثر ثراء. لكن لكل فرد في مجتمع ما قدرات كامنة فيه، وتجاهل احتياجات المجتمع يطلق صفارة الإنذار بشأن الجهة في المجتمع التي يراد أن تخدمها التغييرات التي تطرأ على السياسة العامة.

ورغم أن التحديات التي يواجهها الفقراء لا تقتصر على الشباب، فإن الكيفية التي يعيش بها الشباب هذه التحديات أمرٌ جدير بالملاحظة. ويجب النظر في آليات التكيف عند تحليل ما يمكن عمله بشأن الفقر. وقد بينت الصراعات الأخيرة التي قادها الشباب وشارك فيها في إظهار التزامهم العميق بإيجاد حلول لما كان يبدو مشاكل مستعصية تتعلق بالاقتصاد والتوزيع والحوكمة. ويمكن للمرء أن يرى استجابات الشباب في مجالات مثل الهجرة والتحويلات المالية والعمل التطوعي. وينبغي التشجيع على هذه الاستجابات المنسقة للتحليل أكثر تطورا.

وهناك العديد من النتائج والدروس المستفادة من تنفيذ برامج التعليم والتدريب في المناطق النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث لا تزال وجهته. ويُعد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة مهمين باعتبارهم التركيز الأولي، ولكن الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ سنة ينبغي أن يُنظر إليهم بسبب الانتقال إلى سن الرشد الذي يشمل أيضا الانتقال إلى مرحلة العمل. و"طفرة الشباب" ظاهرة متشابكة بشكل كبير أيضا مع عمالة الشباب ومع الاتجاهات الأخرى التي "ستتحرف بشكل كبير" على مدى العقود القليلة القادمة (Assaad and Levison, ٢٠١٣). وينبغي توضيح عدم كفاية

ومستقلة. وعند هذه النقطة، يبقى عائق الحفاظ على هيكل منصف في التعاونية حتى لا يُستغل أي عمال أو قطاعات. وهو خيار إنمائي تافولي، ولكن ستكون هناك الآن حاجة إلى إمكاناتها في إيجاد فرص عمل أكثر من أي وقت مضى، لأن البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب أصبحت مصادر كبيرة للضغط السكاني.

وهناك حاجة إلى تغييرات في السياسة العامة لإيجاد فرص عمل، وربط الموارد بهذا الهدف، فضلا عن تحسين البيئة حتى تكون سبل العيش المستدامة حولا ممكنة للفقراء وآثاره. ويقوم نهج سبل العيش المستدامة على تمكين الفقراء من خلال الحصول على الفرص والموارد على نحو لا يضر بقدرة الآخرين في الحصول عليها. ويرتكز المفهوم ارتكازا تاما على استقلالية الإنسان وصياغة السياسات التي ستمنح هذه الاستقلالية للفقراء أو على الأقل تدعم قدرتهم على التصرف على هذا النحو وتحميها. وبدلا من التركيز على احتياجات الفقراء، فإن النهج المقترح يتناول القدرات الحالية للمجتمعات المحلية للاستفادة منها بشكل مستمر. وتُعرّف الاستدامة تعريفا واسعا لتوفّر التنوع في الكيفية التي يمكن بها تحقيق الاستدامة في مختلف المناطق، ولكنها تركز على الكيفية التي يمكن بها للرجال والنساء استخدام القدرات على المدى القصير وال المدى الطويل. والنقاط الأربع التي تحدد المفهوم تحديدا واسعا هي (أ) القدرة على مواجهة الصدمات والضغوط والتعافي منها، (ب) والكفاءة الاقتصادية، (ج) والسلامة البيئية، (د) والعدالة الاجتماعية.

ويعد مفهوم سبل العيش المستدامة كنهج للتصدي للفقراء في جميع أنحاء العالم أمرا ابتكاريا. وهو يستند إلى فكرة الاستقلالية وال المدى الذي تتقوض فيه عندما تكون للناس حقوق قليلة داخل المجتمع. ويجب على أي خطة لمعالجة الفقر أن تضع الناس نصب أعينها. ويتوقف الناس وتمكينهم، سواء كانوا فقراء من المناطق الريفية أو الحضرية، على الموارد البيئية. غير أنه مع زيادة التعليم والتدريب المهني، لم تعد الفرص المتاحة للفقراء تقتصر على المنطقة التي يعيشون فيها. وتتميز السياسات المقترحة بشأن الفقر في المناطق الريفية



بنظم التعليم والتدريب للذهاب أبعد في تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للعمل، وإدماجهم في القوى العاملة خلال مراحل التعليم والتدريب (المرجع نفسه).

وتأتي ظاهرة "الطفرة في عدد الشباب" في المناطق النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بضغوط ديمغرافية يمكن أن تكون الدوافع اللازمة لدمج أسواق كل منها في السوق العالمية أكثر. ويجب على الحكومات أن تواجه ذلك بالتدريب الفعال للشباب حتى يتسنى لها استخدامهم على نحو استراتيجي، لأن اتباع نهج بطئ سيؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي. ويقيم أسعد وليفيسون (المرجع نفسه) الوضع الراهن مع الشباب بالنظر أيضا في مختلف طرق قياس أنشطة الشباب دون استخدام المؤشرات التي تعد ملائمة أكثر للبلدان المتقدمة النمو. وسيؤدي رسم صورة أوضح للمسائل الراهنة أفضل الحلول التي ستكون فعالة أكثر في التعامل مع العقبات التي تواجه كل منطقة. ومع ذلك، وحتى بتعريف موسع لعدم ملاءمة العمالة، فإنه من الصعب الإحاطة بشكل كامل بأنواع الوظائف التي يزاولها الشباب لأنه لا توجد سوى التدابير التي تحاول أن تكون شاملة في تغطية التحديات التي تطرحها عمالة الشباب في البلدان المتقدمة النمو والمناطق النامية.

وفيما يتعلق بالممارسات في مجال ممارسات جمع البيانات التي تساعد على توسيع نطاق تعريف عدم ملاءمة العمالة تُعد البيانات من خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بداية طيبة لأنها تدير يأخذ في الاعتبار الشباب الذين "إما أن وظائفهم ليست خيارا أو على الأقل أنها ليست جديدة بأن يسعى المرء وراءها". وثمة مسألة تتعلق بهذا الأمر ألا وهي أن البيانات عموما غير متاحة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. والبيانات من خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أيضا "لا تأخذ في الاعتبار الشباب الذين يزاولون وظائف غير منتجة أو هامشية" (المرجع نفسه). ورغم أن منظمة العمل الدولية تقترح بإلحاح تدابير تعكس بشكل كامل مدى الاستخدام الناقص لليد العاملة، والعمالة الهشة، والعمالة التي لا تحترم المعايير وغير المنتظمة، إلا أنها لا تحظى بقبول واسع، ومن ثم لا تُستخدم على نطاق واسع.

العمالة بقدر أكبر. ومن وسائل القيام بذلك استخدام بيانات من خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وهو إجراء من اجراءات عمالة الشباب يُعتبر أن الشباب الذين قد لا يكون التوظيف خيارا لهم أو لن يكون مفيدا لهم. وثمة استراتيجية أخرى مفيدة لتقييم فعالية "البرامج الفعالة لسوق العمل" التي تشمل المساعدة في البحث عن عمل/نوادي العمل، والتدريب على مهارات العمل والوظائف العامة/مشاريع الأشغال العامة والتدريب على ريادة الأعمال/المساعدة على الأعمال التجارية الصغيرة، وإعانات دعم الأجور.

والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة عمالة الشباب أمر بالغ الأهمية لأن كل منطقة نامية تواجه حاليا مشكلات ناجمة عن التغيرات الديمغرافية الهامة التي ستؤثر على المستقبل المحتمل لكل منها. وتشهد جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي المناطق التي شهدت بداية مبكرة للطفرة في عدد الشباب، تباطؤا في فئاتها الشابة. وتشير النسبة المئوية للبيانات من خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى أن معدلات العمالة أخذت ترتفع بين الشباب وهي مستقرة نسبيا بين الشباب. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طفرة في عدد الشباب بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التحصيل العلمي. ومع ذلك، فإن النظم التعليمية غير ملائمة لإعداد الشباب ذوي المهارات المطلوبة للنجاح في الاقتصاد العالمي. ويعد تقلص القطاع العام في المنطقة والإحباط الذي تسبب فيه مع البطالة هي بعض القضايا العديدة التي تغذي الانتفاضات العربية (المرجع نفسه).

وأخيرا، يبقى مستقبل أفريقيا غير واضح لأن فئة الشباب ستكون في ارتفاع دائم، وهو ما يترجم إلى ضغوط ديمغرافية شديدة. والأمر يتعلق بهذه المنطقة عندما تتحدث الورقة البحثية عن ضرورة وضع تدابير لعدم ملائمة العمالة تكون أبعد من مجرد قياس معدل البطالة بين الشباب. وتشمل بعض الحلول الممكنة المقترحة في الختام تهيئة الظروف لاقتصادات متنامية ودينامية، تعمل على أهمية التعليم الأساسي العالي الجودة، وتدفع

وغالبا ما تصف تحليلات السياسات الشباب بطريقة سلبية (لا سيما الشباب الريفي) باعتبارهم مشكلة سياسية. وهذا يؤدي إلى مزيد من عدم تمكينهم، وتمييعهم، واتباع سياسات تتسم بعدم الاتساق وتفتقر إلى آرائهم. ومن المفارقات أن السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب تميل إلى التركيز عليهم باعتبارهم مستقبل البلد، وبناء الأمم، وعوامل تغيير. وقد تجلى هذا في شكل سياسات تهدف إلى تمكينهم بمساعدتهم على تحقيق قدراتهم الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نادرا ما تشير السياسات القطاعية إلى الشباب باستمرار في مختلف مجالات السياسة العامة. وعندما يُذكرون، فإن ذلك عادة ما يرتبط بالأطر السلبية مثل الانحراف، والضعف، والمهمشين، والمحرومين، فئة مثيرة للمشكلات ومزارعي المستقبل. وهناك أيضا سياسات ومواقف تدعم الفكرة القائلة إنه لابد لشباب الأرياف أن يصبحوا مزارعين إذا ما أردنا إخراج أعداد كبيرة من الشباب من مستنقع الفقر. وترتبط تلك السياسات والمواقف بمسألة الزراعات الغذائية: حيث يكون التركيز على التعليم المدرسي لدفع الشباب نحو الأنشطة الزراعية خارج المدرسة وتغيير الموقف الاجتماعي الذي يربط بين العمل الزراعي والفقر. وينبغي أن تعترف الحكومات عند وضع السياسات أن المشاكل التي يثيرها مثل هذا التصنيف ورابطة الزراعة الغذائية، للمساهمة في تحسين آفاق نجاح أهداف السياسة العامة المستقبلية (Anyidoho et al., 2012).

والنزوع إلى وسم الشباب بالانحراف عندما يُتروكون لحال سبيلهم وكقوة دافعة لمستقبل الأمة أمر ينطوي على تناقض. كما يعكس دينامية أسرية حيث تضطلع الحكومة بدور الوالدين للشباب داخل البلد. كما أصبحت الحكومة مصدرا لعدم تمكين الشباب عندما تعمل سياساتها على تمييع الشباب كمجموعة. وبتصنيف الشباب باعتبارهم "عوامل تغيير" -مثلما تفعل سياسات غانا- فإنهم سيعيشون في ظل "خطة تنمية محددة مسبقا" بدل من أن يكون هناك تغيير يقوده الشباب. وعندما تحاول الحكومات أن تجعل من شباب الريف مزارعين دون تشاور مسبق يأخذ طموحاتهم في المستقبل على

وتشمل البيانات من خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب جانبا واحدا من تحديات عمالة الشباب، ورغم أنها ليست واسعة بما يكفي لتقدم النطاق الكامل للتحديات التي تواجه البلدان النامية إلا إنها تشير إلى حل مفاده أنه يمكن اقتراح مجموعة متنوعة من التدابير لوضع صورة للتحديات شاملة لكل البيانات. ومن أجل التحديد الدقيق والكامل لبعض التحديات التي تواجه البلدان الموجودة في المناطق النامية، هناك حاجة إلى مزيد من التدابير الدقيقة والمحصورة للبيانات التي يمكن أن تسلط الضوء على العقبات. والتدابير الواسعة مفيدة لإجراء تقييمات سطحية، ولكن إذا كانت عدم ملائمة العمالة مسألة واسعة ومنتشرة في جميع أنحاء العالم النامي، فإنها تتطلب استراتيجيات دقيقة لجمع البيانات من أجل فهم الحالة فهما تاما.

و"الطفرة في عدد الشباب" ظاهرة ينبغي مراقبتها عن كثب لأنها فيما يبدو تنتج اتجاهات تختلف باختلاف المنطقة. وعلى سبيل المثال، ففيما يتعلق بجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، رغم أنهما شهدتا بداية مبكرة في الطفرة في عدد الشباب، فإنهما تشهدان "تباطؤا أقل بكثير في فئة الشباب" مقارنة بالمناطق الأخرى (المرجع نفسه، الصفحة ٤٩). وتتقاسم المناطق النامية ظاهرة الطفرة في عدد الشباب، ولكنها تشهد أيضا بصورة مختلفة. وسيطلب الأمر المزيد من البحوث لدراسة هذا الأمر، ولكنها ستكون مفيدة على المدى الطويل لفهم مدى هذه الظاهرة. ومع ذلك، فإن الطفرة في عدد الشباب تُجبر الحكومات على أن تتشدد أكثر في إدارة بعض القطاعات وإعادة تقييم سياسات الاقتصاد الكلي للمساعدة في عمالة الشباب. ويمكن للنجاح في التعامل مع الطفرة يمكن أن يدفع بالمناطق النامية إلى مركز المناطق المتقدمة النمو. وينبغي أن يكون هذا بمثابة حافز على استخدام اليد العاملة من الشباب ما لم يكن هناك احتمال أن يكون نزاع مثل الربيع العربي قد حفّز الدول أصلا على وضع أفضل الحلول الممكنة. بيد أن الحلول لا يمكن أن تنجح إلا عندما يكون هناك فحص دقيق للمشكلات التي صودفت وأدت إلى هذا التغيير الديمغرافي.

بيد أن بيانات العمالة القطاعية، فضلا عن البطالة، التي تقدمها الوكالات الإحصائية الوطنية يمكن أن تكون مفيدة جدا للطلاب في اتخاذ القرارات بشأن اختيار التخصصات المهنية والتدريب قبل الدخول في القوة العاملة. كما ينبغي تقديم معدلات البطالة حسب مستوى التعليم. وينبغي أن تكون تلك البيانات متاحة وقابلة للاستيعاب (المرجع نفسه، ص ٨). ولا بد للجامعات أن تساعد أيضا الطلاب على نشر هذه المعلومات حتى يكونوا على دراية بالقطاعات التي ستوفر لهم في نهاية المطاف فرصا أفضل عن فرص عمل أكثر أمانا. ويمكن للبرامج الحكومية التي تشجع توظيف الشباب أن تصبح أكثر فعالية من خلال توفير "آلية واضحة ومستدامة لنظام التوجيه للوظائف المناسبة" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). وبالنظر إلى الميثاق القائم بين الدولة والمجتمع بشأن دور الحكومة في الاقتصاد، يتوقع العديد من شباب شمال أفريقيا العمل في القطاع العام، وقد يُبدد توفير معلومات أفضل عن البدائل التوقعات غير الواقعية عن الوظائف إذا تم نشر المعلومات على نطاق واسع، وإذا ما أُتبع هذا النهج على المدى الطويل. ويمكن أن تشمل الحلول أيضا التعاون المشترك بين القطاعات المختلفة لوضع برامج تكون في نهاية المطاف أكثر فعالية من تلك التي تضعها وتنفذها الحكومة حصرا.

إن قضايا تنمية الشباب حاضرة في جميع مجالات السعي البشري. وهناك مشكلات كبيرة في الصحة والتعليم والعمالة. ففي مجال التعليم، يعد عدم الحصول على التعليم ما بعد الابتدائي من المشكلات الرئيسية، أما العمالة فهي مشكلة تتعلق بقلّة فرص العمل للسكان المتزايدة. وينبغي لوضعي السياسات الأفريقيين والشركاء الإنمائيين اتباع نهج أوسع نطاقا يراعي جميع أبعاد رفاه الشباب -على سبيل المثال، التصديق على الميثاق الأفريقي للشباب-، ولا بد للحكومات أن تقدم الدعم لبرامج التدريب الداخلي وبرامج التدريب المهني في القطاع الخاص (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩).

محمل الجد، فإنها تفترض إما أن الشباب لا يريد الخوض في قطاع الزراعة، أو أنه ليس في القطاع ما يكفي من الحوافز لاجتذابهم. وبدلا من أن يكون ذلك مثمرا، فإنه يصبح مثالا لغياب صوت الشباب في السياسات التي تؤثر عليهم في نهاية المطاف (المرجع نفسه).

وتعرض ورقة المعلومات الأساسية التي تحلّل التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢ "خمسة تحديات لبطالة الشباب" و"خمسة مجالات رئيسية للعمل". وتشمل تحديات البطالة (أ) ترجمة الحد الأدنى من النمو الاقتصادي إلى ما يكفي من فرص العمل للشباب، (ب) الضغوط الديمغرافية للأعداد الكبيرة من الشباب في أسواق العمل، (ج) تدني نوعية فرص العمل للشباب مع بقاء العديد من الشباب العامل في حالة من الفقر رغم العمل، (د) زيادة النسبة المئوية للمحبطين من الشباب العاطل عن العمل، (هـ) حرمان المرأة أكثر ببعض التحديات، وهو ما يؤدي إلى فقدان مواردها البشرية. ومجالات العمل الرئيسية هي (أ) الحد من الحواجز التي تعترض النمو وفرص العمل التي تواجهها الشركات وأصحاب المشاريع، (ب) سد الفجوة بين نظم التعليم والمهارات المطلوبة لدى أرباب العمل، (ج) إبقاء شباب شمال أفريقيا على إطلاع أفضل على أسواق العمل لتكون لهم توقعات وظيفية واقعية (د) تهيئة أجواء تتيح تكافؤ الفرص للباحثين عن العمل لأول مرة، (هـ) زيادة فعالية البرامج الحكومية التي تشجع عمالة الشباب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). وتتوقف جميع الحلول على دور الحكومة في التخفيف من التحديات، لأنه بدون تعديل "خطة السياسة العامة لحكومات شمال أفريقيا" لن يكون هناك سوى القليل من التغيير الممكن (المرجع نفسه).

وتقترن المعلومات المضللة بالتوقعات غير الواقعية عند النظر في التفاوت بين الأعداد الكبيرة من الشباب المتعلمين والشباب العاملين (المرجع نفسه).

للاقتصادات والمجتمعات. وهناك فرص يتيحها الاقتصاد العالمي ومتطلبات ينبغي للحكومات أن تدرسها لتحسين عملية وضع البرامج والمبادرات الرامية إلى مساعدة الشباب لتحقيق إمكاناتهم في هذه المجالات. ويكمن أحد التحديات التي تواجه تقييم الحالة في الحاجة إلى تعريف متجانس لمصطلح "الشباب" لأن الفرق في التعريف يصبح مشكلة عند محاولة معالجة مجموعة على قدر كبير من عدم التجانس.

وتشمل التحديات التي تؤثر سلباً على فرص الشباب لدخول مجتمع الأعمال المعولم الظروف السياسية، والأزمات الاقتصادية، والأمية، والضغط الاجتماعي، والحصول على التمويل (Adewale, 2009). وتشكل المشكلات المتعلقة بالهياكل الأساسية أيضاً، رغم عدم ذكرها، عقبات هائلة أمام رواد الأعمال الشباب. ولا يزال الشباب الأفريقي مهمشاً إلى حد كبير من المشاركة القوية في الثورة الرقمية وفي أكثر جوانب الاقتصاد العالمي ربحاً. ولمكافحة هذه العقبات، ينبغي للشباب أن يطالبوا أيضاً بالإدماج، وأفضل طريقة للقيام بذلك تكون بزيادة المشاركة في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وينبغي للحكومات التصدي لشواغل الشباب وطرح آليات لمواصلة التقليل من هذه العقبات من خلال مبادرات في مجال التعليم، والدعم المالي للأعمال الحرة وتوفير الرعاية الصحية (المرجع نفسه).

وقد وضع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في عام 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا، خطة للنوات الخمسين القادمة مع التركيز على التنمية المستدامة. فقد تعرضت القارة لأزمات مالية واعتمدت سياسات تفضي إلى زيادة اهتمام المستثمرين الذين يريدون الاستفادة من فئة المستهلكين المتزايدة في أفريقيا ومن موارد القارة الطبيعية. وبالنظر إلى أن أفريقيا الآن متوائمة مع بقية العالم بشأن مسائل التنمية والنمو، فإن ذلك لا يثير مسألة الكيفية التي تضع بها، من الناحية الاستراتيجية، الأولويات العالمية في موقفها الحالي. وتشمل المسائل الهامة تغير المناخ، والهجرة، واستقرار النظام المالي، ونماذج التنمية. غير أن هذه المخاوف وُضعت جانبا مؤقتاً باعتماد الاتحاد

ومن الضرورة بمكان أن يتبع واضعو السياسات والشركاء الإنمائيون نهجاً شاملاً يراعي كافة أبعاد التحديات التي تواجه الشباب (أي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، بدلا من معالجة القضايا بطريقة لا تخدم رفاه الشباب في مجمله. وينبغي أن يكون الشباب على اطلاع سواء تعلق الأمر بالمسائل الصحية أو سوق العمل أو الحياة السياسية. ولا بد أيضاً من زيادة الجهود المبذولة لجمع البيانات والإحصاءات من أجل وضع سياسات وخطط أكثر دقة للشباب. وتعد الصحة أمراً هاماً أيضاً للاعتبارات المتعلقة بالعمالة.

وينبغي لنا أن ننظر بجديّة في الآثار المترتبة عن التحديات التي تواجه الشباب الأفريقي وكيف أنها متصلة هيكلية بسوق العمل والتعليم الرسمي. وهناك حاجة إلى تحسين مواءمة وضع السياسات للنظام التعليمي في أفريقيا مع سياسات سوق العمل النشطة التي يمكن تنفيذها لضمان سلاسة الانتقال بين المدرسة والعمل، والتأكد من أن الشباب لا ينقطعون عن سوق العمل لفترات طويلة من الزمن (ECA, 2005, pp. 1-33).

وتعد منطقة المغرب العربي أقرب جار لأوروبا وموطناً لأكبر عدد من السكان في العالم العربي وأسرعهم توسعاً. وتتعلق تفاعلات أوروبا، لا سيما المملكة المتحدة، مع المنطقة بالأمن أساساً، من حيث مكافحة الإرهاب، ومراقبة الهجرة، وأمن الطاقة. ويعرب الجمهور ووسائل الإعلام في المنطقة عن مخاوف بشأن الهجرة غير المنظمة والتطرف العنيف (Spencer, 2009). وينبغي إعادة النظر في هذه الاعتبارات وتغييرها لأن المغرب العربي وأوروبا يمكن أن يستفيدا اقتصادياً من علاقة لا تستند فقط إلى الحد من انتشار التطرف في حد ذاته.

فما هي أفضل السبل التي يمكن التصدي بها للمشكلات الصعبة التي تواجه الشباب وتمنعهم من أداء دور أكبر في مجتمع أعمال مُعولم؟ لقد وضعت العديد من المبادرات والبرامج لتمكين الشباب وتوفير الفرص الاقتصادية لهم، ولكن يجب أن تكون هناك صناعة استباقية للسياسات لمواجهة تحديات العولمة والدفع نحو التكامل العالمي



وتؤدي التفاوتات الجنسانية إلى تفاقم البطالة بين الشباب في أفريقيا وأصبحت مصدر قلق متزايد بالنسبة للحكومات الأفريقية. ومن الواضح الآن أن البطالة أصبحت، بهذه القيود التي تحول دون مشاركة المرأة، مسألة جنسانية لا بد من التعامل معها على هذا النحو (Okojie, 2003). ورغم الإدراك بأن تعليم المرأة يأتي بمزيد من العوائد، بما في ذلك زيادة العمالة (Badawi and Harders, 2017)، هناك تحديات كبيرة ينبغي تجاوزها، لأن الإحصاءات لا تزال تظهر تفاوتات كبيرة في وصول المرأة إلى الوظائف اللائقة والفرص الوظيفية المجدية في إطار الاقتصاد الرسمي. وليست جميع البلدان متضررة بالقدر نفسه. فهناك اختلافات كبيرة بين الجنسين وبين الأجيال في مستويات البطالة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث:

تعد معدلات البطالة بين النساء والشباب في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ أعلى من المتوسط الوطني، مع بلوغ توزع البطالة بين الشابات ٥٧ في المائة في مصر في عام ٢٠١٥، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم. وما هو واضح هو أن معدل مشاركة القوة العاملة المختلفة جدا بين الذكور والإناث: فالإناث بالكاد يشاركون في سوق العمل، مع بقاء معظمهم من دون نشاط اقتصادي طيلة حياتهن (Badawi and Harders, 2017).

ويتعلق أحد الجوانب الهامة والخطيرة في البطالة والبرامج المخصصة للتخفيف من آثارها بالشواغل الجنسانية والكيفية التي يتشابك فيها مع سبل كسب العيش والخيارات الوظيفية، ويغيّر درجة شعور النساء بالبطالة. وهو أمر نادرا ما جرى الحديث عنه في المناقشات الحديثة والقديمة بشأن البطالة. وفي أفضل الأحوال، فإن التحديات التي تواجهها المرأة المذكورة في فرع صغير مشفوع ببعض التوصيات للمساعدة في هذا الجانب من البطالة. بيد أن البطالة مشكلة جنسانية تؤثر على التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في القارة الأفريقية. وتحول العقبات الاجتماعية فضلا عن الهيكلية

الأفريقي موقفا مشتركا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال مناقشات الأهداف الإنمائية للألفية (Wall, 2014).

وقد لا تُسفر بعض الحلول المطبقة على البطالة عن النتائج المرجوة. وييرى هادوري وموغهاري (2015) أن برامج الأشغال العامة ليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، تحتاج إلى إعادة النظر فيها واستخدامها لدفع المجتمعات نحو العمالة الكاملة. وقد أدت العولمة إلى تحول من إيجاد فرص العمل المنتجة وتوسّع الأسواق المحلية إلى التركيز على القدرة التنافسية للصادرات. وأدى هذا التحول، بالإضافة إلى الأزمة العالمية التي تواجهها كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية إلى زيادة البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية إلى حد كبير. وتعد برامج الأشغال العامة حولا اقتصادية واجتماعية ممكنة لمشكلات سوق العمل (Bhaduri and Moughari, 2015).

## ٥. المسألة الجنسانية

هناك اعتراف متزايد بوجود تمييز جنساني في مجال العمالة، الأمر الذي يؤثر على الأجور، وظروف العمل، والاستحقاقات والارتقاء الوظيفي في مكان العمل. وهناك اختلافات واسعة في القوة العاملة النسائية في جميع البلدان الأفريقية، لكن معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل أقل من الرجال في كل بلد من البلدان الأفريقية. وفي المناطق الريفية، غالبا ما تتركز النساء في الزراعة والإنتاج الغذائي، بينما يتيح العمل في القطاع الرسمي فرصا محدودة للغاية للمرأة. أما بالنسبة للمناطق الحضرية، فإن معظم النساء يعملن لحسابهن الخاص في القطاع الحضري كحلاقات أو خياطات أو بائعات متجولات. ويعزى ذلك إلى القيود الهيكلية والثقافية التي تمنعهن من المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية. ويتراوح هذا من القوانين العرفية التي تمنع المرأة من العمل إلى التحيز الجنساني في موارد التنمية، مثل التعليم والتدريب.

معهد ماكينزي العالمي في عام ٢٠١٥ أنه لو شاركت المرأة في الاقتصاد على قدم المساواة مع الرجل، فإنها ستضيف ٢٨ تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي في عام ٢٠٢٥. ويمكن أن يكون الحفاظ على الحواجز المصطنعة التي تحول دون عمل المرأة في القطاع الرسمي حتى مكلفا أكثر لأنه سيؤدي إلى زيادة تكاليف العمالة والحد من القدرة التنافسية الدولية.

وتتعامل شمال أفريقيا مع معدلات توظيف الإناث (١١,٠ في المائة) تقل بنسبة ٢٢,٧ في المائة عن المتوسط العالمي (٣٣,٧ في المائة) (Anyanwu, ٢٠١٦). ويمكن للمنطقة أن تنمو بشكل كبير بمزيد من الاهتمام والتخطيط الجاريين حاليا، غير أن شمال أفريقيا ستعرض لخطر التخلف عن الركب إذا لم تعالج مشكلة عدم المساواة بين الجنسين في مجال العمالة. والمساواة بين الجنسين عبارة عن مثل أعلى ينبغي السعي إليه لأنه يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في عمالة الشباب والتنمية المستدامة. فالشابات مصدر عمل غير مستغل يمكن أن يكون محركا للنمو الاقتصادي وترياقا للركود الاقتصادي. وتحتاج هذه المسألة إلى مزيد من البحث والاهتمام.

ويصنّف المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين أداء البلدان في معالجة أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة. فالسودان، على سبيل المثال، ليس من بين بلدان المؤشر الـ١٤٤ (World Economic Forum, ٢٠١٦). وقد "صدّق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠ بدون تحفظات. وانضم إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في عام ٢٠٠٥ والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، عام ٢٠٠٤" (اليونيسيف، ٢٠١١). وهناك تحديات كبيرة في السودان. إذ يجب عليه التصدي لعمل الأطفال. ويبلغ سن الزواج ١٥ عاما للفتيان و١٠ للفتيات (المرجع نفسه). وهذا يؤثر على محو الأمية والتعليم والمشاركة في القوة العاملة. كما يؤثر على التنمية الاقتصادية. وفي مجال محو الأمية، ومعدلات التسرب من المدارس، والتحصيل العلمي، تعد

دون حصول المرأة على الفرص نفسها التي يحصل عليها الذكور. ويجب وضع برامج وسياسات للتصدي لهذه المعوقات. ومجرد الإشارة إليها والاعتراف بوجودها أمر، ولكن لا بد من درجة من الجهد لوضع البرامج والسياسات المشجعة على العمالة والتي ستساعد المرأة بالطرق التي تحتاج إليها (Okojie, ٢٠٠٣).

ولا توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لإجراء تقييم كامل لمدى انتشار البطالة. ولسوء الحظ، فإنه يتم إغفال البعد الجنساني للبطالة لأن البرامج وأنواع البيانات المجمّعة لا تعكس انشغالا بشأن آثار نوع الجنس على العمالة. وهذا ليس خسارة لمصدر عمل قيم فقط، ولكنه عائق أيضا أمام النمو الاقتصادي الذي ينشغل به بقية العالم. وتمثل المرأة الفئة الضعيفة بوجه خاص، كما تبيّنه الحاجة إلى وجود برامج لتعليم النساء مخاطر الاتجار بهن في البغاء. وبالاقتدار إلى الفرص في القطاع الرسمي، تقتصر الخيارات المتاحة للنساء على الأعمال الزراعية في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية. ومع القطاع غير الرسمي، هناك أخطار دائمة تصاحب العمالة بسبب الافتقار إلى التنظيم والحماية القانونية. وإذا كانت الحكومات والمنظمات الأخرى جادة في معالجة البطالة فإنه لا بد من الاعتراف بالبعد الجنساني لهذه المشكلة والتصدي لها على نحو ملائم من أجل وضع نهج ناجح بالكامل (Okojie, ٢٠٠٣).

ولا يمكن لبطالة الشباب في شمال أفريقيا أن تُعالج بنجاح دون تحديد وفهم القوى المحركة لانعدام المساواة بين الجنسين في عمالة الشباب في أفريقيا. وعدم المساواة بين الجنسين في مجال العمالة مسألة تتطلب الاهتمام، ليس فقط لأن المساواة بين الجنسين في مجال العمل "أمر أساسي في مكافحة الفقر" فحسب، بل أيضا لأنه حق أساسي من حقوق الإنسان أن تكون لكل فرد الفرص نفسها (Anyanwu, ٢٠١٦). وتنطوي المساواة بين الجنسين أيضا على إمكانية تحقيق مكاسب هامة على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيسهم إلى حد كبير في زيادة القوى العاملة فضلا عن التنمية الاقتصادية. وتبين دراسة أجراها

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤). وأُنشئت وكالتان لهذا الغرض هما: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تهدف إلى مكافحة البطالة والضعف في المناطق الحضرية والريفية، لا سيما التركيز على المرأة، ووكالة التنمية الاجتماعية التي تتمثل مهمتها في تمويل وتنفيذ البرامج الاجتماعية للفئات الاجتماعية التي تعيش الحرمان. وتشمل المبادرة برنامجا للمساعدة والتنمية الاجتماعية يخدم المرأة حتى ٥٣,٦ في المائة. وهناك نظام الإدماج التدريجي للإدماج المهني للباحثين عن العمل لأول مرة: ٦٦,٦ في المائة من الباحثين هم من النساء مقابل ٣٣,٤ في المائة من الرجال. غير أن القوة العاملة النسائية لا تزال تعاني من العديد من الحواجز بحيث لا تشكل سوى ١٧,٢ في المائة من إجمالي القوة العاملة. وقد حسّنت التعديلات التي أُدخلت في عام ٢٠٠٥ على قانون الأسرة من حقوق المرأة. وفي عام ٢٠١٥ درس البرلمان تشريعات لتعديل القانون الجنائي من أجل تشديد العقوبات على العنف والتمييز ضد المرأة في المنزل وفي مكان العمل. ومنذ عام ٢٠١٢ أدت الحصص المتعلقة بأعداد النساء في المجالس المنتخبة إلى أن يكون أكثر من ٣٠ في المائة من نواب البرلمان من النساء.

وفي تونس، على سبيل المثال، تشمل التحسينات الرئيسية في القانون الجنائي أو قانون العمل، الأمر الذي جعل موقف المرأة التونسية في المجتمع أقوى. وفي مجال التعليم، حدثت زيادة كبيرة في نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم منذ ذلك الحين. ولكن رغم كل هذه الحقائق، تبقى مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي متدنية. وصدّقت تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٥ رغم أن ذلك بتحفظات على بعض المواد التي تتضمن حقهن في اختيار محل الإقامة الخاصة بهن، وأخرى تتعلق بالزواج والطلاق. وقد رُفعت جميع هذه التحفظات في عام ٢٠١٤.

وتعد وزارة شؤون المرأة التونسية المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. ولها مواردها الخاصة بها من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع، ولكنها تعمل

النساء أقل حظا من الرجال. واستنادا إلى تقديرات البنك الدولي، فقد انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل من ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٦ (البنك الدولي).

فالمغرب، على سبيل المثال، ما فتئ يحرز تقدما في تعزيز المساواة والاعتراف بحقوق المرأة. ففي عام ٢٠٠٤، عدلت المدونة (قانون الأسرة) التي تنظم الأحوال الشخصية والعلاقات بين الذكور والإناث. وقد حدد هذا الإصلاح القواعد والواجبات داخل الأسرة، وساهم في إعادة توازن العلاقات الأسرية. وجرى أيضا إصلاح قانون الجنسية لصالح المرأة، وفي عام ٢٠٠٨ رفع المغرب تحفظاته عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ورغم التقدم المحرز في مجالات السياسة العامة، من الناحية العملية، لا تزال المرأة ضحية للتمييز وعدم المساواة في الحصول على الموارد. وتبين آخر دراسة استقصائية أجرتها المفوضية السامية للتخطيط عن مدى انتشار العنف في أوساط النساء أن ٦٢,٨ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ - ٦٤ سنة تعرضن للعنف (البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي و/أو القانوني).

فالجزائر، على سبيل المثال، قضت لصالح المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، ولكن لا يوجد بلد عربي واحد لديه حصة قانونية لنسبة النساء التي يجب أن تُدرجها في مجالس إدارة الشركات. وتعيش المرأة في المناطق الريفية ضعفا مزدوجا، أحدهما يقوم على أساس الجنس والثاني على المنطقة الجغرافية التي تضاف فيها العوائق الاجتماعية إلى انعدام الفرص. ويحتاج تمكين المرأة في سياق المجتمع الريفي إلى مزيد من العمل والدعوة لاستغلال الإمكانيات القائمة (-Laaredj, Campbell, ٢٠١٦). وقد وضعت الدولة الجزائرية استراتيجية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع من خلال وضع خطة عمل لتنفيذ هذا المشروع بواسطة وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

وقيمة تونس في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ هي ٠,٧٢٥، ومع ذلك، عندما تُطرح عدم المساواة من القيمة (عدم المساواة في دليل التنمية البشرية)، فإن القيمة تنخفض إلى ٠,٥٦٢. وعلى سبيل المقارنة، فإن المغرب يكشف عن خسائر ناجمة عن عدم المساواة بنسبة ٢٩,٥ في المائة. وبلغ متوسط الخسارة الناجمة عن التفاوت في البلدان عالية التصنيف في دليل التنمية البشرية ٢٠,٠ في المائة وتبلغ الدول العربية ٢٧,٥ في المائة. ويساوي معامل التفاوت البشري في تونس ٢١,٩ في المائة.

### دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

ويعكس مؤشر التنمية الجنسانية، استناداً إلى دليل التنمية البشرية المصنف حسب نوع الجنس، أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي في نفس الأبعاد الثلاثة لمبادرة التنمية البشرية ألا وهي: الصحة، والتعليم، والسيطرة على الموارد الاقتصادية. وقد حُصِب هذا المؤشر لـ ١٦٠ بلداً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥. وقيمة الإناث في دليل التنمية البشرية للإناث بالنسبة هو ٠,٦٨٠ مقابل ٠,٧٥٢ للذكور، وهو ما تنتج عنه قيمة مؤشر تنمية جنسانية تبلغ ٠,٩٠٤. وفي المقابل، تبلغ قيم مؤشر التنمية الجنسانية لليبيا والمغرب ٠,٩٥٠ و٠,٨٢٦، على التوالي.

أيضاً مع المنظمات غير الحكومية على تنفيذ البرامج. ويجمع المجلس الوطني للمرأة والأسرة والمستئين بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة بشأن هذه المسائل (Freedom House, ٢٠١٠). وفي عام ٢٠٠٧ قدمت الحكومة "الاستراتيجية الوطنية لمنع أنماط السلوك العنيفة داخل الأسرة وفي المجتمع والعنف على أساس جنساني والعنف ضد المرأة." واستناداً إلى آخر تقرير قدمته تونس عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩)، فإن منظمات المجتمع المدني توفر الملاجئ (ملجأين حسب تقرير منظمة فريدم هاوس)، والنصح والمشورة القانونية للنساء ضحايا العنف. واستناداً إلى أحدث البيانات المستقاة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن قيمة تونس في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ هو ٠,٧٢٥، وهو ما يصنف البلد في فئة التنمية البشرية المرتفعة، حيث يضعها في المرتبة ٩٧ من أصل ١٨٨ بلداً وإقليماً. وتشارك في المرتبة مع سورينام. وفي الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥، ارتفعت قيمة تونس في دليل التنمية البشرية، الذي يقيس متوسط إنجازات التنمية البشرية الأساسية للبلد، من ٠,٥٦٩ إلى ٠,٧٢٥، بزيادة ٢٧,٣ في المائة.

### الجدول ١ : مؤشر التنمية الجنسانية للبلدان محل المقارنة

نسب الذكور للإناث	القيم في دليل التنمية البشرية		نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي		متوسط سنوات الدراسة		سنوات الدراسة المتوقعة		متوسط العمر المتوقع عند الولادة		
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
٠,٩٠٤	٠,٧٥٢	٠,٦٨٠	١٥,٩٦٧	٤,٦٦٢	٧,٨	٦,٧	١٤,٢	١٥,١	٧٢,٧	٧٧,٤	تونس
٠,٩٥٠	٠,٧٢٧	٠,٦٩١	٢١,٣٦٤	٧,١٦٣	٧,٠	٧,٧	١٣,٢	١٣,٦	٦٩,٠	٧٤,٨	ليبيا
٠,٨٢٦	٠,٧٠٠	٠,٥٧٩	١١,٠٩١	٣,٣٨٨	٦,٤	٣,٨	١٢,٦	١١,٥	٧٣,٠	٧٥,٣	المغرب
٠,٨٥٦	٠,٧٢٦	٠,٦٢١	٢٣,٨١٠	٥,٤٥٥	٧,٦	٥,٩	١٢,١	١١,٤	٦٩,١	٧٢,٨	الدول العربية
											قيمة دليل التنمية البشرية
٠,٩٥٨	٠,٧٦٠	٠,٧٢٨	١٧,٣٨٤	١٠,٢١٤	٨,٣	٧,٨	١٣,٦	١٤,١	٧٣,٤	٧٧,٧	



دليل التنمية البشرية معدلاً	اجمالي النقصان (بالمائة)	معامل عدم المساواة البشرية (بالمائة)	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالمائة)	عدم المساواة في التعليم (بالمائة)	عدم المساواة في الدخل (بالمائة)	
٠,٥٦٢	٢٢,٥	٢١,٩	١٢,٢	٣٤,٦	١٨,٩	تونس
٠,٤٥٦	٢٩,٥	٢٨,٣	١٦,٠	٤٥,٨	٢٣,٠	المغرب
٠,٤٩٨	٢٧,٥	٢٧,١	١٧,٩	٣٧,١	٢٦,٢	الدول العربية
٠,٥٩٧	٢٠,٠	١٩,٦	١٠,٥	١٨,٣	٣٠,٠	قيمة دليل التنمية البشرية

أيا كان نوعه. ويعد استمرار الصراع وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلد المشكلة الرئيسية التي تؤثر على قدرة المرأة على العمل في ليبيا. وتعمل جماعات حقوق المرأة للضغط من أجل نظام حصص يكفل وجودا كبيرا في البرلمان الجديد، وقد عقد جيل الشباب في البلاد العزم على تأمين مكان في ليبيا المستقبل. ومن بين النساء العاملات في ليبيا، تختار ٧٣ في المائة مسارات وظيفية في القطاعين الرئيسيين: التعليم أو الطب.<sup>٤</sup> ولا يبدو أن هناك بيانات ملموسة متاحة عن نسب التسجيل الصافي في المدارس أو نسب الالتحاق في ليبيا، رغم أن معهد الإحصاءات التابع لليونيسكو يقدّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا لكل من الذكور والإناث.<sup>(٥)</sup> ويعد نمو معدل التحاق الطالبات بالتعليم العالي أحد الجوانب الإيجابية للسياسة التعليمية في ليبيا. فقد زاد عدد الطالبات زيادة كبيرة. وخلال السنة الأكاديمية ١٩٨٠/١٩٨١، لم يكن هناك سوى ٤٠٥ طالبة أي حوالي ٢١ في المائة. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ بلغت نسبة الطالبات ٥١ في المائة، بالإضافة إلى الطالبات الملتحقات بالمعاهد التقنية.

وأقر برلمان تونس تعديلا على ضمان أن يكون للمرأة تمثيل أكبر في السياسة المحلية. ويتضمن اقتراحا للتكافؤ بين الجنسين "أفريقيا ورأسيا" في المادة ٤٩ من القانون الانتخابي، ويضمن المشاركة الفعالة للمرأة في عملية تحقيق اللامركزية في تونس، بما أن الأولى تتطلب أن تضم قوائم الانتخابات البلدية أعدادا متساوية من الرجال والنساء. ويعني التكافؤ الرأسي أن كلا منهما يجب أن يكونا متناوبين في كل قائمة. وقد اعتمدهما مجلس نواب الشعب التونسي، وهو البرلمان التونسي، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ومن بين ١٣٤ نائبا وافق ١٢٧ على الإجراء الجديد. ووفقا لتقرير الفجوة الجنسانية لعام ٢٠١٥، جاءت تونس في المرتبة ٦٩ في المرتبة من حيث التمكين السياسي من بين ١٤٥ بلدا. وهذا سيتيح تحسين التمثيل في المجالس المحلية. وهو يشكل تقدما كبيرا نحو الحكومة الشاملة للجميع، وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.<sup>(٣)</sup>

وفي ليبيا، على سبيل المثال، رغم أن النساء استطعن أن تصبحن ناجحات في المجتمع المدني، فمن المسلم به أن العوائق لا تزال قائمة أمامهن للمشاركة السياسية. ومع ذلك، هناك اعتقاد بأن المرأة استفادت بشكل كبير من الثورة. ووفقا للأرقام الأخيرة، فإن ٢٠ في المائة فقط من النساء في ليبيا يشاركن في النشاط المدني أو السياسي

٤ وتعمل منظمة المرأة من أجل التحول الديمقراطي، وهي شبكة تقع في طرابلس، على تشجيع السياسات المحتملات.

٥ التكافؤ بين الجنسين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، صورة عن وضع الفتيات والنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١١.

٣ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٦.

## الجزء الثاني : دراسات حالات قُطرية

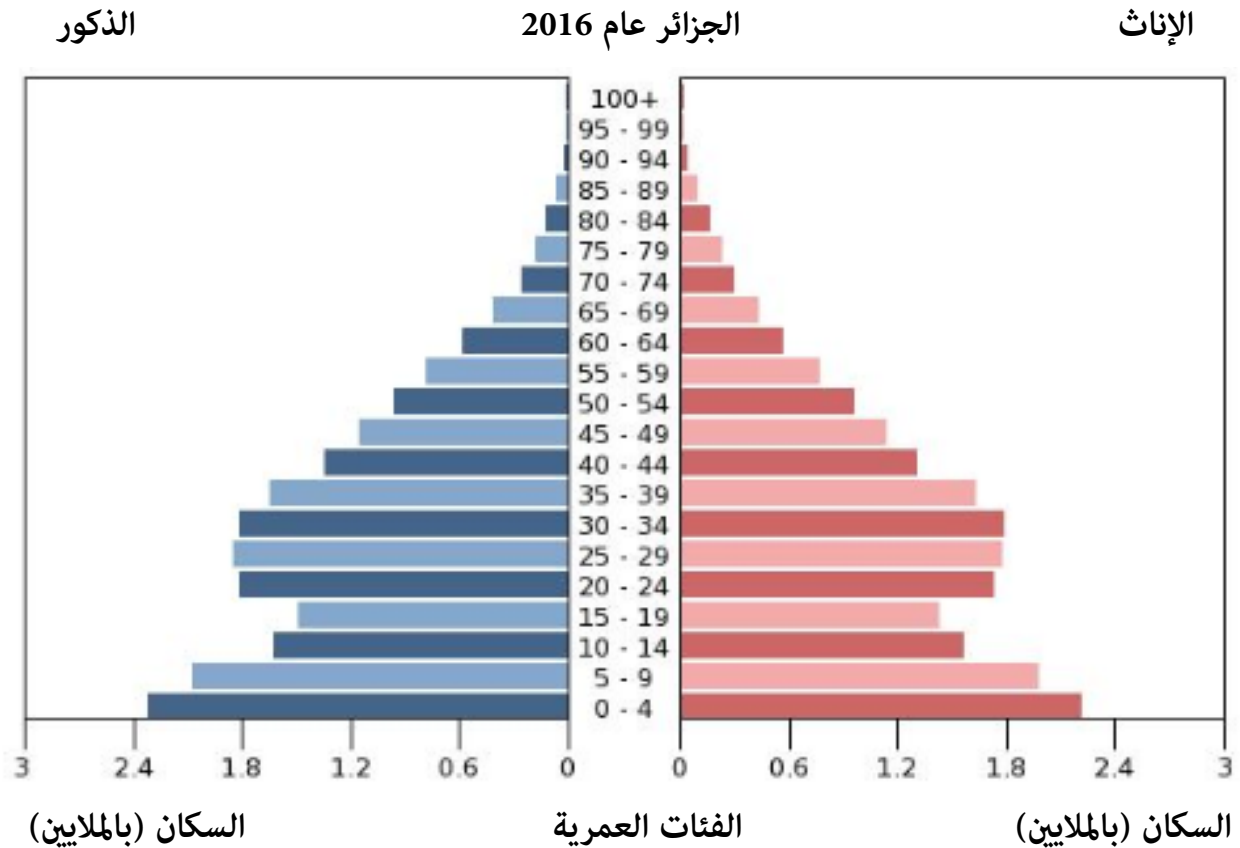
### ١. الجزائر

معدل الوفيات الخام ٥,٧ وفاة لكل ١٠٠٠ شخص والعمر المتوقع عند الميلاد الذي قفز من ٤٦,١٤ سنة في عام ١٩٦٦ إلى ٧٧,١ سنة (تقديرات ٢٠١٥). وهذه خصائص دولة تستكمل حاليا دورتها الديمغرافية، وهي حالة تُعزى أساسا إلى الجهود التي بُذلت على مدى السنوات الأربعين الماضية لإتاحة الفرصة للسكان للحصول على الخدمات الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك المياه والكهرباء والصرف الصحي والإسكان وتغذية أفضل.

#### ١.١. الخصائص الديموغرافية

يُقدر العدد الإجمالي لسكان الجزائر حوالي ٤٠ مليون نسمة. وقد تضاعف أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٦ و٢٠١٥ من ١٢,١ مليون إلى ٣٩,٩٦ مليون نسمة. وتبدو خصائص الحالة الديمغرافية في الجزائر كما يلي: (أ)

الشكل ١ : الهيكل العمري والجنساني كنسبة مئوية من السكان



فهو مجاني على جميع المستويات. وهو إلزامي من سن ٦ وحتى سن ١٦. ويدوم برنامج التعليم الأساسي ١٠ سنوات، وهو مجاني. والكثير من الشباب ذوو مستوى عالٍ من التحصيل العلمي، بنسبة ٤١ في المائة من الذكور و٥٩ في المائة من الإناث في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتتماشى معدلات الالتحاق بالمدارس العامة مع معدلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ٩٧,٠٦ في المائة في التعليم الابتدائي و٩٧,٦ في المائة في التعليم الثانوي، و٣٧ في المائة في التعليم العالي. ويحصل أقل من نصف التلاميذ الذين يستكملون التعليم الثانوي على شهادة البكالوريا. وتُعد معدلات التسرب أعلى بكثير في المدارس الثانوية، بما أن ما يقرب من نصف التلاميذ لا يكملون تعليمهم. وهناك العديد من أوجه القصور من قبيل عدم كفاية الأماكن والمعدات في المدارس ونقص الموظفين المتخصصين.<sup>(٧)</sup> ومع ذلك، تعكف الجزائر على إنشاء مؤسسات تدريب المعلمين، وهناك دورات لتجديد المعلومات، في سبيل تحسين مستوى تأهيل المدرسين. ولا يزال يتعين توحيد البرامج: وضعت اللجنة الوطنية للبرامج في عام ٢٠٠٩ دليلا منهجيا بشأن برنامج التعليم التحضيري، ولكن لم يتم تنفيذ تدريب على استخدامه. غير أن الجزائر تبذل جهودا لجعل المحتوى التربوي يتماشى مع المعايير الدولية، واعتماد النهج القائم على المهارات والتطبيق التدريجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم.

ومن شأن السياسات الاجتماعية التي تنفذها الدولة لصالح الأسر المحرومة، لا سيما تلك التي لها أثر مباشر على تعليم الأطفال (من مطاعم، ونقل، وكتب مدرسية ومخصصات)، أن تكفل الاستمرارية في تعليمهم. وثمة حاجة ماسة إلى برامج من هذا القبيل، لا سيما في المناطق الريفية. ويجب أن يكون النظام التعليمي، بعناصره الثلاثة (التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي)، متكاملًا لكفالة الاستخدام الأمثل للإطار الحالي للتنمية في البلد والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل المواليد والخصوبة يشهد حاليا ارتفاعا طفيفا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى سهولة الحصول على السكن وربما بسبب تحسن الوضع الأمني. ويمثل السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا ٢٨,٨ في المائة من إجمالي السكان، وتمثل الفئة العمرية بين ١٥ و ٦٤ عامًا ٦٥,٣ في المائة، ويمثل من تتراوح أعمارهم أكثر من ٦٥ عامًا ٦ في المائة. وقُدِّر معدل التبعية، أي ما يعادل عدد المعالين (السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وما فوق ٦٠) لكل ١٠٠ شخص في سن العمل (السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ عامًا)، بنحو ٦٠,١ في المائة في عام ٢٠١٥.

ويبشّر الثقل الديمغرافي للشباب بالكثير في الجزائر. ووفقا للديوان الوطني للإحصائيات يتراوح عمر ٢٦ في المائة من سكان الجزائر ما بين ١٥ و ٢٩ عاما. ويتخرج سنويا آلاف الشباب من الجامعة، وهناك نسبة عالية من تعليم الإناث، ويملك البلد هياكل أساسية جيدة في مجالات التعليم والخدمات الصحية والمرافق.

## ٢٠١. التعليم

### ١٠٢٠١. الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم

#### ومعدلات التسرب المدرسي

أسفرت جهود الجزائر عن تقدم في تحقيق نسبة التحاق بالتعليم الابتدائي تقترب من النسبة العالمية، وتحسين ظروف التعليم، وتقدما فريدا في طول مدة بقاء التلاميذ في المدارس وتراجع نسبة الأمية. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان الذكور البالغين ٨٧,١٧ في المائة (٢٢٩ ٥٢٥ ١٣ شخصا)، في حين يبلغ بالنسبة للإناث البالغات ٧٣,١٣ في المائة (١٦ ٢٨٧ ١١ شخصا). وتبلغ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب ٩٥,٦٥ في المائة و٩٥,٥٣ في المائة للذكور والإناث على التوالي. ويبلغ معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة عموما ٩٥,٥٩ في المائة. ويغطي معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة الفئة التي يتراوح عمرها بين ١٥ إلى ٢٤ عاما.<sup>(٧)</sup> أما التعليم

٧ الجزائر. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية الوطني، ٢٠١٣ - ٢٠١٥.

٦ اليونيسكو، معد الإحصاءات (اطلع عليه في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦).

## ٢٠٢٠١. التعليم العالي

جرى إصلاح الجامعات في الجزائر باستخدام النظامين الأوروبي والأمريكي كنماذج: ثلاث سنوات لشهادة الليسانس وستان للماجستير. وقد شكّلت العديد من الإصلاحات المؤسسات الأكاديمية الحالية. ويهدف الإصلاح الأخير، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٤، المعروف باسم "إصلاح ليسانس، ماستر، دكتوراه"، إلى تقريب التعليم العالي من المجال الاقتصادي. وجعل هذا النظام لنفسه من تحسين نوعية التدريب هدفا من أجل:

(أ) "تلبية احتياجات القطاع الاجتماعي الاقتصادي في سعيه لتحقيق الأداء والقدرة التنافسية، عن طريق تزويده بالموارد البشرية العالية الجودة والقدرة على الابتكار والإبداع والاضطلاع بدور نشط في تطوير البحث والتنمية؛"

(ب) وأن يكون متسقا مع المتطلبات الدولية للمؤهلات والمهارات.

ويجب على التعليم العالي، بالإضافة إلى مهامه في التعليم ونقل المعارف، أن يكون قادرا على أن يرتفع إلى مستوى يمكّنه من تزويد الاقتصاد الوطني بأفراد مبدعين ومبتكرين ومدربين وذوي مهارات.

## ٣٠٢٠١. تَوَزُّع معدلات الالتحاق في التعليم العالي

لم يتغير توجه التعليم نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية بعد تطبيق نظام "أل أم دي". ويتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح في مواءمة التعليم العالي مع احتياجات المجال الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يأتي قطاعا "التكنولوجيا والرياضيات" في المقام الأول بمجموع ٣٩٦ ٢١ مسجلا في عام ٢٠١٣ مقابل ٢٢٨ ٩ في عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بقطاع العلوم، فقد احتل المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب المسجلين الذي بلغ ١٧١ ٢١ في عام ٢٠١٣ مقابل ٥٧٤ ١٤ في عام ٢٠٠٣.

## ٤٠٢٠١. التدريب المهني

نظام التدريب المهني الجزائري تديره وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وقد جرى توسيعه وتنويعه ليكون في متناول عدد كبير من الطلاب الذين يستكملون التعليم الابتدائي "غير المؤهلين من حيث الاستعداد أو الدرجات" لمواصلة التعليم الثانوي. وجرى تصوره في الأصل لتيسير انتقال الخريجين إلى القوة العاملة ومنحهم عملا فورا.

ويكفل التدريب المهني خمسة مستويات من التأهيل من العمال المهرة إلى الفنيين ذوي المستوى العالي. وهو يُدرّس في أشكال أربعة: داخلي، وتمهين، ومسائي، وعن بعد. وتشارك فيه كل من الحكومة والشركات والمنظمات النقابية، وله هدف مزدوج: كفالة تدريب القوة العاملة الماهرة التي تفي بمتطلبات سوق العمل واحتياجاتها، لا سيما من خلال التدريب الداخلي، والتمهين؛ والتدريب المستمر للعمال وفقا للاحتياجات المتغيرة في سوق العمل (تدوير المهارات).<sup>(٨)</sup> ولا يزال معظم التعليم في المواضيع الفنية يدرّس باللغة الفرنسية، ولذلك لا يلائم جميع الطلاب، لأنه قد يستبعد الأشخاص الذين لا يستطيعون فهم اللغة الفرنسية. والافتقار إلى تنسيب وظيفي مؤسسي يجعل الخريجين يزاولون في نهاية المطاف وظائف لا تتصل بما تدربوا عليه. وهناك أكثر من ٤٠٠ ١ مركز في الجزائر يقدم أكثر من ٤٠٠ دورة دراسية تهدف إلى توسيع نطاق المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل. وارتفع عدد التلاميذ المسجلين في التدريب المهني في السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ١٤ في المائة ليتجاوز ٣٧٧ ٠٠٠. وفي إطار المخطط ٢٠١٠ - ٢٠١٤ حُصص ١٧٨ مليار دينار جزائري (١,٩ مليار دولار) للتدريب المهني، وتحديث الهياكل الأساسية وتشيد ٢٢٠ معهد و ٥٨ مدرسة داخلية للتدريب المهني و ٨٢ مركزا للتدريب المهني.<sup>(٩)</sup> ويستخدم تدريب المدرسين الحلول التكنولوجية استخداما واسعا ويُعد التعاون

٨ وزارة التكوين والتعليم المهنيين الجزائري.

٩ التقرير: الجزائر ٢٠١٥. مجموعة أكسفورد للأعمال.



## ٥.٢٠١. المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

يمثل عدد سكان الجزائر في المناطق الحضرية الذين ينمون بسرعة ٦٦,٣ في المائة من السكان، في حين كانوا ٣١ في المائة في عام ١٩٦٦. وبعد أن كانت الجزائر بلدا يهيمن عليه سكان المناطق الريفية خلال السنوات الأولى من الاستقلال (٦٩ في المائة)، فقد قلصت حاليا تدريجيا عجزها الحضري لمعدل تحضر يبلغ ٧٠ في المائة.

ويبدو أن المناطق الحضرية والريفية تتقاسم مستويات متماثلة في تعليم الأطفال (٧١ في المائة في المناطق الحضرية و٦٩ في المائة في الريف). وهناك فرق أكبر بين المناطق بأكثر من ١٣ نقطة مئوية فرقا بين الشمال الشرقي (٧٥ في المائة) والشمال الغربي (٦١ في المائة). وحسب الشريحة الخمسية للثراء، فإن مبادرة التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة تكاد تكون مطابقة للأطفال الذين يعيشون في أفقر البيئات (٧١ في المائة) والأطفال الذين يعيشون في أغناها (٧٢ في المائة). ويحرم بُعد الهياكل الأساسية للمدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الريفية الأطفال، لا سيما الفتيات، من فرصة مواصلة تعليمهم.

## ٣.٠١. السياسات المتعلقة بالشباب

للجزائر العديد من الأنظمة والبرامج المتعلقة بالشباب. فدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ينص على حق الجميع في التعليم المجاني حتى سن ١٦ (المادة ٥٣).

ولوزارة الشباب والرياضة مديريات في كل ولاية مسؤولة على المستوى المحلي عن مراكز الشباب، ودور الشباب، والقاعات في القرى والمرافق الرياضية. وهي الوكالة الحكومية الرئيسية في قضايا الشباب، رغم أن الجهات الفاعلة الحكومية الأخرى تشارك أيضا في تنفيذ برامج التعاون الشبابي: وزارة الصحة، ووزارة الداخلية والجماعات

المحلي والأجنبي من بين بعض العناصر الرئيسية اللازمة لتطوير هذا القطاع. والخطة التي وضعتها الحكومة للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨ الأساس لإصلاح نظام التعليم والتدريب التي تشمل الأولويات التالية:<sup>(١)</sup>

- (أ) ستتم زيادة فرص الحصول على التعليم من خلال بناء مدارس جديدة؛
- (ب) وستوضع برامج تدريبية محددة تستهدف فئات اجتماعية بعينها، لا سيما السكان في المناطق الريفية.

وفيما يتعلق بنوعية التدريب، تشمل الخطة:

- (أ) آليات ضمان الجودة للأنشطة التربوية، فضلا عن الإدارة المالية والإدارية؛
- (ب) تدريب موظفي التعليم، لا سيما المدربين؛
- (ج) تعزيز خدمات التوجيه والإرشاد الوظيفي؛
- (د) إعادة تنظيم المناهج في مجال التعليم والتدريب المهنيين؛
- (هـ) إنشاء مراكز التفوق في مجال الزراعة والبناء وميكانيكا السيارات والطاقة المتجددة والتكنولوجيات القائمة على المعرفة؛

(و) متابعة برامج التبادل والتعاون؛

(ز) متابعة الحوسبة وإنشاء شبكات المدارس.

أما فيما يتعلق بالشراكات مع قطاع الأعمال التجارية، فتشمل الخطة ما يلي:

- (أ) تطوير نظام التمهين لإشراك المزيد من المؤسسات في عملية التدريب؛
- (ب) تعزيز التنسيق مع الشركاء في القطاع الاجتماعي الاقتصادي لتكثيف العرض مع احتياجات سوق العمل؛
- (ج) فتح شبكة التطوير التربوي لمؤسسات البحوث والقطاع الاقتصادي.

بلغ معدل البطالة ٢٩,٩ في عام ٢٠١٥ (٢٦,٧ في المائة للذكور و٤٥,٣ في المائة للإناث)، وهو ما يزيد الضغط على المجتمع والاقتصاد الجزائريين.

ومعدل البطالة منخفض بين ذوي مستوى التعليم المنخفض ويزداد وفقا للمستوى التعليمي، حيث يبلغ ١٥,٤ في المائة بين ذوي التعليم العالي (الديوان الوطني للإحصائيات). ويبدو أن هناك أربعة عوامل تحدد ملامح الجزائري العاطل عن العمل: فهو شاب، وأنثى، وأكاديمي، وحضري. ورغم أن بعض الإصلاحات أُخذت لرفع مستوى النظام التعليمي، فإن ذلك لم يؤثر على تحسين فرص العمل للطلاب الذين يتكون التعليم.

وحالة النساء الشابات تثير القلق بشكل خاص، بما أنها تبلغ أربعة أضعاف معدل عام ٢٠١٥؛ وثلاثة أضعاف حالة النساء (من جميع الأعمار)؛ ضعف عدد الشبان في الفئة العمرية نفسها. وقد ارتفع معدل البطالة في الجزائر، حيث انتقل من ١٠,٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ١٢,٣ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (الديوان الوطني للإحصائيات، ٢٠١٧)، أي ١,٨ نقطة في المجموع في فترة قصيرة للغاية. وهذه البيانات تخفي اختلافات كبيرة حسب الفئات السكانية. وبلغ معدل البطالة بين الشباب ١٥-٢٤ سنة ٢٩ في المائة. وبلغ المعدل بين الشباب الذي يفتقرون إلى مؤهلات، ١٠ في المائة وفقا لأرقام الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧، و١٤,٨ في المائة بين الحاصلين على شهادة التدريب المهني و١٧,٦ في المائة بين الحاصلين على شهادة التعليم العالي.

وفيما يتعلق بمعدل الإعالة - وهو العلاقة بين الأعمار والسكان بالنسبة للأفراد الذين هم في سن العمل وأولئك الذين لم يبلغونها بعد - تتعرض الجزائر لضغط ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (حوالي ٤٠ في المائة من السكان). ومن المتوقع أن يبلغ البلد معدل إعالة شاملة مرتفعة جدا من ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥، وهي حالة ستزيدها مشكلة الحصول على فرص العمل ومن ثم الدخل تفاقما.

المحلية، ووزارة الثقافة، وغيرها. ويتسبب الطابع المتداخل للإجراءات التي تستهدف الشباب في فقدانها الكفاءة والنتائج ليست مرضية دائما.

وفي مجال الثقافة والترفيه، تسعى الدولة في المقام الأول إلى تعزيز الهوية والانتماء الوطني من خلال الحفاظ على التراث الثقافي، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية، كجزء من التنمية المتكاملة، فضلا عن تشجيع الإبداع الفني، وحضور الثقافة الجزائرية في العالم.

وفيما يتعلق بعمالة الشباب، جددت الحكومة سياستها التحفيزية ببرنامجين إضافيين:

(أ) الأول، تحت رعاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، يسمى "مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة"، الذي ينص في هدفه الحادي عشر على "تعزيز دعم تشغيل الشباب لتحسين معدّل ١٢ في المائة الحالي من التشغيل ليبلغ ٣٣ في المائة؟"

(ب) ووضعت وزارة التضامن الوطني في العام نفسه (٢٠٠٨) برنامجا جديدا لإدماج الخريجين الشباب موجّها للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ و٣٥ سنة وليس لهم أي دخل ولكنهم إما لديهم درجة تعليم ما بعد الثانوي أو شهادة فنيين سامين.

## ٤.١. العمالة

معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يساوي ثلاثة أضعاف بطالة الكبار. ورغم أن الاتجاه يشير إلى استقرار معدل البطالة عند حوالي ١١ في المائة في صفوف الشباب، يتوقع أن يرتفع المعدل قليلا إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٩ (٢٨,٧ في عام ٢٠١٢). وتملك الجزائر نفس النسب مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب ٢٩,٩ في عام ٢٠١٥.

ورغم أن متوسط معدل البطالة منخفض نسبيا حيث يبلغ ١١,٢ في المائة، فإن الحالة العامة لا تزال تثير القلق، بما أن معظمهم عاطلون لفترة طويلة (٧٢ في المائة). فقد

المخططات موجه للشباب الأقل من فئة ٣٠-٣٥ سنة. وكجزء من الجهود التي تبذلها الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني والتأكيد أكثر على التوجه نحو مزيد من التنمية الشاملة والمنصفة، اعتمدت حكومة الجزائر في عام ٢٠٠٨ مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة، الذي يضع التشغيل في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ثم وضعت سبعة أهداف رئيسية:<sup>(١١)</sup>

- (أ) مكافحة البطالة عن طريق نهج اقتصادي؛
  - (ب) تحسين مؤهلات القوى العاملة الوطنية؛
  - (ج) تعزيز ريادة الأعمال؛
  - (د) تكييف جداول وموجزات التدريب مع احتياجات سوق العمل؛
  - (هـ) تحسين الوساطة في سوق العمل وتوطيدها؛
  - (و) دعم الاستثمارات الموجهة لفرص العمل؛
  - (ز) تحديث آليات الرصد والمراقبة والتقييم.
- وهناك أيضا أربعة أنواع من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للإبقاء على هذه الحالة تحت السيطرة:
- (أ) أعمال المرافق العامة ذات اليد العاملة الكثيفة؛
  - (ب) "الجزائر البيضاء"؛
  - (ج) المصلحة العامة؛
  - (د) خطة أنشطة الإدماج الاجتماعي.

### ١.٥.١. اللجنة الوطنية لترقية التشغيل

أنشئت هذه اللجنة في عام ٢٠١٠ لضمان وجود نظام للمعلومات وتحليل سوق العمل (القطاعي أيضا)، والنظر في التدابير المحتملة التي يمكن أن تضمن توفير فرص العمل، وكفاية التدريب للعمالة المتاحة وإدماج الشباب في سوق العمل.

١١ خطة العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة

ويعيش ٧٥ في المائة تقريبا من فقراء الجزائر في المناطق الحضرية، يزاولون أعمالا غير رسمية، أو يعتمدون على زراعة الكفاف. وغالبا ما يكون العمل في القطاع الخاص هشاً وله سمعة سيئة بين الشباب بسبب الافتقار إلى العقود الدائمة وغياب الحقوق الاجتماعية (التعويض، والإجازات، والتأمين الصحي، وما إلى ذلك). وهناك طلب كبير على العمالة في القطاع العام لأنه يتيح المزايا التي يفتقر إليها القطاع الخاص، مثل التأمين الصحي والعقود الطويلة الأجل، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأمنية والإدارية، التي هي أكبر المشغّلين في الجزائر (SAHWA, ٢٠١٤a).

وقال ربع العاملين في عام ٢٠١٣ إنهم يبحثون عن عمل آخر، وكان ٥٧ في المائة مدفوعين بعدم استقرار العمالة الحالية و٣٣ في المائة كانوا موظفين غير دائمين. ويبرز هذان العنصران وجود أشكال معينة من انعدام الأمن الوظيفي. فالعمل بأجر غير الدائم أخذ في الازدياد في الجزائر حيث ارتفع من ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين أن النسبة كانت ١٩ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠. وقد زادت هذه الحصة في القطاع الذي يُدر أجرا من ٣٨ في المائة إلى ٥٠ في المائة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٤، ولكن حدث انخفاض بنسبة ٣٩ في المائة في الموظفين في عام ٢٠١٥. ويمسّ عدم الانتماء للضمان الاجتماعي أقل قليلا من نصف العاملين (٤٢,٥ في المائة) في الجزائر. وفي الواقع، إن ٩ من أصل ١٠ (٨٨,٢ في المائة) شباب من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة العاملين في القطاع الخاص يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي، وثلاثة أرباع منهم لا يحملون أي شهادة.

### ٥.١. السياسات المتعلقة بالعمالة

ينبغي الإبقاء على التدابير التي وضعتها الدولة لتيسير إمكانية الحصول على العمل والأنشطة المضطلع بها خلال السنوات العشرين الأخيرة. فالتوجيه السياسي لهذه

الزراعة (١٤ في المائة) والحرف (١٣ في المائة) والبناء والهندسة المدنية (١٢ في المائة). أما نسبة ١٣ في المائة المتبقية فتتوزع بين القطاعات الأخرى (الصناعة والصيانة ونقل الركاب، والمهن الحرة، وصيد الأسماك والمياه).

وتعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على إطار قانوني جديد يهدف إلى مكافحة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية، وذلك بتعزيز العمل الحر، وأنشطة الصناعات التقليدية، لا سيما للنساء، وتحقيق استقرار سكان الريف في مناطقهم الأصلية. وخلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ سمح التمويل الذي قدمته الوكالة بإيجاد ٢٤٣ ٢٨٨ فرصة عمل محتملة للشباب.

ولا يزال خطر البطالة، وخاصة بين الأجيال الشابة، وما ينطوي عليه ذلك من نوعية العمالة، يعرض الجزائر لبعض التحديات التي يتعين على البلد أن يواجهها في السنوات القادمة.

ويمكن أن تشمل بعض التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة البطالة في الجزائر ما يلي:

(أ) النهوض بروح البحث في الشركات والآليات لتسيير إقامة الجسور بين الباحثين الأكاديميين والجهات الفاعلة الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي تكييف نظام المعلومات الحالي وتجديده لتزويد صانعي القرارات بالمعلومات عن حالة العمالة وفقا للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية؛

(ب) تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن العمالة بإنشاء هيئة للإشراف على الأجهزة المعتمدة وتقييمها؛

(ج) تطوير الاتصال والدعاية بشأن الترتيبات والمرافق والمزايا الممنوحة لرواد الأعمال من الشباب؛

(د) استحداث وحدات في مجال ريادة الأعمال والقدرات الإدارية في النظام التعليمي.

ولتحقيق ذلك، تشجع اللجنة على إقامة شراكات بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وتعزيز العمل المدفوع الأجر من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل. وتعمل هذه الأخيرة من خلال ما يلي :

(أ) تحسين مهارات الباحثين عن عمل؛

(ب) تقديم حوافز ضريبية لأرباب العمل الذي يوظفون الباحثين عن عمل؛

(ج) تقديم دعم أكبر لأرباب العمل عن طريق عقود العمل المدعمة.

### ٢٠٥٠١. جهاز المساعدة على الإدماج المهني

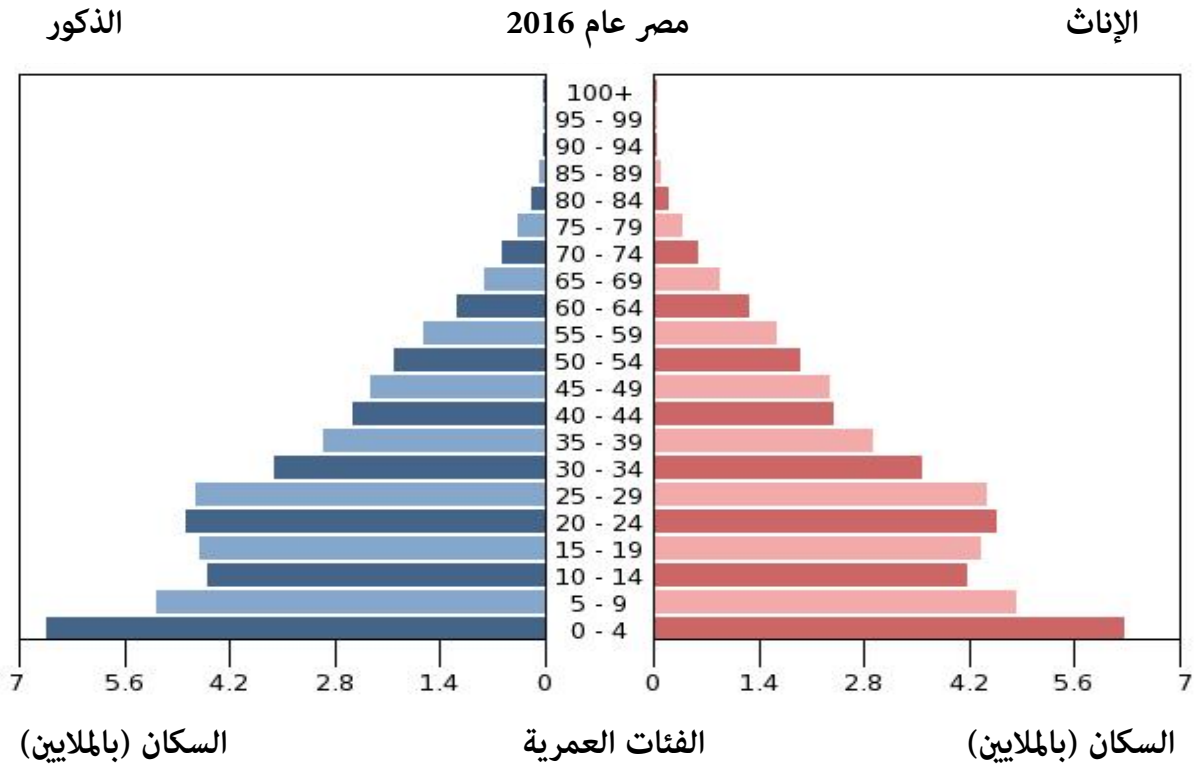
يأخذ أرباب العمل ٦٠ في المائة من تكلفة تدريب الباحثين عن عمل من أجل تكييفهم مع العمالة. وفي الحالات التي يوظفون فيها في إطار عقد العمل المدعم، فإنهم يتلقون مساهمة من الدولة في مرتبات الموظفين المحتملين تتوقف على مستوى التعليم والخبرة. ويمكن للمؤسسات الصغرى التي أنشئت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصناديق التأمين على البطالة توظيف أول باحثين عن عمل في إطار مخطط المساعدة على الاندماج (الوكالة الوطنية للتشغيل). وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، تعقد اللجنة اجتماعات مرة كل ستة أشهر لإعداد التقارير الدورية عن حالة سوق العمل ومناقشة المقترحات والأفكار لمكافحة البطالة.

وأنشئ صندوق خاص لدعم مطوري المشاريع الشباب من خلال إعانة تقدمها الدولة في شكل قرض بنسبة فائدة مخفضة: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. وخلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ قام بتمويل ٦٧٦ ١٨٤ مشروعا في مختلف القطاعات، وأوجد ٧٨٠ ٤١٣ فرصة عمل. ويمثل قطاع الخدمات الحصة الأكبر من العمالة، وذلك بنسبة ٢٩ في المائة من جميع الوظائف المنشأة، يليه قطاع شحن البضائع (١٧ في المائة). ثم تأتي قطاعات

## ٢. مصر

### ١.٢ الخصائص الديموغرافية

الشكل ٢: الهيكل العمري والجنساني كنسبة مئوية من السكان



المصدر: (٢٠١٧a) (Central Intelligence Agency (CIA).

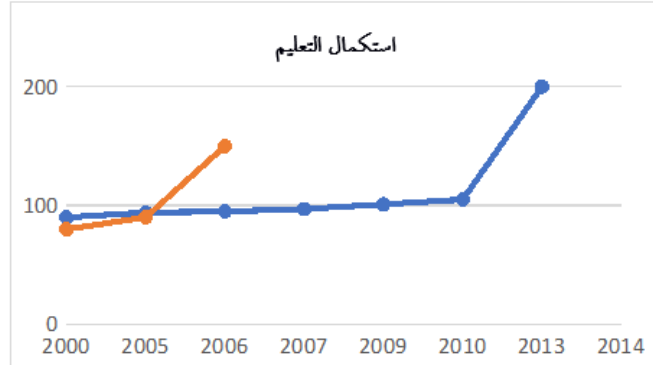
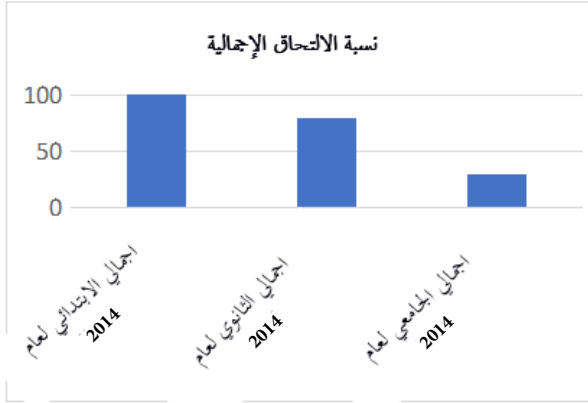
#### السياق الاجتماعي والاقتصادي

٣,٣٤٠,٠	٢٠١٥	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة أطلس (بدولارات الولايات المتحدة)
٢٤,٠	٢٠١٥	معدل الوفيات، أقل من ٥ سنوات من العمر (لكل ١٠٠٠)
٢,١	٢٠١٥	النمو السكاني (في المائة سنويا)
٣٣,٢	٢٠١٥	الفئة العمرية من ٠ إلى ١٤ سنة (النسبة المئوية من المجموع)
٣٠ ٣٤٤ ٣٣٧	٢٠١٥	الفئة العمرية من ٠ إلى ١٤ سنة، المجموع
٩١ ٥٠٨ ٠٨٤	٢٠١٥	مجموع السكان
٠,١	٢٠١٥	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، المجموع (نسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥ إلى ٤٩ سنة)
١٣,٢	٢٠١٤	البطالة، المجموع (في المائة من مجموع القوة العاملة)



## ٢٠٢. التعليم

## الشكل ٣ : لمحة عن التعليم في مصر

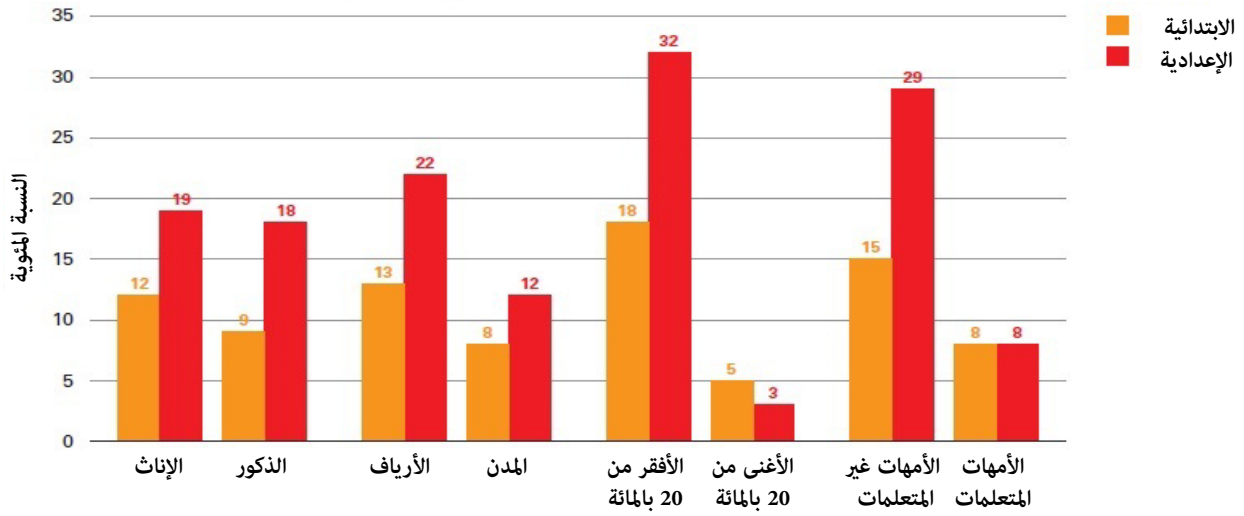


اتجاه مؤشرات التعليم				المجموع			
٢٧	٢٨	٢٧	٢٠١٤	المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس التحضيرية (في المائة)			
٩٨	٩٨	٩٨	٢٠١٤	المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية (في المائة)			
١٠٤	١٠٣	١٠٤	٢٠١٣	معدل إتمام التعليم الابتدائي			
١١٣	٣٠٠	٨٠	٠٨٠	٣٣	٢١٩	٢٠١٤	الأطفال غير الملحقين بالمدارس في سن الدراسة الابتدائية
١			٢٠١٤	مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث نسبة الالتحاق الإجمالية، التعليم الابتدائي			
٨٢	٨١	٨٢	٢٠١٤	المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الثانوية (في المائة)			
٣٦	٣٧	٣٦	٢٠١٥	نسبة الالتحاق الإجمالية، التعليم العالي			
٧٥	٨٣	٦٧	٢٠١٣	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، أكبر من ١٥ عاما (في المائة)			

وفي الوقت الراهن، هناك ١٢٦ ٣١٩ طفلا في سن الدراسة الابتدائية غير ملحقين بالمدارس (٢,٩ في المائة)، و٧٤٠ ٣٣١ الأطفال في سن التعليم الإعدادي (٦,٦ في المائة) و٣٥٤ ٢٩٧ ١ طفل في سن التعليم التحضيري (٦٩,٢ في المائة). ويبقى معدل ٣ في المائة للتسرب المدرسي في المدارس الإعدادية كبيرا. والفقراء هم الأكثر تضررا. والفتيان في المناطق الحضرية والبنات في المناطق الريفية هم الأكثر عرضة للتسرب (اليونيسف، ٢٠١٧).

انخفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي منذ عام ٢٠٠٠ تدريجيا، ولكن الانخفاض متقلب. وقد حدث انخفاض كبير جدا في معدلات الاستبعاد من المدرسة بالنسبة للأطفال الذي هم في سن التعليم الإعدادي. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن الأرقام لا تزال مرتفعة، فقد انخفضت معدلات غير الملحقين بالمدارس بين الأطفال في سن التعليم التحضيري.

## الشكل ٤ : معدلات عدم الالتحاق بالمدارس



نسب التلاميذ الأكثر فقراً غير الملحقين بالمدارس أعلى بكثير من التلاميذ الأكثر غناً: فهي 3 أضعاف في التعليم الابتدائي و10 أضعاف في التعليم الإعدادي.

نسب البنات غير الملحقات بالمدارس هي كذلك أعلى بالنسبة للبنات وأطفال الأرياف والأطفال من أمهات غير متعلقات أو غائبات.

تولت الدور الذي يضطلع به المجلس الوطني للشباب السابق، الذي كان الهيئة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن برامج الشباب على النحو المبين في التقرير الأوروبي المتوسطي لعام ٢٠١٠ (Youthpolicy.org, ٢٠١٤). ورغم أن مشروع الميزانية الشباب والثقافة والشؤون الدينية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغت ٢٠,٤ مليون جنيه مصري (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢)، فإن النسبة المخصصة حصراً للشباب غير واضحة. أما بالنسبة للتعليم فهناك فكرة أوضح. ويقول البنك الدولي إن مصر أنفقت ١١,٩٣ في المائة من الإنفاق الحكومي و٣,٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم في عام ٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠١٧). وهذا هو آخر حساب سجله المصرف (Youthpolicy.org, ٢٠١٤).

## ٤.٢ العمالة

لا تزال البطالة متفشية في جميع أنحاء مصر. فقد ارتفعت بين الشباب بنسبة ٥٠ في المائة خلال العقد الماضي، من ٢٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ إلى

## ٣.٢ السياسات المتعلقة بالشباب

ليس لمصر نطاق عمري متجانس وبارز بوضوح لسكانها من الشباب. ووفقاً للتقرير الأوروبي المتوسطي لعام ٢٠١٠ عن مصر (عبد الحى)، فإن "المجلس الوطني للشباب"، الذي سبق وزارة الدولة لشؤون الشباب حالياً، حدّد الشباب بأنهم من تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٣٠ سنة. بيد أن برامج الوزارة الأخيرة، مثل اتفاق التعاون الموقع مع البرنامج الإنمائي التشاركي في المناطق الحضرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يحدّد الشباب بأنهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٣٥ (Youthpolicy.org, ٢٠١٤).

ووزارة الدولة لشؤون الشباب هي المسؤولة عن النهوض بالأطفال والشباب في مصر. وتشمل الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٧ تعزيز المشاركة السياسية للشباب، وبناء الوعي الثقافي، والنهوض بالتدريب والبحوث المتعلقة بالشباب. ووفقاً لصحيفة Egypt Independent (El-Hennawy, ٢٠١٢)، فإن الوزارة كانت وظيفة جديدة في أول حكومة بعد ثورة ٢٠١١، وإن كان يبدو أنها قد

الذكور أقل مقارنة بالإناث، فقد زادت من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وفقا للإحصاءات الوطنية. ومن ناحية أخرى، بقيت البطالة في صفوف الشباب مرتفعة، وإن انخفضت بشكل طفيف، من ٥٦ إلى ٥٢ في المائة خلال الفترة نفسها. ويمكن أن يدل الانخفاض الطفيف في البطالة في صفوف الشباب على العمل الإيجابي وبرامج تمكين المرأة التي وضعتها الحكومة، لا سيما في مجال برامج التدريب وتنمية المهارات لتحسين إمكانية تشغيل الشباب.

ومن شأن زيادة عدد فرص العمل اللائق، وتحسين التعليم والمساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية بعد ذلك أن يقلل من الحتمية الحالية لدى الشباب للقبول بالوظائف المستغلة أو الهامشية. وإذا حدث ذلك فإن البلد سيستفيد بطرائق عديدة، وهو ما يسهم في نهاية المطاف في التنمية المستدامة.

ورغم أن سوق العمل المصرية شهدت العديد من الصدمات فإن التحديات المطروحة تنبع من الاتجاهات الطويلة الأجل مثل التحديات غير المتناسبة التي تواجهها النساء والشباب وتجعل من الصعب عليهم الحصول على فرص عمل عالية الجودة. ومعدل البطالة وحده يخفي الطابع الحقيقي لسوق العمل، لأنه يحجب حقيقة الافتقار إلى فرص العمل العالية الجودة. والاتجاهات الثلاثة الطويلة الأجل التي تعاني منها سوق العمل المصرية اليوم هي توسع نطاق التوظيف في القطاع الخاص غير النظامي، وتناقص الوظائف في القطاع العام، وركود التوظيف في القطاع الخاص النظامي. فالشباب يواجهون تحديات لدخول سوق العمل التي لا تشبه السوق السابقة إلا قليلا. وهذا يثير القلق بوجه خاص مع الطفرة الحالية في أعداد الشباب.

ويعد إجراء دراسة مكانية سوق العمل أهمية خاصة لأن هناك تفاوتات واضحة بين المناطق الحضرية الكبيرة المركزية والمناطق الريفية المحيطة بالمدن. وبالإضافة إلى هذه التفاوتات، هناك نقص في الهجرة، كما يتضح من أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية المحيطة

٤٢ في المائة في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ بسبب ضعف الفرص الاقتصادية. ولا يزال عدم التوافق بين احتياجات البلد ونظم التعليم والمهارات، بما في ذلك التعليم العام والتعليم التقني والمهني والتدريب قائما. وقد أُحرز تقدم كبير في رفع نسبة الالتحاق بالتعليم، بما في ذلك بالنسبة للإناث. ولكن أكثر الناس تعليما هم الأكثر بطالة أيضا بين الشباب. وهناك عوامل عديدة يمكن أن يكون لها دور في ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين. ويمكن أن تكون لهؤلاء الشباب توقعات أعلى لتحقيق أنواع معينة من العمل، ويمكن أيضا أن تكون لهم آليات دعم (مثل الأسرة) تسمح لهم بالبحث عن عمل مدة أطول أو "الانتظار" حتى يتم الحصول على الوظائف التي تتناسب مع توقعاتهم. وعلاوة على ذلك، ببساطة قد لا توجد وظائف لذوي التعليم العالي - إما لأن الشركات غير قادرة على إيجاد هذه الوظائف (أو لا تقوم بذلك إلا نادرا)، أو بسبب عدم تواءم بين المهارات المكتسبة من ذوي التعليم العالي ومهارات الأشخاص المطلوبين من الشركات (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه التفاوت بين الجنسين مرتفعة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب ٦٤,٩ في عام ٢٠١٢، مقارنة بنظرائهن من الذكور حيث بلغ ٢٣,٨ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢).

وعند تصنيف الدوافع الرئيسية للإقصاء حسب نوع الجنس تبدو البطالة والأمية أكثرها بين النساء. أما الفقر والبطالة فمساهمتهما أعلى نسبيا في الإقصاء بين الرجال. وقد زادت أيضا مستويات الفقر بدرجات متفاوتة بين الجنسين. وهذا يدل على الحاجة إلى تدخلات بسياسات عامة تراعي الاعتبارات الجنسانية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من أجل التصدي للعوامل الرئيسية التي تدفع بالإقصاء البشري لدى الجنسين.

وهناك أيضا اختلافات صارخة في المشاركة في القوة العاملة بين الرجال والنساء. وتُعد معدلات مشاركة الرجال أعلى مقارنة بالنساء، بسبب العديد من العوامل، بما في ذلك القواعد الثقافية والاجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥). ورغم أن معدلات البطالة بين الشباب



وإيجاد فرص العمل؛ ومعالجة الطابع غير الرسمي؛ وبناء مستقبل شامل للجميع. وثمة حاجة إلى النظر في حلول مثل وضع مؤشرات موثوقة لتحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص. ولمعالجة الطابع غير الرسمي، هناك حاجة إلى اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل التغييرات المؤسسية التي تقيّم الشركات بصرامة. ومن أجل مستقبل شامل للجميع يجب على السياسات النشطة لسوق العمل أن تجعل سوق العمل أكثر شمولاً للجميع.

وقد واجه الاقتصاد المصري تحديات عديدة على مر الزمن ساهمت في التدهور الحالي لسوق العمل. وهناك مشكلات مؤسسية وهيكلية عسيرة تساهم أيضا في التحديات التي تواجه سوق العمل. والنتيجة أن سوق العمل لا تخدم القوة العاملة بنجاح أو بدرجة مرضية. وتعاني سوقها من عدم المساواة والطابع غير الرسمي، وهما ليسا سوى اثنين من الاتجاهات الطويلة الأجل التي تشير إلى أوجه القصور في سوق العمل.

## ٥.٢. السياسات المتعلقة بالعمالة

في مصر، ينبغي تسليط الضوء على أربع مبادرات في السياسة العامة:

(أ) **وُضعت خطة العمل الوطنية لتوظيف الشباب** من خلال عملية تشاورية شاملة بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩. وقدمت منظمة العمل الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأمم المتحدة الدعم لوزارة القوى العاملة في العملية التي وضعت مسودة خطة العمل الوطنية لتشغيل الشباب ٢٠١٠ - ٢٠١٥. والخطة موجهة نحو إتاحة مزيد من فرص العمل اللائق والمنتج، وإعداد الشباب لسوق العمل، وتحقيق التجانس بين العرض والطلب في سوق العمل؛

(ب) **وقد أنشئ المرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل** في عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بتمويل من المؤسسة الأوروبية للتدريب، برعاية مركز المعلومات ودعم القرارات، وألحِق بديوان رئيس

بالمدين عندما يتخذون قرارا بمزاولة وظائف قريبة من ديارهم. وهناك قدر أكبر بكثير من الموارد في المناطق الحضرية الكبيرة، ويعود ذلك بوجه خاص إلى أن الشركات أيضا تُقرّر التمركز هناك لزيادة فرص الحصول على رأس المال. والاختلافات الرئيسية بين المركز والأطراف في سوق العمل المصرية تكمن في الأجور، والطابع الرسمي للوظائف وفي البطالة. ومع زيادة المسافة عن المناطق الحضرية الكبيرة الرئيسية فإن الطابع الرسمي للوظائف ينخفض وتزداد البطالة بشكل كبير. والجانب الأفضل في هذه المسألة هو أنه لم يعد هناك تفاوت في التعليم بين المركز والأطراف، ولكن هذا المكسب لا يُعوّض أوجه التفاوت في قطاعات سوق العمل. وثمة مشكلة تتفاقم حاليا تكمن في أن الأطراف تلحق بركب المركز بينما بدأ المركز يتخلف عن الركب. ورغم أن هذا يشير إلى تضيق الفجوة في الأجور، فإنه يسلب الضوء على تدهور المركز بدلا من التقدم في حل مشكلة البطالة.

وقد ازداد الطابع غير الرسمي بسبب ارتفاع عدد العمال غير النظاميين، وهذا ما يجعل سوق العمل المصرية أكثر عرضة للصدمات، ويدفع بعدد أكثر من العاطلين عن العمل إلى القطاع غير الرسمي، ويأخذ مصر بعيدا عن القطاعات العالية الإنتاجية، ويؤدي إلى أجور أعلى في القطاع غير الرسمي (مقارنة بالأجور في القطاع الرسمي). ومع تزايد الطابع غير الرسمي تأتي أيضا زيادة العمالة الناقصة، وزيادة الاعتماد على القطاع غير الرسمي ليكون الملاذ الأخير لصاحب عمل. والمؤسسات البالغة الصغر للأسر المعيشية هي أهم أصحاب العمل للعمال غير الرسميين، ولكن معظم هذه المؤسسات ضعيفة جدا ولا تبقى على مر الزمن. ومن ثم فإن هناك تحديات كبيرة يمكن أن التصدي لها "بتفكيك الردود الهيكلية والدورية التي تأتي بها سوق العمل" من أجل فهم اتجاهات السوق فهما سليما وتحليل استجابة لها على نحو استباقي.

ويمكن لمصر أن تعزز الكفاءة وتحقيق تكافؤ الفرص. وهذا عمل يحقق التوازن لأن البلد سيكون في حالة ضعيفة جدا إذا أخفق هذا العمل في تحقيق التوازن. وينبغي أن تتضمن الخطة زيادة المنافسة وريادة الأعمال

- (أ) وزارة القوى العاملة مسؤولة عن تيسير المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل، وهو ما يساعد على زيادة قابلية القوة العاملة للتوظيف، ورصد الطلب في سوق العمل. وهي تتولى إدارة مراكز تدريب خاصة بها، تركز في المقام الأول على تدريب المنقطعين عن الدراسة والعمال المسرحين. وتدير الوزارة برنامجاً إعلامياً للعمالة يقوم بإعداد إحصاءات سوق العمل ويصدر النشرة الشهرية للوظائف الشاغرة. كما تقوم بتنظيم تعداد للمؤسسات مرة في السنة لجمع المعلومات عن الاحتياجات التدريبية من جميع المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ١٠. وتتعاون الوزارة مع أصحاب العمل والعمال من خلال المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية وبشكل مباشر في صياغة سياسات التدريب في حين تشجع الشركات الخاصة على إنشاء مراكز تدريب خاصة بها، وتقديم لها التوجيه المنهجي والاعتماد؛
- (ب) المجلس الأعلى للتنمية الموارد البشرية هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق سياسات التدريب في جميع الوزارات. ويرأسه وزير القوى العاملة، ويضم ممثلين رفيعي المستوى من جميع الوزارات الأخرى ذات الصلة. ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة ويعلن عن الاحتياجات التدريبية الوطنية. ويفترض أن الوزارات المختلفة تُدرج مثل هذه الإعلانات في برامجها التدريبية وتكييفها مع متطلبات سوق العمل؛
- (ج) مركز المعلومات ودعم القرارات مُلحق بمجلس الوزراء. وهو الذي وُضع البرنامج الوطني لتشغيل الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المركز بتحليل الطلب على اليد العاملة استناداً إلى الإعلانات في الصحف؛
- (د) مكاتب التوظيف تشكل جزءاً من وزارة القوى العاملة ولها هيكل إقليمي؛
- (أ) وشكلت لجنة توجيهية من القطاعين العام والخاص بممثلين عن الإدارة، وأوساط الأعمال والمجتمع المدني. وأجرت اللجنة تحليلات لسوق العمل وأنشطة بناء القدرات ووضعت مفهوماً لمرصد سوق العمل؛
- (ج) وقد حظى المنتدى المصري لدعم تشغيل الشباب برعاية منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وحصل على تمويل من أستراليا، وكندا، وألمانيا في عام ٢٠١٤. والمنتدى مبادرة رفيعة المستوى من القطاعين العام والخاص جمعت "صانعي السياسات الوطنيين (وزارات التعليم والتخطيط القوى العاملة)، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والشباب الذين يسعون إلى اتخاذ إجراءات جماعية وواقعية لمعالجة التحديات الملحة في سوق العمل التي تواجه الشباب في مصر، لا سيما البطالة؟"
- (د) تحسين القوى العاملة وتعزيز المهارات هو تعاون يمتد على مدى ثلاث سنوات من عام ٢٠١٦ بين حكومة مصر، والقطاع الخاص، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويتعلق بمشروع للتعليم والتدريب المهنيين. وهذه المبادرة التي تبلغ قيمتها ٢٢,١ مليون دولار ترمي إلى إصلاح نظام التعليم الثانوي الفني (عن طريق تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين) وبناء مهارات الشباب لتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- (ج) وتعد مؤسسات سوق العمل مهمةً لوضع حلول عملية للبطالة في صفوف الشباب. فهي هيئات قانونية مكلفة بتنسيق العرض والطلب في سوق العمل. ولمصر بعض مؤسسات سوق العمل المعنية بتخطيط المبادرات وتنسيقها لتعزيز العمالة، كما وصفته منظمة العمل الدولية. وهي تشمل ما يلي:

ولمصر نظام شامل للضمان الاجتماعي يوفر التغطية الواسعة والشاملة لموظفي الحكومة والقطاعين العام والخاص، والمؤسسات غير الرسمية. كما يحمي المصريين الذين “يعملون في الخارج وبعض الفئات الضعيفة، وقد وُجه له انتقاد بسبب ارتفاع معدلات الاشتراكات، وهو ما يُثني الموظفين وأرباب الأعمال عن دفع اشتراكاتهم والإبلاغ عن الأجور الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحد الأقصى للأجور التي تُحسب على أساسه اشتراكات الضمان الاجتماعي منخفض جدا. ومن العوامل الهامة الأخرى للحرمان من هذا النظام هو الافتقار إلى الاستدامة المالية (المرجع نفسه). ويملك الشباب ميزة، وهي أنهم مشمولون بالضمان الاجتماعي، ولكنهم قد لا يتمتعون بهذه المزايا المفترضة في الحالات التي لا يدفع فيها أصحاب العمل الاشتراكات.

وأجور الموظفين العموميين محددة بمعايير محددة في القانون، ولكن القطاع الخاص يميل إلى تجاهل قانون العمال ولا يملك العاملون اللجوء إليه إلا قليلا لأن هناك القليل من النقابات في هذا القطاع. وتعد الظروف أكثر هشاشة في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد غير الرسمي، حيث يملك أصحاب العمل سلطة تقديرية أكثر في تحديد الأجور، ولا توجد نقابات للعمال. ووفقا للقانون المصري، ينبغي أن تُدفع للرجال والنساء الأجور نفسها عن الأعمال نفسها، ولكن لا يشترط أن يُدفع لهم الأجر نفسه عن العمل ذي القيمة المتساوية استنادا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠) (المرجع نفسه).

ولمصر العديد من المبادرات في مجال التدريب الوظيفي. وبعضها برعاية القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المصرية الأخرى والشركاء الإنمائيين الدوليين. وترعى الحكومة أيضا بعض البرامج التدريبية وبعضها الآخر عبارة عن مبادرات بين القطاعين العام والخاص. ولم يجر تقييم الأثر والفعالية لجميع هذه المبادرات. وهذا التقييم ضروري لتحديد أفضل الممارسات وزيادة إمكانية النجاح.

(هـ) الصندوق الاجتماعي للتنمية هو وكالة حكومية شبه مستقلة تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء. وقد أنشئ في عام ١٩٩١، بوصفه مبادرة مشتركة بين حكومة مصر، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتولى مهمة تخفيف الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على معظم الفئات الضعيفة من الناس، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق المتخلفة. ويتميز الصندوق الاجتماعي للتنمية بالنشاط الكبير في مجال العمالة وإيجاد فرص العمل، ويتولى إدارة العديد من البرامج؛

(و) وقد تم في الآونة الأخيرة إدراج بعض مؤسسات سوق العمل الجديدة في النظام المصري في إطار قانون العمل ٢٠٠٣/١٢ (يشار إليه فيما بعد باسم قانون العمل). وإحداها هو المجلس الوطني للأجور. وهو مسؤول عن تحديد الحد الأدنى للأجور (منظمة العمل الدولية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٢).

وصدّقت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) التي تنظم الحد الأدنى للأجور، وهو ما يدل على أنها تأخذ التزاماتها على محمل الجد.

وتُشكّل قوانين سوق العمل وسياسات الأجور قانونَ العمل وسياسات الحد الأدنى للأجور استنادا إلى إيجاد فرص العمل. ولقوانين سوق العمل أثران متقابلان: تقليص البطالة وعقبات كبيرة أمام التوظيف. ويمكن لقوانين سوق العمل الصارمة أن تفضي أيضا إلى الحد من إمكانية الحصول على عمل للفئة المهمشة أصلا التي ينبغي تمكينها من زيادة إمكانية الوصول، على سبيل المثال، النساء والشباب (المرجع نفسه).

الاقتصاد غير الرسمي كبير، فهو يمثل ٤٧ في المائة من مجموع العمالة. والآثار المترتبة عن ذلك هي أن الأنظمة المتعلقة بالعمل قد لا تزيد مخزون الوظائف، وقد يسهم الكثير منها أيضا في انخفاض توافر فرص العمل اللائق (المرجع نفسه).

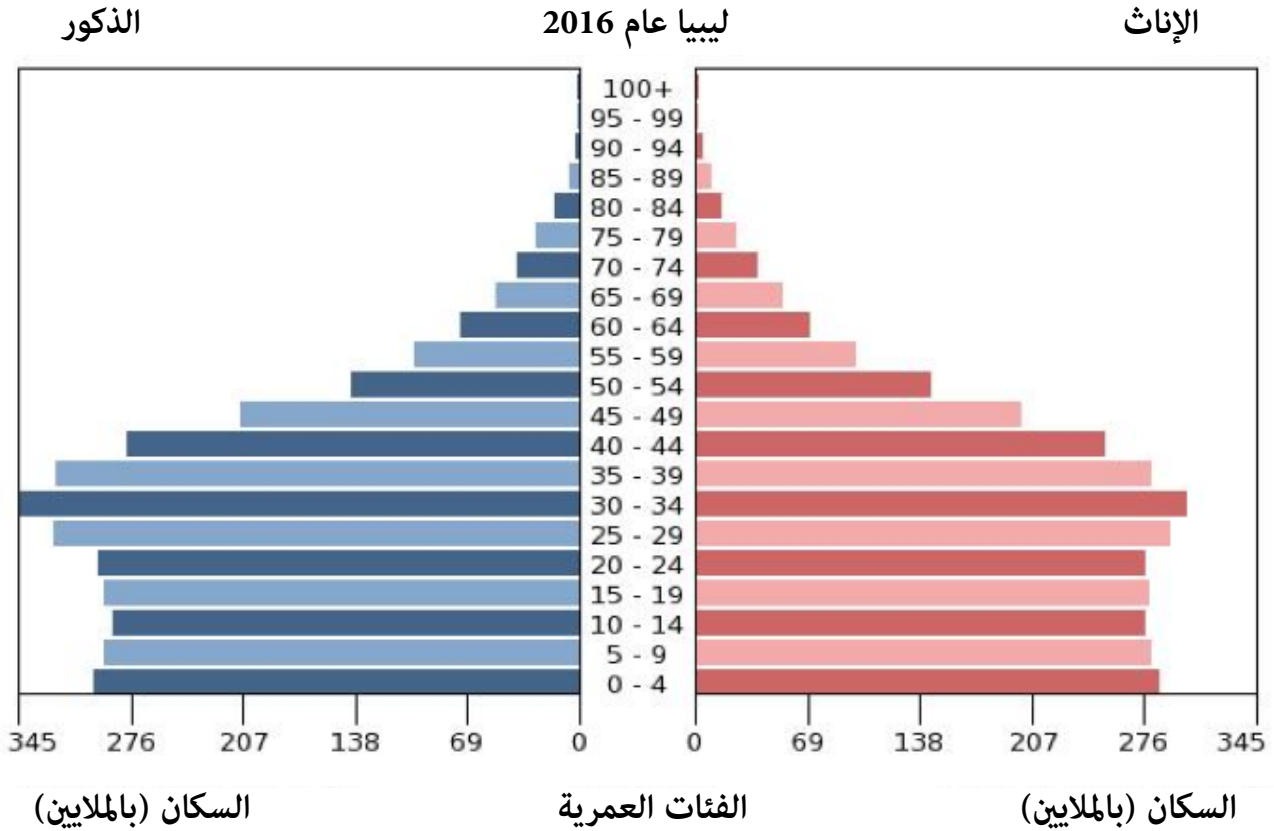
### ٣. ليبيا

الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. وخلال القرن العشرين، تضاعف عدد سكان ليبيا ١٢ مرة، رغم أن عددهم خلال السنوات العشرين الأخيرة كان في انخفاض مطرد. وتشير بعض التوقعات إلى أن عدد السكان سيكون أكثر من ١٤ مليون في عام ٢٠٣٠، بينما تقدره توقعات أخرى بأنه سيكون بـ ١١ مليونا بحلول عام ٢٠٥٠.

#### ١.٣ الخصائص الديموغرافية

بلغ عدد سكان ليبيا ٣٩٥ ٤١٣ ٦ في تموز/يوليه ٢٠١٧ استنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة. ويبلغ متوسط العمر ٢٧,٨ سنة، مع وجود ١٧ في المائة من السكان من فئة

#### الشكل ٥ : الهرم العمري في ليبيا



٠ - ١٤ عاما : ٢٦,١٧ في المائة (ذكور ٤٣٠ ٤٣٠ /إناث ٢٧٢ ٨٣٦)؛

٠ - ١٤ عاما : ٢٦,١٧ في المائة (ذكور ٤٣٠ ٤٣٠ /إناث ٢٧٢ ٨٣٦)؛

١٥ - ٢٤ سنة : ١٧,٤١ في المائة (ذكور ٧١٣ ٥٨٦ /إناث ٥٣١ ٥٥٢)؛

٢٥ - ٥٤ سنوات : ٤٦,٩٩ في المائة (ذكور ١٦٨ ٦١٣ /إناث ٩٨٧ ٤٦٠)؛

٥٥ - ٦٤ سنة : ٥,٢١ في المائة (ذكور ٢٣ ١٧٤ /إناث ٠٧٢ ١٦٧)؛

٦٥ - سنة فما فوق : ٤,٢٢ في المائة (ذكور ٤٠٩ ١٣٧ /إناث ٣٤٣ ١٣٨) (تقديرات ٢٠١٦).

### ٢.٣. التعليم

مهني في عام ٢٠٠٤ تضمن أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ طالب جامعي. وتقدم مدارس التدريب المهني برامج في ٤٤ مهنة مختلفة في سبعة مجالات رئيسية: الكهربائية؛ الميكانيكا؛ النجارة؛ البناء والمعمار؛ صناعة الخدمات؛ الزراعة؛ الصيد البحري.

ونظرا لتزايد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي منذ عام ١٩٨١، أعيدت هيكلة الجامعات وزاد عددها إلى ١٣ في عام ١٩٩٥ تتكون كلها من ٧٦ كلية متخصصة وأكثر من ٣٤٤ دائرة علمية متخصصة. وزاد عدد طلاب الجامعات من ٤١٨ ١٣ في السنة الأكاديمية ١٩٧٥/٧٦ إلى ٣٠٢ ٢٦٩ في ١٩٩٩/٢٠٠٠. ويبدو أن هناك عدم توازن بين الالتحاق بالدراسات الإنسانية والفنون، والعلوم الأساسية والتكنولوجيا. فنحو ٣٥,٤ في المائة من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة مسجلون في الجامعات والمعاهد المهنية العليا. وبلغ العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في مختلف المستويات التعليمية في ليبيا ٢٧٠ ٧٨٦ ١ في عام ١٩٩٦، أي ٤٠,٣ في المائة من السكان (الشبكة الدولية للتعليم العالي في أفريقيا)

يمول التعليم العالي في ليبيا من الميزانية العامة. وقد ورد في التقرير الوطني الليبي لبرنامج اليونسكو بشأن توفير التعليم للجميع أن معدل الالتحاق بالصف الأول يبلغ حوالي ٩٨ في المائة. أما التحدي فيتعلق بنوعية التعليم وأهمية ما يُقدّم من تعليم في المرحلة الثانوية ونوعه.

وكان جزء أساسي من المنهج الدراسي الليبي للتعليم الابتدائي والثانوي يتشكل من الكتاب الأخضر (فلسفة سياسية) خلال حكم القذافي. وكان يتعين على الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٨ سنة تعلم المنهج الدراسي الحكومي في المدرسة: الدراسات الجماهيرية. ولإنفاذ هذه الرؤى كان يتعين على كافة واضعي المنهج الدراسي أن يكونوا أعضاء في اللجان الثورية، واللجان المحلية المختصة لتفسير الكتاب الأخضر (Morgana, 2012). وفي عام ١٩٧٥، لم تكن هناك سوى جامعتين وحوالي ٤١٨ ١٣ طالبا مسجلين في التعليم العالي، ولكن أصبحت هناك ٨٤ تسع جامعات ومدارس تقنية وتدريب

### الجدول ٢: التحاق الطلبة بالتعليم العالي في ليبيا، ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

السنة	عدد طلاب الجامعات	عدد طلاب المعاهد التقنية العليا	المجموع
١٩٧٥-٧٦	١٣,٤١٨	-	١٣,٤١٨
١٩٨٠-٨١	١٩,٣١٥	١,١٣٠	٢٠,٤٤٥
١٩٨٤-٨٥	٣٢,٧٧٠	٣,٠٨٠	٣٥,٨٥٠
١٩٨٩-٩٠	٥٠,٤٧٥	٣,٩١٦	٥٤,٣٩١
١٩٩٢-٩٣	١٠١,٠٩٣	١٢,٩١٢	١١٤,٠١٤
١٩٩٣-٩٤	١١٦,٤٧٣	١٦,٩١٢	١٣٣,٣٨٥
١٩٩٥-٩٦	١٦٠,٠٠٠	٢٨,١٠٦	١٨٨,١٠٦
١٩٩٦-٩٧	١٦٠,١١٢	٥٤,٠٨٠	٢١٤,١٩٢
١٩٩٧-٩٨	١٦٨,١٢٣	٥٨,٥١٢	٢٢٦,٦٣٥
١٩٩٨-٩٩	١٦٥,٤٤٧	٥٨,٨٧٧	٢٢٤,٣٢٤
١٩٩٩-٠٠	٢٠٤,٣٣٢	٦٤,٩٧٠	٢٦٩,٣٠٢



متخصصة، وتعليم فني ومهني على مستوى التعليم العالي، وهو ما جعل عدد المؤسسات الفنية والمهنية العليا تتزايد.

وقد طُلب من وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعداد خطط استراتيجية للأهداف الفورية أو القصيرة الأجل (اليونيسكو، ٢٠١٢)، ومنها صيانة المدارس التي تضررت خلال انتفاضة عام ٢٠١١؛ واستقبال أطفال الأسر المشردة في المدارس في مناطق إقامتهم الأصلية؛ واستعراض المناهج الدراسية، لا سيما المتعلقة بالتاريخ والتربية المدنية واللغة العربية. وأيضاً صياغة سياسات وخطط قطاعية تعليمية جديدة لإصلاح التعليم، وخطط للتعليم الشامل للجميع، وإطار ينظم التعليم الخاص، واستحداث إطار للتعليم الإلكتروني وتدريب المعلمين وتنمية القدرات المؤسسية في المجالات الأخرى التي تحتاج إلى تحسين.

### ٣.٣. السياسات المتعلقة بالشباب

أصدر المجلس الوطني الانتقالي بعد ثورة ٢٠١١ إعلاناً دستورياً. وورد ذكر الشباب في المادة ٥ التي تنص على أن "الدولة ترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة".

ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه ليبيا الآن في إعادة بناء ثقة الشعب من خلال الشفافية. وينبغي حماية الملكية الخاصة والدفاع عنها، ويجب ضمان الحوكمة التي تستند إلى حكم القانون. ويجب على الليبيين الثقة في القطاع العام؛ وفي ظل ملكية الدولة، شملت القواعد التنظيمية للقوى العاملة الأمن الوظيفي، والضمانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، أجوراً مرتفعة نسبياً في القطاع العام بمزايا سخية غير متصلة بالأجور. وأصبح تزايد العمالة في القطاع العام عاملاً رئيسياً في تقسيم أسواق العمل، بهيكل عمالة متحيز للخريجين الأفضل

ونتيجة لارتفاع عدد طلاب الجامعات والضغط على الميزانية العامة أنشئت جامعات ومعاهد تعليم عالي في القطاع الخاص لا تتحمل الدولة أي تكلفة بشأنها. فهذه المؤسسات يمولها مستثمرون.

ورغم أنه لم يتم العثور على أية دراسات رسمية يمكن أن تشير إلى توزع التحاق الطلبة في الجامعات الليبية، يبدو أن هناك حالة من عدم التوازن بين عدد الطلاب المسجلين في الدراسات الإنسانية والفنون، والمسجلين في مجال العلوم والتكنولوجيا (El-Hawat, ٢٠٠٣). وكانت مشكلة عدم توفر القوى العاملة بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل قد بدأت فعلاً في الثمانينيات، عندما أحاطت الحكومة علماً بهذه المشكلة وباشرت إصلاحات لحلها، بدءاً بإنشاء وزارة التدريب التقني والمهني في عام ١٩٨٠. وهناك تباين ملحوظ بين النظام الجامعي ومطالب أصحاب العمل. وليست هناك إمكانية للطلاب للحصول على خدمات الإرشاد الوظيفي في الجامعات ونادراً ما يشاركون في التدريب الداخلي وهم على مقاعد الدراسة.

وقد أدى نقص المدرسين المؤهلين والالتحاق بالتدريب المهني إلى التعاقد مع الأجانب لملء وظائف التدريس والمناصب التقنية وغيرها مما يتطلب مؤهلات عالية.

وفي عام ١٩٨٠، وضعت ليبيا "الهيكل التعليمي الجديد" لإعادة التوازن. فأعيدت هيكلية المناهج المدرسية لصالح المواضيع التقنية، وفي العلوم الإنسانية تم التركيز بوجه خاص على تعليم اللغة العربية والقرآن. وبدأ الطلاب تعلم اللغة الإنكليزية من الصف السابع. ويتيح هذا البرنامج للطلبة الذين يتركون الدراسة قبل إتمام التعليم الأساسي الذي يستمر تسع سنوات كاملة فرصة للالتحاق بتلك البرامج. ويتمثل الهدف الرئيسي في إعداد الطلاب لمستوى تخصصي في الجامعة، ومنح الطلاب الذين لم يُقدّر لهم الالتحاق بالتعليم العالي قاعدة مهنية عملية تحسباً لدخول سوق العمل. وعلى مستوى المدارس الثانوية، سمحت الخطة بإنشاء مدارس مهنية وفنية

التقارير تقديرات تقريبية. ومن الصعب إجراء تحليل للاتجاهات والتحديات التي تواجهها سوق العمل الليبية بسبب عدم دقة وموثوقية البيانات المتعلقة بسوق العمل التي يقدمها نظام المعلومات الليبي المحدود. ولم يتم تحديث الإحصاءات رسمياً منذ الثورة، ولم يُجر مسح للقوى العاملة في البلد<sup>(١٢)</sup>. ويقدم البنك الدولي بيانات عن ليبيا من ١٩٩١ إلى ٢٠١٦. وكان متوسط القيمة لليبيا خلال تلك الفترة ١٩,١٤ في المائة، مع حد أدنى مقداره ١٧,١٤ في عام ٢٠١١ وأقصى بمقدار ٢٠,٨١ في عام ١٩٩١.

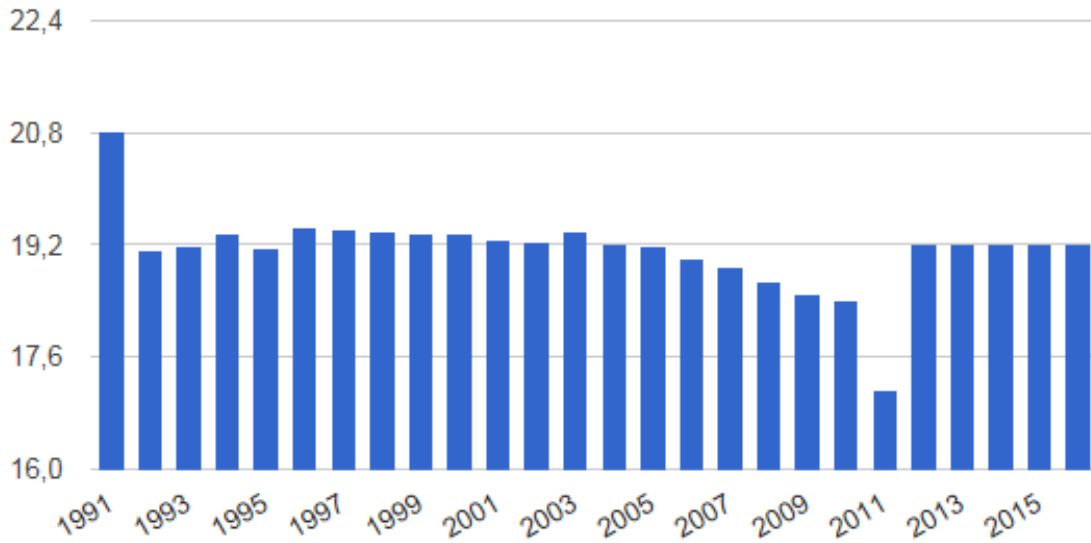
تعلّماً والنساء. وتعد ترتيبات توقيت العمل موالية مقارنة بساعات العمل الأطول بكثير في القطاع الخاص إلى جانب قلة الالتزام بالوقت في القطاع العام.

### ٤.٣. العمالة

بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار في الآونة الأخيرة، فضلاً عن ممارسات الحكومة السابقة في التقصير في الإبلاغ عن البطالة، يتعذر تقديم أرقام دقيقة بشأن عمالة الشباب. وهناك بعض البيانات المتاحة، ولكنها تبدو في معظم

### الشكل ٦: معدل البطالة في ليبيا

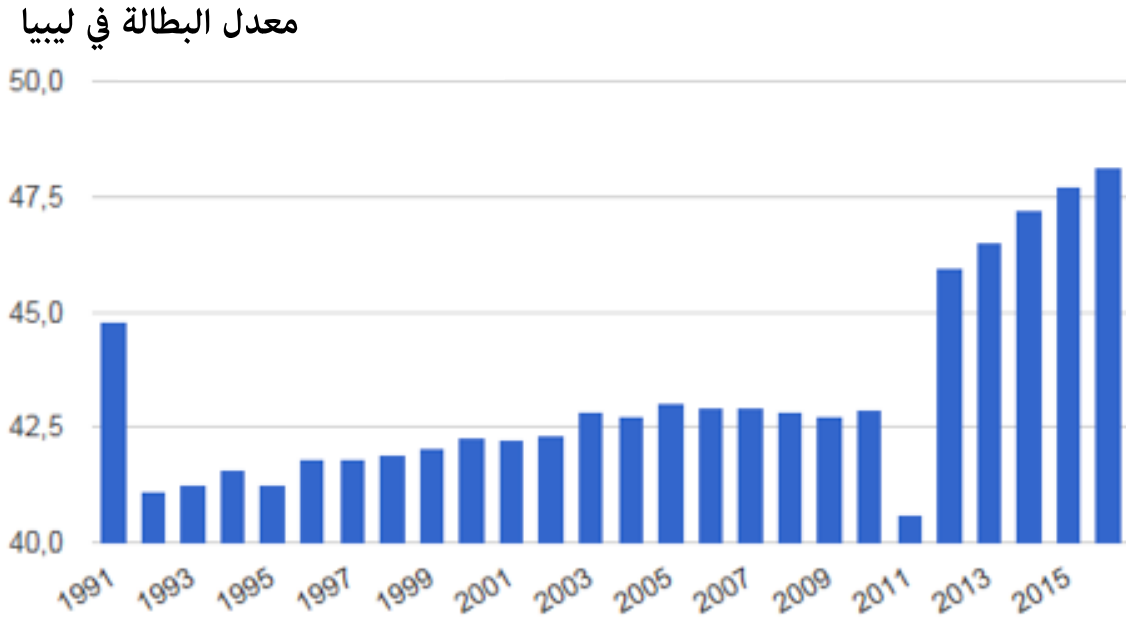
#### معدل البطالة في ليبيا



فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب (سن ١٥ - ٢٤)، يقدم البنك الدولي بيانات عن ليبيا من عام ١٩٩١ إلى ٢٠١٦. وكان متوسط القيمة لليبيا خلال تلك الفترة ٤٣,٢١ في المائة، مع حد أدنى مقداره ٤٠,٦٢ في عام ٢٠١١ وأقصى مقداره ٤٨,١٢ في عام ٢٠١٦.

١٢ الأرقام المعروضة في هذا التقرير هي تجميع للمعلومات من مختلف المصادر الدولية بما فيها منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي ووكالة المخابرات المركزية، وكلها تواجه مشكلات تتعلق بمحدودية الدقة والموثوقية والتحديث.

## الشكل ٧ : معدل بطالة الشباب في ليبيا



في القطاع العام (٧٠ في المائة). ولم تكن الزراعة، وهي المصدر الرئيسي للاقتصاد، تستخدم سوى ١ في المائة من القوة العاملة، والصناعة (لا سيما النفط) أقل من ١٠ في المائة. ولا يستخدم القطاع الخاص سوى حوالي ٤ في المائة من القوة العاملة. ويعمل ما يقرب من ١٢٠ ألف من الليبيين لحسابهم الخاص، وهو تصنيف يشمل فئات العاملين لحسابهم الخاص بطريقة غير نظامية (محلات التجزئة الصغيرة) والعاملين المستقلين (مثل التجار الفرديين غير النظاميين). وبما أن أسعار النفط انخفضت في عام ٢٠١٤، فإن الاقتصاد الليبي في حالة ركود. ويبلغ إنتاج النفط حوالي ربع ما كان عليه.

## ٥.٣. السياسات المتعلقة بالعمالة

لقد أثر اهتمام الناس بالعمل في القطاع العام على التعليم. وتؤثر الرغبة في العمل في هذا القطاع بشكل مباشر على الخيارات التعليمية، وشجعت الحكومة الاستثمار في أنواع رأس المال البشري التي تلبى احتياجات

تشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع العام يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من العمالة في البلد (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٢). ووفقا لما جاء في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٥ المعنون "ديناميات سوق العمل في ليبيا: إعادة إدماج للانتعاش" فإن لليبيا ثاني أعلى معدل بطالة في العالم، ١٩ في المائة في ٢٠١٢ - ٢٠١٤ مقابل ١٣ في المائة في عام ٢٠١٠. والمعدل بالنسبة للشباب الليبي (١٥ - ٢٥ عاما) هو أعلى بكثير، عند ٤٨ في المائة، وهو كذلك بالنسبة للنساء أيضا، عند ٢٥ في المائة.

وواصل مصرف ليبيا المركزي دفع المرتبات الحكومية إلى أغلبية القوة العاملة وصندوق إعانات الوقود والأغذية، الأمر الذي تسبب في عجز الميزانية بنحو ٤٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت البطالة بالفعل في ارتفاع حتى قبل انتفاضة عام ٢٠١١، بما أن عدد السكان أخذ ينمو بشكل كبير والإعانات الموجهة للغذاء والطاقة والإسكان غير كافية لتغطية متطلباتهم جميعا. وقبل اندلاع النزاع الحالي في منتصف عام ٢٠١٤، بلغت القوة العاملة في ليبيا حوالي ١,٩ مليون، مع وجود معظم العاملين

- (أ) إقامة نظام للتعاقد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة الأعمال والتنسيب الوظيفي للحفز على إيجاد الوظائف في القطاع الخاص؛
- (ب) وضع استراتيجية للموارد البشرية تشمل مراجعة النظام التعليمي بغية تحقيق توافق أفضل بين المهارات المكتسبة في التعليم الرسمي ومتطلبات الاقتصاد الحديث؛
- (ج) تعزيز التدريب أثناء العمل، حتى يتسنى للشباب الحصول على المهارات المطلوبة مباشرة في الشركة. والشباب ذوو المهارات المتوسطة والنساء هم الهدف الأهم؛
- (د) إنشاء قاعدة بيانات ونظام معلومات موحد يقدم الدعم لطالبي العمل ويساعد في رصد النظام؛
- (هـ) إنشاء "لجنة رفيعة المستوى للعمالة" لتقديم المشورة الفنية في مجال السياسة العامة بشأن تحقيق أقصى قدر من عمالة الشباب وتتم عن طريقها كفاءة تمثيل الشباب ومنحهم صوتا. ولا تكتسي عمالة الشباب أهمية لاستقرار البلد واقتصاده فحسب، بل لأمنه أيضا. وفي الوقت الحاضر، يشكّل الكثير من الشباب جزءا من الجماعات المسلحة الضالعة في الأنشطة الإجرامية، ومن ثم فإن تشجيعهم على العمل ومنحهم تطلعات لحياة أفضل يمكن أن أن يبقوهم بعيدا عن ذلك؛
- (و) مراعاة أكثر الشباب ضعفا من خلال برامج التوظيف لمنحهم فرصا للعمل والدخل؛
- (ز) تعزيز التحول الاجتماعي نحو أخلاقيات المشاركة الاجتماعية واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل عن طريق ما يلي: '١' حملات توعية عامة، '٢' تعزيز قدرات منظمات العمال " وأرباب العمل " لإدماج الشباب، '٣' تعزيز قدرة المجتمع المدني والرابطات والجماعات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢ بء). أبرزت مقابلة المؤسسة الأوروبية للتدريب (٢٠١٤)

إدارات الدولة. ويسعى الشباب وراء الشهادات الجامعية وغيرها من الشهادات لتحسين فرصهم في الحصول على هذا النوع من العمل، مع عدم إيلاء الكثير من الاهتمام وأحيانا لنوعية التعليم، وإنما للحصول على ورقة درجة فعلية يمكن أن تسمح لهم الالتحاق بالخدمة العامة. أما القطاع الخاص، فإنه يتكوّن من عدد صغير من الشركات الخاصة والأجنبية الرسمية، وعدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الغالب. أما أهم العقبات التي يواجهها (تقرير القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠ - ٢٠١١) فتتراوح من الفساد إلى الافتقار إلى قدرة دوائر الأعمال التجارية على الإسهام في صياغة السياسات. ورغم ارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق بالمدارس، كثيرا ما يشير رجال الأعمال الليبيون إلى عدم الاتساق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك التي يكسبها الشباب في النظام التعليمي.

وكان القطاع غير الرسمي يمثل نحو ٣٠ في المائة من الاقتصاد في عام ٢٠١٠ وهو يهيمن على أنشطة سوق العمل في الوقت الراهن، وهو ما يشكل أيضا تحديا تنبغي مواجهته نظرا لعدم وجود قواعد تنظيمية. ولم تشجّع العديد من قوانين العمل في البلد على إيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي بسبب الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، ونظام النوبات الليلية. وتعد التجارة والخدمات والأعمال التجارية الزراعية كلها مجالات ممكنة للتنسيب الوظيفي والتدريب أثناء العمل في المؤسسات وزيادة الأعمال. وقد أخذت فعلا تبرز شراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويات المحلية، ولا تزال تعمل حتى أثناء النزاع الحالي. وفي طرابلس، على سبيل المثال، فتح المجلس البلدي المحلي ومنظمة غير حكومية مركز عمالة في عام ٢٠١٤ بدأ بتنسيب الشباب في وظائف في شركات، وقاما في أواخر عام ٢٠١٥ بالحشد لمنتدى لدعم رواد الأعمال الشباب (Al-Ageli, ٢٠١٢).

وتشمل التوصيات الرئيسية التي ينبغي أن ينظر فيها واضعو السياسات الليبيون، حتى في خضم الأزمة الجارية ما يلي :

الاحتياجات من المهارات في سوق العمل، ومن ثم فإن الليبيين يبقون خارج هذه السوق. فقد بلغ العدد الإجمالي للعمال الأجانب نحو ٢ مليون قبل الثورة؛

مع وزارتي الاقتصاد والتخطيط في طرابلس في أيار/مايو ٢٠١٣ بوضوح القطاعات الاقتصادية التي يعتبرها مقرر السياسات الليبيون أكثر أهمية للمستقبل. وترد هذه القطاعات أدناه:

<sup>٣٤</sup> القطاع البحري والصناعات ذات الصلة: الساحل المترامي الأطراف مواتٍ لتطوير صناعة بناء السفن وخدمات إيداع السفن والنقل البحري حيث يمكن أن تصبح ليبيا مركزا للتجارة البحرية بين أوروبا وأفريقيا.

<sup>٣٤</sup> البناء: هو قطاع يتمتع بإمكانات إنمائية كبيرة جاهز للاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية العامة، والأجهزة الكهربائية الميكانيكية التي تتيح العديد من فرص العمل للعمال المهرة. وهناك خطط موجودة للشروع في مشاريع هياكل أساسية وطنية وجهوية وإقليمية على نطاق واسع مثل الطرق، والمطارات، ونظم معالجة المياه، وخدمات الأمن، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والإسكان، وهو ما يعني الآلاف من الوظائف الجديدة التي تحتاج إلى مهارات من التعليم العالي؛

#### ٤. موريتانيا

##### ١٠٤. الخصائص الديموغرافية

يبلغ مجموع معدل الخصوبة في موريتانيا حوالي أربعة أطفال لكل امرأة. وتقل أعمار حوالي ٦٠ في المائة من السكان عن ٢٥ سنة، ويتوقع أن يستمر النمو السكاني. وظلت القيود الاقتصادية والبيئية المستمرة منذ السبعينيات مثل الجفاف والفقر والبطالة، فضلا عن الشواغل الأمنية، عوامل مسببة للهجرة من موريتانيا.

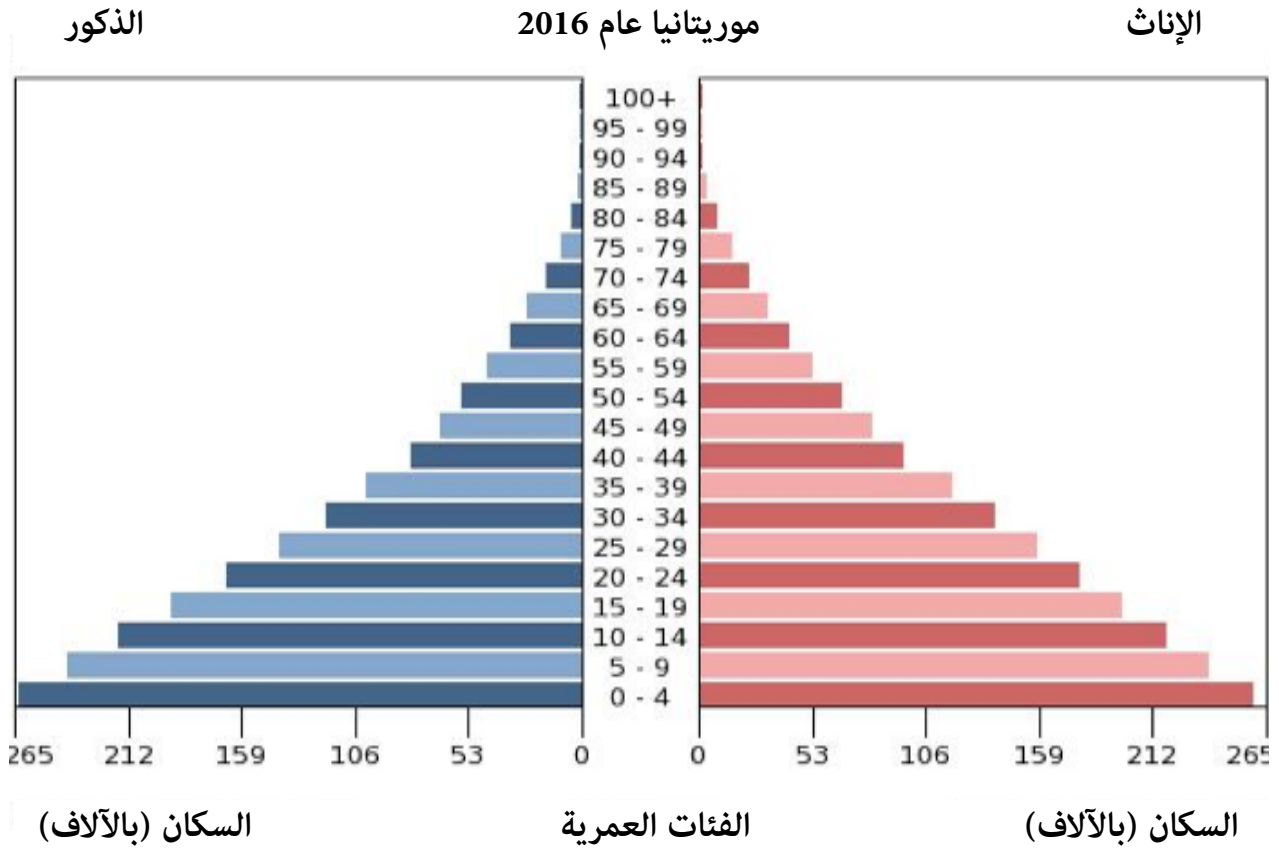
<sup>٣٤</sup> الصناعات البتروكيميائية : تحتوي بعض المناطق في الجنوب الغربي على احتياطات من النفط والغاز ستبقى ١٠٠ سنة على الأقل. والمشكلة التي لا بد من التصدي لها هي أن إيرادات النفط سمحت للحكومة من الاعتماد على العمال الأجانب لسد

#### الجدول ٣ : عدد سكان موريتانيا (المجموع ٣ ٧٥٨ ٥٧١ حسب تقديرات تموز/يوليه ٢٠١٧)

الهيكل العمري	النسبة المئوية من السكان	الذكور	الإناث
٠ - ١٤ عاما	٣٨,٥٦	٧٢٧ ٨٥٥	٧٢١ ٥٠٨
١٥ - ٢٤ سنة	١٩,٨١	٣٦٤ ٥٧٠	٣٧٩ ٨٦٦
٢٥ - ٥٤ سنوات	٣٣,٢١	٥٧٨ ٤٢٢	٦٦٩ ٦٢٨
٥٥-٦٤ سنة	٤,٦٧	٧٩ ١٦٢	٩٦ ٢٩٧
٦٥ سنة فأكثر	٣,٧٦	٥٩ ٩٢٨	٨١ ٣٣٥



**الشكل ٨ : الهيكل العمري والجنساني كنسبة مئوية من السكان**



المصدر: الاستعلامات المركزية (٢٠١٧-ب).

**٢٠٤ التعليم**

معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٣ (الشراكة العالمية من أجل التعليم، ٢٠١٦).

موريتانيا ملتزمة بتطوير قطاع التعليم. فقد باشرت الحكومة في عام ١٩٩٩ "إصلاحا هيكليا لنظام التعليم. وفي الأجل المتوسط، تعتزم "إكمال إتمام الجميع التعليم الابتدائي وتنظيم مستويات ما بعد المرحلة الابتدائية وتحسين أهميتها ونوعيتها" (البنك الدولي). وقد تحققت مكاسب في قطاع التعليم خلال السنوات القليلة الماضية، مع تحقق معظم المكاسب في القبول في التعليم الابتدائي وإتمامه. "ارتفعت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس بين ٢٠٠١ و٢٠١٢ و٢٠٠٠ و٢٠١٣ من ٨٨ في المائة إلى ٩٧ في المائة. كما ارتفعت

ووفقا للشراكة العالمية من أجل التعليم، فإن التحديات الكبيرة التي تحول دون تحقيق الأهداف من إصلاح التعليم الموريتاني تشمل عدم ملاءمة التعليم الأساسي الممتاز والتعليم الثانوي، فضلا عن عدم كفاية الحصول على التعليم الثانوي؛ وهناك مشاركة قليلة أو معدومة من الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم؛ وصعوبة الانتقال من التعليم الابتدائي

(ط) التشجيع على التدريس التقليدي لتعزيز مساهمته في التعليم الأساسي؛

(ي) وضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لإدارة الموارد البشرية والمواد لتحقيق التوزيع العادل للفرص التعليمية والتحويل الفعال للمدخلات إلى مخرجات؛

(ك) تعزيز الإدارة في القطاع من خلال مواصلة عملية اللامركزية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، واستحداث أدوات للإدارة.

### ٣.٤. السياسات المتعلقة بالشباب

تُحدّد السياسة الوطنية للشباب الموريتانية (٢٠٠٤) الشباب بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٣٠ عاما. وتتمثل أهدافها في “ النهوض بنمو الشباب بحيث تترسخ فيه القيم الوطنية” (جمهورية موريتانيا الإسلامية، وزارة الشباب والثقافة والرياضة، ٢٠٠٤).

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية المحددة في السياسة المتعلقة بالشباب لعام ٢٠٠٤ في ما يلي:

(أ) وضع إطار قانوني لقطاع الشباب؛

(ب) بناء قدرات الهياكل الإدارية؛

(ج) تشجيع عمالة الشباب والاندماج الاجتماعي والاقتصادي؛

(د) تشجيع الأنشطة الثقافية والترفيه والتسلية؛

(هـ) الدعوة وحماية الشباب والمراهقين.

لموريتانيا تطلعات سامية لتلبية احتياجات شبابها. تضم وزارة الثقافة والشباب والرياضة مصلحة لترقية الشباب وتتمثل ولايتها في “التركيز على شؤون الشباب ووضع السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها”. وللمصلحة مكاتب إقليمية في جميع أنحاء موريتانيا وهي مكلفة بدعم “مشاركة الشباب، والتعاون الدولي، والمشاركة المدنية، والإدماج الاقتصادي وأنشطة الشباب، وبناء القدرات والربط الشبكي مع المنظمات الشبابية والرابطات.” ويوجد مستشار فني للشباب مسؤول أمام

إلى الثانوي (٥٥ في المائة بالنسبة للبنات في المائة و ٦١ للفتيان في عام ٢٠١٣)؛ والحاجة إلى مهارات الأشخاص المدربين والمتمرسين جيدا على مستوى المدارس الثانوية (المرجع نفسه).

ووضعت موريتانيا خطتها الثانية للإصلاحات في قطاع التعليم (الجزء الثاني من البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم) للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، وحددت الأهداف التالية الموجهة في آن واحد للتصدي للتحديات في هذا القطاع وتحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين التعليم والاستعداد للعمل:

(أ) تهيئة فرص حصول الفئات المحرومة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على التعليم قبل المدرسي العام والأهلي؛

(ب) تعزيز فرص حصول الأطفال غير الملتحقين بمدارس على التعليم، وتشجيع الإبقاء على من هم في المدارس لتحقيق إتمام الجميع للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ج) التقدم نحو تعميم إكمال التعليم الثانوي والحد من أوجه التفاوت المتصلة بالمسائل الجنسانية والجغرافية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛

(د) تنظيم تدفق أعداد الطلاب والمعلمين في مرحلة التعليم الثانوي في النظام التعليمي من أجل تحسين مواءمة النواتج مع احتياجات السوق؛

(هـ) تطوير التدريب الفني والمهني الذي يواكب الطلب الاجتماعي واحتياجات القطاعين النظامي وغير النظامي من الاقتصاد؛

(و) وضع سياسات إنمائية متوازنة للتعليم العالي وتشجيع البحوث العلمية؛

(ز) تحسين نوعية التعلّم ومدى ملاءمة التعليم على جميع المستويات؛

(ح) مكافحة الأمية من خلال برامج محو الأمية الوظيفية وما بعد محو الأمية؛

وتتصل عدم المشاركة بالتعليم والسن ونوع الجنس. فالفقراء غير المتعلمين غالبا ما يكونون أكثر عرضة للمشاركة في سوق العمل من غير الفقراء. بيد أنه عندما يزيد الفقراء من حظهم في التعليم، فإن مشاركتهم في سوق العمل تكون أقل من غير الفقراء الذين يحملون مستوى التعليم نفسه. ويقل أيضا احتمال ولوج الشباب والمسنين والنساء في الأسر المعيشية غير الفقيرة في سوق العمل من الأسر المعيشية الفقيرة. ويكشف الفقراء عن معدلات بطالة أعلى بكثير من غير الفقراء، لا سيما أصحاب الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، الذين توجد بالنسبة إليهم علاقة قوية بين الفقر والبطالة. ونسب العمالة إلى السكان متماثلة لكل من الفقراء وغير الفقراء. ومع ذلك، فإن غير الفقراء أكثر اعتمادا على كسب الأجور من الفقراء (المرجع نفسه).

وهناك فجوات كبيرة بين الجنسين في سوق العمل. فالإناث المتعلّمات أقل ميلا ٢,٣ مرة إلى المشاركة في قوة العمل وثلاث مرات أقل حظا في التوظيف. ويبدو أن النساء تشاركن في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية. وبالنسبة لأسواق العمل الريفية، تميل النساء إلى اختيار سوق العمل لأسباب عائلية. ومع ذلك، فإن وجود الأطفال في الأسرة المعيشية يزيد من مشاركة الشابات والأكثر سنا في سوق العمل. أما بالنسبة لأسواق العمالة الحضرية، فإن العكس هو الصحيح (المرجع نفسه).

وتعد مؤشرات مشاركة الشباب في القوة العاملة ونسبة العمالة إلى السكان الأعلى للفقراء من الشباب. وتقل المشاركة مع التعليم، ومن المرجح أن يعمل الشباب الأقل تعليما، إذا كانوا يعملون، لحسابهم الخاص أو في عمل أسري غير مدفوع الأجر/متدربين. وهناك أيضا فجوات كبيرة بين الجنسين في هذه الفئة العمرية. وتكشف المهن الحرة عن دخل أقل في أوساط الفقراء، ولكن هناك فرق بين أماكن المعيشة. وهناك عموما انخفاض في متوسط الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص،

وزير الثقافة والشباب والرياضة. وتشمل مجالات التركيز "مشاركة الشباب، والإدماج الاجتماعي، وزيادة الأعمال، والصحة الإيجابية، والسلام والديمقراطية".

وورد في سياسة موريتانيا الوطنية للشباب (٢٠٠٤) أن المجلس الوطني للشباب والرياضة لم يعمل قط منذ إنشائه، وتوصي بتفعيله. ووفقا لهذه السياسة، ينبغي إنشاء مجلس جديد للشباب "منفصل عن الرياضة، وينبغي أن يشمل تمثيلا أوسع لرابطات الشباب، ومجالس الشباب في الأقاليم والمقاطعات".

وأنفقت موريتانيا ١٢,٩٩ في المائة من إنفاقها الحكومي و٣,٦٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على توفير التعليم في عام ٢٠١١ (youthpolicy.org). ويمكن أن نستخلص أن معظم الإنفاق كان على تعليم الشباب، ولكن هناك احتياجات تتجاوز التعليم ينبغي تحقيقها.

#### ٤.٤. العمالة

معدلات العمالة في موريتانيا أقل بكثير من جيرانها. ويقوم الاقتصاد على الصناعات الاستخراجية والموارد الطبيعية الأخرى بشكل مفرط. وتعد عدم المشاركة في سوق العمل أعلى في صفوف المرأة والشباب والرجال الذين يعيشون في المراكز الحضرية، الذين يمنعهم افتقارهم إلى التعليم من توظيفهم في القوة العاملة. وتتقلص عدم المشاركة أيضا مع قلة التعليم، باستثناء حالة الشباب. وتعد البطالة أعلى في المناطق الريفية، إلا أن الفقراء في المناطق الريفية أكثر عرضة للبطالة من غير الفقراء. وتواجه النساء والشباب ارتفاعا في معدلات البطالة ويتملك النساء شعورا بالإحباط أكثر من الرجال. ويقترن ذلك، بالنسبة للشباب، بكون البطالة تأتي مع زيادة التعليم. ونسبة العمالة إلى عدد السكان منخفضة في موريتانيا، ولكنها نسبة متدنية للغاية بين الشباب والنساء في المناطق الريفية (Puerta, Pontara and Rajadel, ٢٠٠٩).

ولا تزال برامج النهوض بالشباب، واستخدام الحوار الاجتماعي بشأن سياسات العمل في مرحلة مبكرة. وعلاوة على ذلك، فإن نطاق هذه البرامج لا يزال محدودا، بمعنى أنها موجهة لخريجي الجامعات ودورات التدريب المهني في المناطق الحضرية. ولم تكن الاستثمارات المخصصة لتحسين سبل العيش المستدامة في الأجلين القصير والمتوسط بالنسبة للشباب في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية كبيرة.

وفي جانب العرض، فإن البرامج تركز أساسا على التدريب المهني، وإلى حد ما، زيادة الأعمال الصغرى لخريجي الجامعات. بينما تركز البرامج، في جانب الطلب، على تحسين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالإصلاحات التنظيمية المتوخاة في الأجل المتوسط من أجل تحسين مناخ الاستثمار. ويبقى الدعم المؤسسي الموجه لتعزيز التنسيق بين الوكالات وإدارة التدريب المهني محدودا.

وقد تم طرح برامج الأشغال العامة المتعلقة بمشاريع تطوير الهياكل الأساسية المحلية في ما يقرب من نصف بلديات موريتانيا والمناطق الريفية والمناطق الحضرية. وبشكل أعم، ثمة حاجة إلى تقييم الأنظمة التي تنظم العمل وأثرها المحتمل على إيجاد فرص العمل في موريتانيا، لا سيما لقطاعات معينة (الخدمات والتجارة والتصنيع) وفئات السكان (الوافدين الجدد والشابات).

## ٥. المغرب

### ١.٥. الخصائص الديموغرافية

إذا كان هناك من شيء يبرز على الفور عند النظر إلى الاتجاهات الديموغرافية العامة في المغرب، فهو الطابع الشاب للبلد. فبنسبة ١٧ في المائة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاما، تبدو الآفاق إيجابية. بيد أن هناك تفصيلا هاما جديرا بالاهتمام هو أن ما يقرب من ٤٩ في المائة من الشباب المغربي لا هم في التعليم ولا هم في القوة العاملة. فحوالي ٢٠ في المائة من الشباب الذين يحملون شهادات جامعية عاطلون عن

والأجور أعلى أيضا في المناطق الحضرية. بيد أن الأجور تزداد مع التعليم، وهناك اتجاه مماثل لدى كل من الرجال والنساء: كلما كان التعليم أعلى ارتفعت الأجور.

وتؤثر عدم المشاركة، والبطالة والعمالة الناقصة سلبا على الشباب، لا سيما الشباب الفقراء في الريف. وحتى مع زيادة التعليم فإن الشباب الفقراء في الريف يعرفون أعلى معدلات البطالة. وفي ظل سوق العمل تتسم بانخفاض في معدلات المشاركة، وانخفاض معدلات العمالة إلى عدد السكان، وارتفاع معدلات البطالة، فإن موريتانيا تنتظرها مهمة بالغة الصعوبة. وتكتسي عدم المشاركة والبطالة والعمالة بُعدا جنسانيا كبيرا. فالمرأة مهمشة بشكل غير متناسب في سوق العمل (المرجع نفسه). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الحواجز التقليدية والمسؤوليات الأسرية، مثل الأسرة ورعاية الأطفال والمسنين، وكذلك الزواج المبكر، غير أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لزيادة مشاركة المرأة. أما المرأة في المناطق الحضرية فهي أفضل حالا من نظيرتها في المناطق الريفية. ومن الواضح أن أنواع الفرص المتاحة للنساء والتحديات التي تواجهها تختلف عما إذا كنَّ يعشن في المناطق الحضرية أو الريفية، وينبغي أن تكون السياسات مصممة للاستجابة على نحو ملائم.

### ٥.٤. السياسات المتعلقة بالعمالة

في عام ١٩٩٧، أصدرت موريتانيا إعلان سياسة التشغيل. وتتضمن هذه السياسة نهجا شاملا وفعالا لمعالجة مسائل العمالة، وتشمل جميع العوامل التي تحدد إيجاد فرص العمل، وجميع القطاعات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحسين عمل جميع الكيانات المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت من القطاع العام أو الخاص.

وفي الآونة الأخيرة، وضعت موريتانيا استراتيجية وطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٣٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى "التشجيع على نمو قوي وشامل ومستدام" وإيجاد ١٢٠ ألف وظيفة خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ وتخفيض البطالة إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٣٠.



مليون من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٥٠. وعليه، ستضم المدن المغربية في عام ٢٠٥٠ نسبة ٧٣,٦ في المائة من سكان البلد بدلا من ٦٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في سن العمل في المناطق الحضرية بمعدل أسرع قليلا بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة. وستزداد هذه الفئة من السكان من ١٣,١٦ مليون في عام ٢٠١٤ إلى ١٩,١ مليون في عام ٢٠٥٠، بمعدل نمو سنوي مقدراه ١ في المائة على مدى الفترة. وعلى العكس من ذلك، سينخفض سكان الريف الذين هم في سن العمل بسبب الهجرة الريفية من ٧,٩١ مليون في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٦١ مليون في عام ٢٠٥٠. وبالتالي، فإن الزيادة السنوية في هذه الفئة العمرية ستكون -٠,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٥٠.

ويمكن للتوسع الحضري، إذا لم تتم إدارته في الوقت المناسب بتدابير تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أن يعيق التنمية في البلد بإحداث آثار سلبية أثرت تاريخيا على المهاجرين الحضريين، مثل العمل والسكن.

وبما أنه من المتوقع حدوث زيادة في نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق، فإن ظاهرة الشيخوخة في مجتمع شاب ليست له عمالة كافية يمثل تحديا. وينبغي أن يكون الانتقال الديمغرافي إضافة، قدرة إيجابية للمجتمع، ولكن سيتوقف كل هذا على قدرة البلد على إصلاح نظام التعليم والتدريب بغية الحد من استمرار أوجه العجز، وتحسين الكفاءة الداخلية وتمكين المستفيدين من التكيف مع سوق عمل تزداد صعوبة.

## ٢٠٥ التعليم

وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، بلغ عدد الأميين في المغرب ٨,٦ مليون من بين ٣٣,٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٤ مقابل ١٠,٢ مليون في عام ٢٠٠٤ أو ٣٢ في المائة من السكان. وقد انخفض بين السكان البالغين من العمر ١٠ سنوات فأكثر من ٤٣,٠ إلى مائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٠ في عام ٢٠١٤: ٢٢,١ في المائة بالنسبة

العمل، وهناك ما يقدر بنحو ٣٠٠ ألف شخص يحاولون دخول سوق العمل كل عام. ويواجه الشباب تحديات متعددة مثل الأمية. وفي كثير من الأحيان يكون آباؤهم عاطلين عن العمل أيضا، وقد لا يستطيعون المساعدة أو لا يعلمون تماما حجم المشكلة. وهناك أيضا إمكانية الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يحدده سياق أسرهم فحسب، بل بالعوامل الخارجية أيضا. فالأطفال الذي ينشأون في المناطق الريفية من المرجح أن يتخلوا عن المدرسة أكثر ممن ينشأون في المناطق الحضرية، لمجرد أن مسافات طويلة تفصل بين المنزل والمدرسة، و/أو وجود صعوبات في النقل. ومن أجل فهم أسباب البطالة بين الشباب وعواقبها، بدلا من التركيز على إجراء مقارنة بين أكثر المسارات الوظيفية المنشودة، وأكثر القطاعات الاقتصادية استيعابا والمشاكل المتأصلة في التعليم العالي، علينا أن ننظر إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة وراء ذلك. وتبين البحوث أن كون المرء شابا وأنثى ومن المناطق الريفية لا يؤدي إلا إلى زيادة احتمال البطالة في المغرب.

ويبلغ عدد سكان المغرب ٣٣,٨٤٨ مليون نسمة، منهم ٥٠,٢ في المائة من النساء. ويتسم سكانه بالشباب، مع نسبة ٢٦,٦ في المائة تحت سن الرابعة عشرة. ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٢,٤ سنة. ويسجل المغرب نموا سكانيا بنسبة ١٠ لكل ١٠٠٠، ومعدل مواليد وطني بنسبة ١٨,٨ لكل ١٠٠٠ ومعدل الخصوبة بنسبة ٢,٢ طفل لكل امرأة. ويعدُّ هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة -كان معدل الولادات لكل امرأة ٧ أطفال في الستينيات و٤ في التسعينيات- مؤشرا على التغيرات المجتمعية التي حدثت في البلد على مدى العقود العديدة الماضية، وتوحي بأن قواعد وقيما اجتماعية مثل النزعة الفردية أخذت تترسخ في السياق المغربي.

وفي المستقبل، ستكون زيادة السكان في المناطق الحضرية أسرع منها في المناطق الريفية، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة التحضر. ومن المتوقع أن يزيد عدد السكان الحضريين بعامل ١,٦، من ٢٠,٤ مليون إلى ٣٢,١



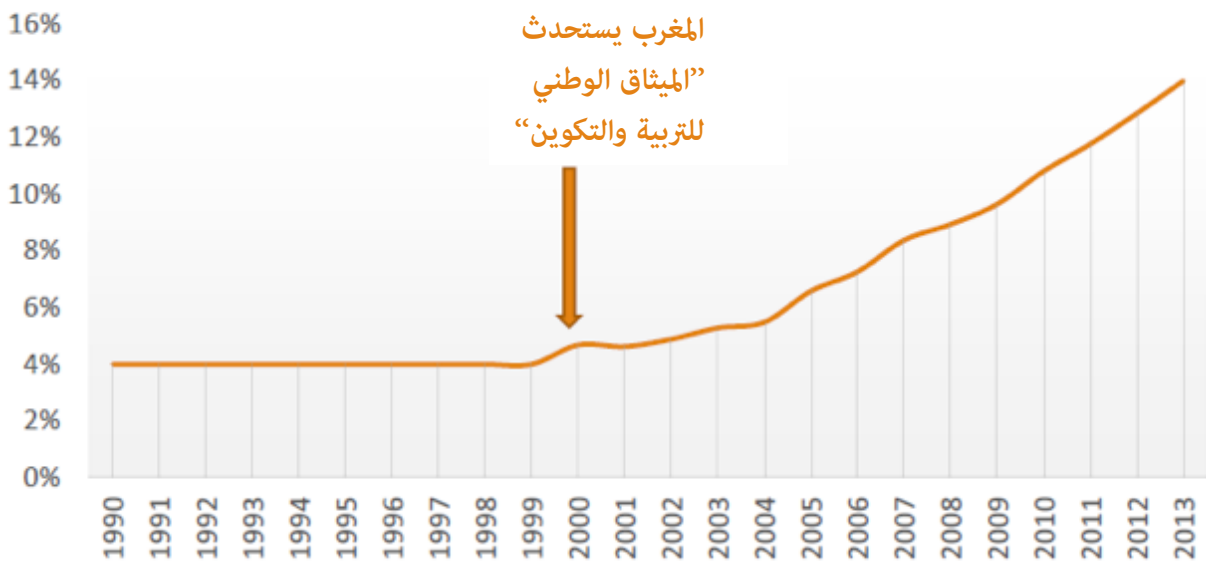
٢٤. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الجنسين وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ولا تزال هذه الفجوة الجنسانية والجغرافية تعكس المعايير الاجتماعية والثقافية التي تضع الفتيات، لا سيما في المناطق الريفية، في وضع ضعيف. وفي المناطق الريفية، لا يكمل سوى ١٤ في المائة من الشباب و٨ في المائة من الفتيات تعليمهم الثانوي.

ففي المرحلة الابتدائية زاد الالتحاق بالتعليم الخاص بسرعة، من ٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٣، بينما زاد الالتحاق بالمدارس الخاصة في جميع المراحل، من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠، إلى أكثر من الضعف، حيث بلغ متوسط النمو السنوي من ٦ في المائة، على النحو المبين في الشكل التاسع والجدول ٤.<sup>(١٣)</sup> وفيما يتعلق بالتوزع فإن ٨١ في المائة من الطلبة المسجلين في هذا القطاع هم في المدارس الابتدائية، و٨ في المائة في المرحلة الإعدادية و١١ في المائة في التعليم الثانوي.

للرجال و٤١,٩ في المائة للنساء، و٢٢,٢ في المائة في المناطق الحضرية و٤٧,٧ في المائة في المناطق الريفية. وزاد معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٥٢ في المائة إلى ٩٨ في المائة في غضون عقد من الزمن. وحدث تحسينات مماثلة في التعليم المتوسط (من ١٨ في المائة إلى ٥٧ في المائة) والتعليم الثانوي (من ٦ في المائة إلى ٣٢ في المائة). ونتيجة لذلك، فقد التحق مزيد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢١ عاما بالدراسة (٨٩ في المائة) أكثر من مواطنيهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٢ و ٢٩ (٧٤ في المائة). ويصدق ذلك على الذكور والإناث في المناطق الريفية والحضرية. والأكثر إثارة للإعجاب هو التحسن الذي حدث بالنسبة للإناث الريفيات. ففي حين أن ٤٠ في المائة فقط من النساء الريفيات في سن ٢٢ إلى ٢٩ سنة التحقن في يوم ما بالمدارس، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٧٣ في المائة بالنسبة لنساء الريف الذين تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى

### الشكل ٩ : النسبة المئوية للتلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية

النسبة المئوية للتلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية



**الجدول ٤ : توقعات النسبة المئوية للتلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية (٢٠١٤ - ٢٠٣٨) بتطبيق متوسط النمو السنوي لعام ٢٠٠٠ - ٢٠١٣**

توقعات النسبة المئوية للتلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية (٢٠١٤ - ٢٠٣٨) بتطبيق متوسط النمو السنوي لعام ٢٠٠٠ - ٢٠١٣								
السنة	2000	2005	2010	2013	2020	2023	2030	2038
النسبة المئوية للتلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية	4.2	5.5	10	13 بالمائة	24 بالمائة	30 بالمائة	52 بالمائة	97 بالمائة

تضطلع بصلاحيات في إصدار التراخيص، وتحديد الإجراءات التنظيمية، وضمان معايير النوعية، ومعادلة الشهادات التي تمنحها المدارس المعتمدة، والرقابة والتقييم؛

(ب) إدراج نظام مراجعة إدارية ومنهجية وتربوية للمؤسسات الخاصة؛

(ج) وضع مواصفات جديدة تتلاءم مع أنواع الاستثمار التعليمي وخصائصها ونطاقها الجغرافي؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في تحقيق أهداف التعليم غير النظامي وبرامج مكافحة الأمية.

وينطوي التعليم الجيد الذي يقاس على أساس المهارات المعرفية على أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. ومن المفترض أن يساهم التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة المرتبات التي يفترض أن يحصل عليها الخريجون. وفي جميع الأحوال، بغض النظر عن عدد الشهادات التي يحملها المرء، إذا كان الطلاب يفتقرون للمهارات اللازمة التي لا يتم الحصول عليها إلا من خلال التدريب الصارم فإن فرصهم في الحصول على عمل تقل (Hanushek, ٢٠٠٧).

ينبغي تحليل الزيادة الكبيرة في القطاع الخاص، مع مراعاة الأثر المترتب عن ذلك فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والحق في التعليم الجيد للجميع. صحيح أن فرص الإدماج أعلى بالنسبة للشباب الذين درسوا في القطاع الخاص. وتبين نتائج دراسة "صحة" الاستقصائية للشباب أن مستوى الإدماج المهني هو ٣٧ في المائة للشباب الذين درسوا في القطاع العام.<sup>(١٤)</sup> وتبلغ النسبة حوالي ٥٢ في المائة بالنسبة لمن درسوا جزءاً على الأقل في القطاع الخاص و٦٢ في المائة لمن زاولوا دراستهم كاملة في القطاع الخاص. والمغرب على دراية بهذه الحقيقة وهو يريد للتعليم الخاص العمل بطريقة تتماشى مع التعليم العام. وقد تصورت الرؤية الاستراتيجية للتعليم ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ التعليم الخاص باعتباره شريكاً للتعليم العام، وصاحب مصلحة في الجهود الرامية إلى تحقيق التعليم الشامل والمنصف، بما في ذلك تعميم التعليم الإلزامي والتنوع وتحسين النوعية. ولتحقيق هذه الأهداف وتعزيز قدرة النظام التعليمي على الإنجاز، تصر الرؤية الاستراتيجية على:

(أ) التزامها بالتقيد بمبادئ الخدمة العامة، مؤكدة أنه ينبغي للتعليم الخاص الاضطلاع بمهامه بالتأزر الكامل مع التعليم العام؛ على أنه ينبغي للدولة أن

١٤ يندرج مشروع "صحة" (صحة ٢٠١٤ ب) في إطار البرنامج الإطاري السابع لمشروع البحوث التعاونية المتعددة التخصصات الذي يتولاه مركز برشلونة للشؤون الدولية بتمويل من المفوضية الأوروبية.

## ١٠٢٠٥. معدلات الالتحاق بالمدارس

### والتوقف عن الدراسة ومحو الأمية

تلقي المغرب مؤخرا تهنئة من المنظمات الدولية عن التحسينات التي طرأت على معدلات الالتحاق بالمدارس؛ فقد ارتفع الحصول على التعليم، وإن كانت لا تزال ثمة فجوات لا بد من سدّها.

وهذا يعني أن تحسينات سريعة وكبيرة تحققت في معدل الالتحاق بالمدارس في سبع سنوات فقط، مع مراعاة الفئات العمرية المذكورة، وهو ما زاد في معدلات الالتحاق الوطنية من ٥٢,٤ في المائة إلى ٩٨,٢ في المائة في التعليم الابتدائي، ومن ١٧,٥ في المائة إلى ٥٦,٧ في المائة في التعليم الإعدادي، ومن ٦,١ في المائة إلى ٣٢,٤ في المائة في التعليم الثانوي.

وأصدرت وزارة التربية والتعليم الأرقام المتعلقة بالعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ ففي حين أن عدد التلاميذ زاد بنسبة ٣,٣ في المائة فإن هذا لا ينطبق على عدد المدرسين، الذي تراجع بنسبة ٥,٦ في المائة إلى ٢١٠,٣٦٧، مقارنة بـ ٧٣٦ ٢٢٢ في العام السابق. ويخضّ هذا الانخفاض كلا من التعليم الابتدائي (٥,٦ في المائة) والإعدادي (٥,٧ في المائة) والثانوي (-٥,٢ في المائة). ومع ذلك، فقد زاد عدد الفصول الدراسية بنسبة ١١,٩ في المائة، من ١٤٦ ٦٣٤ في السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٨ ١٦٤. كما زاد عدد المدارس من ١٠ ٧٥٦ إلى ١٠ ٩٢٢ في هذا العام الدراسي. وارتفع عدد المدارس الداخلية من ٧٩٤ إلى ٨٤٥. وحسب القطاع، يزاوّل ٨٧ في المائة من التلاميذ دراستهم في المدارس العامة، مقابل ١٣ في المائة في المدارس الخاصة. وهناك تفاوتات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث يدرس ٦١ في المائة من الطلاب في المناطق الحضرية، مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة في المناطق الريفية. أما التوزّع حسب نوع الجنس، فهو متساوٍ تقريبا، حيث يبلغ ٥٢ في المائة للبنين و٤٨ في المائة للبنات. وبالنسبة للتدريب المهني بعد البكالوريا يبلغ مجموع المتدربين ٥٨٧ ٤٩٢ وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة. والفتيان هم أكثر

احتمالا للالتحاق بالتدريب المهني (٦٥ في المائة). وقد أدخلت الحكومة المغربية تحسينات كبيرة على النظام التعليمي. وتعكف وزارة التعليم المغربية على تحسين نوعية التعليم والتدريب من خلال إصلاح شامل لنظام التعليم والتدريب، بغية تطوير ثقافة الجودة من خلال إعادة تركيز عمل المعلمين والطلاب والمؤسسة.

ومن بين الأهداف التي حددتها الوزارة وتشكل خطوط العمل الرئيسية للإصلاح، تجدر الإشارة إلى (أ) تحسين نوعية الهياكل الأساسية التعليمية التي تهيء بيئة ملائمة لصالح عملية التعلم؛ (ب) تعزيز قدرات المدرسين التربوية من خلال تنفيذ برامج التدريب (الأولي والمستمر) التي تتيح اكتساب مزيد من الخبرة والموارد للتدريس؛ (ج) التشجيع على تنفيذ النهج التربوي القائم على الوضعية الإدماجية من خلال تنظيم الأنشطة التي تعزز احترام حقوق الإنسان، ونبذ العنف، والتعليم للمواطنين؛ (د) تشجيع مشاركة الآباء وغيرهم من الجهات الفاعلة الاجتماعية في النظام التعليمي؛ (هـ) إدماج الفتيات في مرحلة التعليم الرسمي، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية.

ويعتقد المجلس الأعلى للتعليم في رؤيته للتعليم المغربي للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ أن المدارس يجب أن تسهم في بناء مجتمع المواطنة والديمقراطية والتنمية. ولذلك يجب أن تتجاوز المدرسة دورها باعتبارها مجرد مكان للمعرفة ليصبح مكانا لتدريب المواطنين في المستقبل.

وفي الاتجاه نفسه، وفي سياق تنقيح النظام التعليمي المغربي، يشجع المجلس على تغيير دور المعلم ليصبح "فاعلا تربويا" وزيادة مشاركة الأسر في رصد مسار تعليم أطفالها.

## ٢٠٢٠٥. نظام التعليم العالي

بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، طرأت على الجامعة المغربية تغييرات -إدارية وعلمية وفنية- حيث أصبحت لها فروع في كثير من مدن المملكة. ومنذ عام ٢٠٠٠ خضع التعليم العالي في المغرب وكذلك النظام التعليمي برمته، إلى

ويستخدم التدريب المهني في المغرب مزيجا من التدريب والتلمذة الصناعية. وهو يدور حول ثلاث آليات هي: التدريب الداخلي (٧٨ في المائة من قوة العمل)؛ التدريب المتناوب، حيث يتم قضاء نصف الوقت في مؤسسة (٧ في المائة من قوة العمل)؛ التدريب بالتمهين (١٥ في المائة من قوة العمل) وتغذي فروع التدريب المهني الـ٣٨٠ جزءا كبيرا من الحرف والمهن (بما في ذلك الإدارة والتنظيم والتجارة والصناعة والحرف اليدوية).

وقد جاء التدريب المهني إلى الوجود بهدف التخفيف من البطالة بين الشباب والتسرب المدرسي، بما أنه أنشئ بوصفه أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير التدريب لعدد كبير من الشباب بالمواءمة بين احتياجات سوق العمل.

ورغم الطريقة التي نُظِم بها التدريب المهني، فإن احتمالات تحسين فرص الشباب في سوق العمل غير مشجعة جدا. ولا تزال البطالة في صفوف الطلبة الذين زاولوا تدريباً مهنيا مرتفعة، ولا تختلف كثيرا عن يدرسون في الجامعة. ففي عام ٢٠١٦، ارتفع هذا المعدل من ٢٢,١ إلى ٢٣,٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٢٥,٣ في المائة بين خريجي الجامعات. وتبين هذه الحالة أن التدريب المهني يعاني من أوجه ضعف، بما أنه صُمم أساسا لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للحصول على عمل.

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني لعام ٢٠٢١ جزءا من التدابير الـ٢٣ ذات الأولوية من أجل إصلاح نظام التعليم والتدريب. ووضعت هذه الاستراتيجية على نحو يتيح مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة العامة والخاصة المعنية. وهي تهدف إلى تدريب وتأهيل نحو ١٠ ملايين مواطن من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ بميزانية مقدارها ٦٦ مليار درهم مغربي. وتتماشى أهدافها مع توجهات وركائز الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي وضعها المجلس الأعلى للتعليم للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، وتهدف إلى ما يلي:

إصلاح رئيسي شمل الجوانب التربوية والحوكمة. وفي الوقت الحاضر، هناك ثلاثة مستويات من التعلّم، كما هي الحال في أوروبا: درجة الليسانس والماجستير والدكتوراه. وعندما جرى هذا الإصلاح كان فرصة لاستعراض برامج ومضامين الدروس الرامية إلى تنمية قدرات الطلاب. والآن، يوجد نوعان من المشاكل الرئيسية في نظام التعليم العالي: انعدام برامج تدريبية تقريبا لتزويد الطلاب بالمهارات المناسبة اللازمة لسوق العمل وعدم الاتساق في الازدواجية اللغوية في النظام التعليمي. وفي بعض التخصصات يجري التعليم باللغة الفرنسية في التعليم العالي، في حين أن لغة التعليم هي اللغة العربية في المستويات الدنيا؛ وتشكل اللغة مشكلة حقيقية للطلاب، ويمكن أن تُفسّر جزئيا معدل الرسوب وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة التي لوحظت خلال السنة الأولى من شهادة الليسانس.

ويقدّم التدريب المهني في مرحلة ما بعد البكالوريا في المدارس الثانوية، وكذلك في الجامعات. وتعمل وزارة التعليم العالي حاليا على تطوير هذه البرامج التي تتناسب مع الاحتياجات الهامة في سوق العمل في كل من المؤسسات المفتوحة والانتقائية، بحيث يمكن للطلاب الحصول على الخبرة مسبقا حتى يمكنهم أن يصبحوا عمالا رسميين. وهناك أيضا قطاع خاص كبير في مجال التدريب المهني غالبا ما تنشؤه الشركات التي ترغب في تقديم دورات تدريبية مكيفة وفقا لاحتياجاتها.

### ٣.٢.٥. التدريب المهني

معظم التدريب المهني يتولاه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وهو منظمة تديرها الدولة والمهنيون والعمال. ولا بد من هذا التدريب لتمكين الناس من اكتساب مهارات جديدة ليكونوا جزءا من بيئة مهنية (اجتماعية)، ويتلقاه المرء من خلال التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب أثناء العمل.

ويأتي التمويل من المغرب وجهات فاعلة دولية. وستعتمد وزارة التعليم الوطني على أموالها الخاصة وعلى المعونة المقدمة من الدولة المغربية، ومكتب التدريب المهني وإنعاش الشغل. كما يشارك البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي أيضا في تمويل هذه الاستراتيجية.

وسيجري تنويع الموارد المالية لنظام التدريب المهني والاستفادة منها على النحو الأمثل (وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع الأداء ٢٠١٦، التدريب المهني). كما تشمل الرؤية الاستراتيجية للتعليم للتدريب المهني. وهي تضمن توسيع تقديم التدريب المهني على المديين القصير والمتوسط بالزيادة المستمرة في القدرات من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتحسين القائم منها. ويجب على الاستراتيجية المنشودة التشديد على تعزيز الربط بين التدريب المهني والشبكة الاقتصادية، وبين التدريب المهني والجامعة، وتجديد التدريب والتكيف المستمر مع تطور سوق العمل. والغرض هو أن يتحقق ذلك عن طريق تشجيع الشركات والجمعيات والمجموعات المهنية من أجل توفير التدريب داخل المؤسسات؛ والاستفادة القصوى من مرافق التدريب المتاحة للقطاع الطوعي؛ وتعزيز التدريب المهني على الصعيد الإقليمي وتوسيع نطاقه في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق التدريب عن طريق التمهيّن لهم. وهي تتوخى إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية لزيادة فرص التدريب والخبرة العملية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## ٤.٢.٥. الرؤية الاستراتيجية للتعليم ٢٠١٥-

٢٠٣٠

تقوم هذه الرؤية الاستراتيجية على أربعة مبادئ رئيسية، هي: تكافؤ الفرص للجميع، وجودة التعليم، والنهوض بالفرد والمجتمع، وكفاءة القيادة.

(أ) ضمان الحق في التدريب المهني للجميع مدى الحياة، وتوسيع إمكانية الوصول إلى هذا القطاع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(ب) تحقيق أقصى قدر من الإدماج المهني عن طريق التحسين المستمر لنوعية التدريب وأداء المشغلين. وهي تهدف إلى ضمان الربط بين الحاجة إلى المهارات وتوفير التدريب للموظفين المحتملين لإدماجهم في سوق العمل؛

(ج) تعزيز التكامل بين التعليم العام والتدريب المهني؛

(د) تحسين كفاءة النظام وفعاليتها.

حيث جاءت بنظام مفتوح موسع أكثر وعرض للتدريب موسع أكثر وأكثر شمولا، يستند إلى ربط التدريب باحتياجات الاقتصاد الوطني والاستمرار في تحسين نوعيته.

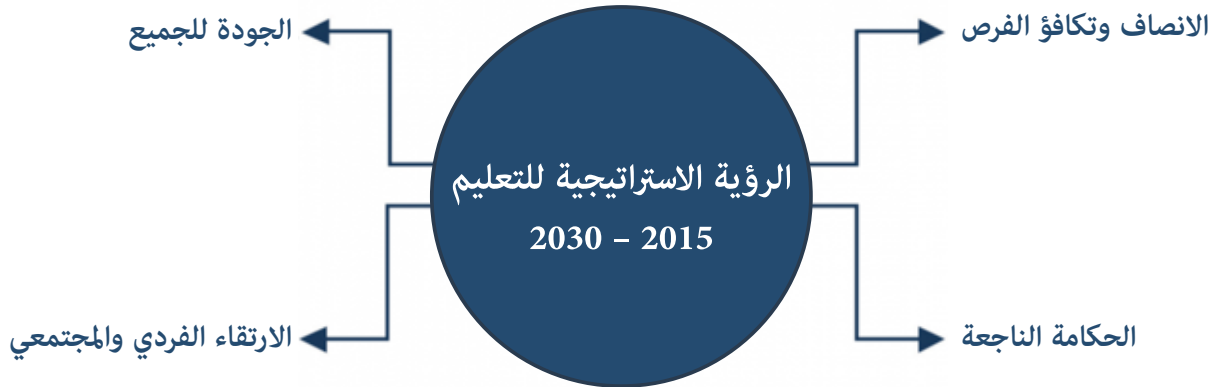
وسيجري توسيع النظام الحالي للتدريب المهني الأولي وفتح لعدد أكبر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما فأكثر. وسيجري تعزيز برامج التدريب عن طريق التمهيّن مع إيلاء الأولوية للشباب من الأحياء والبلديات التي تستهدفها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المناطق الريفية والأسر ذات الدخل المنخفض.

وسيتّم توسيع نطاق التدريب المستمر لجميع الموظفين العاملين لتشمل تلك العملية تغيير العمل وإعادة التدريب أو فقدان العمل، والعاملين لحسابهم الخاص (حرفيين والمزارعين وصيادي الأسماك، وما إلى ذلك).

ويجب على التدريب المهني أن يلبي احتياجات أرباب العمل والموظفين للحفاظ على تطوير المهارات والمؤهلات المهنية، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات. كما يجب أن يلبي الطلب الاجتماعي على التدريب بما يتماشى مع احتياجات البيئة الاقتصادية، وتحسين نوعية التدريب وأداء المشغلين.



## الشكل ١٠: الرؤية الاستراتيجية للتعليم ٢٠١٥ - ٢٠٣٠



ويؤكد الإصلاح على التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية والشخصية. ويكمن الهدف أيضا من إعادة التنظيم التي يقترحها في العمل للحد من عدم المساواة عن طريق إدراج تعليم الفتيات وتعزيزه؛ والحد من الفقر والعزلة عن طريق إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية، مع تلبية متطلبات سوق العمل الحالية.

وفي هذا السياق، يوصي الإصلاح بما يلي :

(أ) إدراج مسار وظيفي من الإعدادي؛

(ب) تعزيز التخصص والتأهيل من المرحلة الثانوية، مع التوسع في عرضه التعليمي لجعل تنوع مسارات البكالوريا المهنية وإعداد متابعة الدراسات على مستوى التعليم العالي أو المؤهلات المهنية أمرا ممكنا.

وتشكل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدماج الخريجين أحد أكبر الاختلالات المدرسية وتوضّح عدم ثقة المجتمع فيها. وتبدو مدرسة التنمية الفردية والتقدم الاجتماعي خيارا استراتيجيا وأحد أهداف إصلاح التعليم. ومع ذلك، فإن الرؤية الاستراتيجية تشدد على أن انخفاض مستوى اندماج الخريجين لا بد أن أنه يتعلق بالاقتصاد نفسه الذي يتسم بعرض محدود قياسا إلى الطلب والعدد المتزايد من الخريجين.

تركز الإصلاحات على التعليم باعتباره بوابة للرفي الاجتماعي والشخصي، وميسرة لحوار مجتمعي يعزز العلاقات بين المؤسسات والمجتمعات المحلية. كما أن إعادة تنظيم الاستراتيجية يهدف إلى الحد من عدم المساواة عن طريق إدراج وتعزيز تعليم الفتيات، والفقر، والعزلة عن طريق إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية، مع استيفاء متطلبات سوق العمل في القرن الحادي والعشرين في الوقت نفسه. وأكد الملك أن "إصلاح التعليم يبقى محوريا في تحقيق التنمية وأمرا أساسيا لضمان الانفتاح والتحرر".

ولتحقيق هدف "تكافؤ الفرص للجميع"، ترمي الاستراتيجية إلى كفالة مزاولة الدراسة ومكافحة التسرب المدرسي والرسوب وتعميم حصول جميع الأطفال المغاربة (الفتيات والفتيان) على التعليم، على مستوى التعليم الإلزامي للأعمار ٤ إلى ١٥ عاما، ولذوي الاحتياجات الخاصة. وهي تعتزم أيضا (أ) تعزيز توسيع نطاق نظام المعونة المالية لصالح الأسر المعوزة؛ (ب) وتوعية الأسر بشأن مخاطر ترك المدرسة في وقت مبكر؛ (ج) وتعزيز دور التعليم غير النظامي من أجل تعزيز إعادة إدماج الشباب، سواء في التعليم النظامي أو التدريب المهني، أو لإعدادهم للإدماج المهني الاجتماعي. ويهدف اعتماد نموذج تربوي محدد إلى كفالة أن يكون البرنامج متسقا وعصريا وموحدا في أهدافه ومقاصده، ومتنوعا في الأسلوب والطرائق.

على مسؤولياته. وثمة دور مهم في رصد التنفيذ تتولاه اللجنة المذكورة، المؤلفة من شباب وخبراء القانون، وممثلي المجتمع المدني وهيئات حكومية صاغوا قانونا يتعلق بالشباب<sup>(١٧)</sup> قدم إلى الحكومة في ٢٠١٤ ويهدف إلى تنظيم الإطار التشريعي والمؤسسي للقضايا ذات الصلة بالشباب. واعتمد مجلس الإدارة مشروع قانون بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويحدد القانون أطر السياسة الوطنية للشباب والتزاماتها مع تحديد الموارد الإدارية والمالية. وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس الاستشاري في التعبير عن رأيه في المسائل التي تتعلق بالشباب أمام الملك أو رئيس الحكومة أو مجلسي البرلمان، والمساهمة في المشاريع والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة لتعزيز مشاركة الشباب وكذلك لإجراء الدراسات والبحوث بشأن قضايا الشباب والعمل التطوعي. وأصبح الآن، بفضل الدستور الجديد، إلزاميا على المجالس المحلية إشراك الشباب في عمليات صنع القرار من خلال الجمعيات ومجالس الشباب المحلية.

### ٢٠٣٠٥. مشاركة الشباب في الحياة السياسية

تشير التقديرات إلى أن أقل من ١ في المائة من الشباب المغربي يشارك في منظمة سياسية للشباب ولا يدي أغلبهم اهتماما بالسياسية والحياة العامة. ولا يمكن إيجاد ثقافة الانخراط بنشاط في الحياة السياسية في المجتمع بما أن الآباء لم يشجعوا أطفالهم على القيام بذلك في الماضي. والحدث الذي فتح الباب للشباب ليصبحوا مهتمين بالمشاركة الفعلية كان حركة ٢٠ شباط/فبراير. فلطالما كانت مشاركة الشباب في المغرب سيئة جدا عندما يتعلق الأمر بالحياة السياسية، ولكن هذه الحركة انطوت على دفعة حقيقية لنشاط الشباب. ومنذ ذلك الحين، أنشئت العديد من الرابطات والشبكات

ويقوم "تعزيز الفرد والمجتمع" في الاستراتيجية على تعزيز التدريب المهني وتحسين المهارات التي يمكن تكييفها مع سوق العمل لتأمين فرص عمل للشباب وتنمية رأس المال البشري. ولتحقيق ذلك، تعتزم حكومة المغرب وضع برامج لإعداد الطلبة لسوق العمل الحالية من خلال تزويدهم بالتدريب الداخلي والتدريب التقني اللازم.

### ٣٠٥. السياسات المتعلقة بالشباب

وضعت الحكومة استراتيجية وطنية متكاملة للشباب من أجل تحسين حالة العمالة للشباب، وإنشاء مجالس للشباب وتعزيز الحوار الوطني مع المجتمع المدني على وضع القوانين التي يمكن أن تضمن لهم المشاركة في اتخاذ القرارات. ونتيجة لهذه الحركة، ظهرت سياسة وطنية للشباب في نيسان/أبريل ٢٠١٤. والشباب هم من قاموا، تبعا لتعزيز الحوار المدني، بتنظيم الحوارات والمنتديات لمناقشة احتياجاتهم وأولوياتهم والدفاع عنها وأهمية سياسات تشغيل الشباب التي يمكن إيرادها في الإصلاحات الدستورية الجديدة، الأمر الذي يتطلب أخذ شواغل الشباب في ميزانيات السلطات المحلية وبرامجها.

### ١٠٣٠٥. دستور عام ٢٠١١ والمجلس

#### الاستشاري للشباب والعمل الجماعي

تتعلق المادتان ٣٣ و ١٧٠ من الدستور بإضفاء الطابع المؤسسي على شؤون الشباب. تنص الأولى<sup>(١٥)</sup> على إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي والثانية<sup>(١٦)</sup>

١٥ المادة ٣٣ من الدستور: ٢٠١١: "على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني ... تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية ... يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي".

١٦ المادة ١٧٠ من الدستور: ٢٠١١: "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي ... مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة الشباب".

١٧ مشروع القانون ٨٩-١٥ المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

اهتماما خاصا للشباب العاطل عن العمل، وتنص على أنه "ينبغي أن تكون لجميع الشباب القدرات والفرص لانتقال ناجح إلى حياة البالغين، من خلال التعليم العالي الجودة، وإمكانية الحصول على العمل والخدمات الصحية المناسبة والمشاركة النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية." وفي الوقت الراهن، تضطلع وزارة الشباب والرياضة بتنسيق عملية صياغة الاستراتيجية وخطة العمل وسيتولى المجلس الاستشاري تحمل هذه المسؤولية. ورغم أن هذه الوزارة هي التي تولت تصور هذه الاستراتيجية ووضعها فإنها لم تكن قطاعية، بل أُدمجت ونُسقت في جميع قطاعات الحكومة لكفالة الاتساق في الإجراءات المخصصة للشباب في جميع المجالات (التعليم والعمالة والثقافة وما إلى ذلك). وتدور الاستراتيجية حول خمسة محاور استراتيجية:

(أ) زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وتعزيز قابلية توظيفهم؛

(ب) زيادة حصول الشباب على الخدمات الأساسية الجيدة والحد من أوجه التفاوت الجغرافية؛

(ج) تعزيز المشاركة المدنية الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية وفي عملية صنع القرار؛

(د) تعزيز احترام حقوق الإنسان؛

(هـ) تعزيز التدابير المؤسسية الفعالة لأنظمة الاتصال والمعلومات والتقييم والحوكمة.

وتشدد الاستراتيجية على جميع الجوانب التي حُلت حتى الآن، وهو ما يدل على أن حكومة المغرب على دراية بحالة الشباب، وهي تقوم باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها بالنظر إلى الاختلافات بين الشباب حسب الإقليم وتحديد المجالات الرئيسية والتدابير السياساتية التي المحددة بأهداف: ما مجموعه ٦٢ حتى عام ٢٠٢٠. وهذه كلها إنجازات كبيرة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى التنفيذ. وقد وُضعت خطة عمل لهذا الغرض، الأمر الذي يجعل تفعيل الاستراتيجية ممكنا أكثر، بما أنها تشمل المزيد من التدابير الاستراتيجية ذات الأولوية، ومؤشرات الرصد والتقييم، والجوانب المالية، وآليات التنسيق.

والمنظمات غير الحكومية في ظل الدستور الجديد لعام ٢٠١١ وتحت حمايته وضمانته، إلى جانب إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

وأعدت المطالب الاجتماعية منذ عام ٢٠١١. التأكيد على واجب الحكومة لتكون شفافة وموثوقة بها، تعزز الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية للشباب وتضمنها.

وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أطلق المغرب استراتيجيته لمكافحة الفساد التي تتكون من عنصر هام يتعلق بإشراك الناس والشباب في مكافحة الفساد.<sup>(١٨)</sup> وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت حكومة المغرب الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ٢٠١٥ - ٣٠ لتوجيه وتنسيق السياسات وزيادة اتساق التدخلات لصالح الشباب. وقد حفزت عملية صياغة هذه الاستراتيجية الجديدة، التي بدأت في عام ٢٠٠٩، مشاركة الشباب أيضا، على الأقل في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وجرى تنظيم العديد من المنتديات الإقليمية والوطنية والمؤتمرات اغتنم فيها آلاف الشباب الفرصة لإسماع صوتهم للسياسيين وصانعي القرار.

### ٣.٣.٥ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

عُرِضت الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب<sup>(١٩)</sup> على ما يقارب ٢٧ ألف شاب لتقديرها أثناء المناقشة الوطنية للشباب التي نظمت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وجرى الوقوف على رد فعل الشباب إلى جانب تقديم مقترحات لتحسين هذا الوضع. وقد شكل مشروعها خطوة كبيرة لمنح أهمية لإسماع صوت الشباب لعملهم. ويعني ذلك التزاما ثابتا من حكومة المغرب بالاستثمار في شبابها، وإشراك هذا القطاع في جميع مجالات السياسات العامة، وتكثيف احتياجاتهم في برامجها. وتُولي الاستراتيجية

١٨ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٦ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

١٩ كل الجمل التي ترد بخط مائل في هذا الفرع مأخوذة مباشرة وحرفيا من الوثيقة الرسمية - الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ٢٠١٥ - ٢٠٣٠.

## ٤٠٣٠٥. دور الشباب

## ٤٠٥. العمالة

يؤثر ارتفاع معدل البطالة في سكان المناطق الحضرية (المعدل أكثر من ٢٠ في المائة بالنسبة إليهم) بصورة أكثر شدة. والجانب الأكثر أهمية للبطالة في المغرب هو علاقتها الإيجابية بمستويات التعليم لدى القوة العاملة. ومن المفارقة أنه سبق في أوائل التسعينيات أن كانت كل من البطالة الحضرية والريفية أقل بالنسبة للعمال الذين لم يكن لديهم تعليم رسمي، بينما كانت أعلى بين الذين أتموا التعليم الأساسي الإلزامي.<sup>(٢١)</sup> وبلغت البطالة بين الخريجين أيضا مستويات مثيرة للقلق الشديد، وهو أحد أعراض الأزمة بشكل واضح في النظام التعليمي. ومن ثم، فإن التعليم لا يقلل بالضرورة من احتمال حدوث البطالة فحسب، ولكنه قد يزيد ذلك. وكلما طال أمد هذه الظاهرة، كانت احتمالات الخيبة أكبر مع ما يصاحب ذلك من عواقب كبيرة على المدى الطويل بدون شك. وتمثل الازدواجية الملاحظة في نماذج التنمية الوطنية في مطلع القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين في المناطق الحضرية الكبيرة، خطرا محتملا على عملية التنمية البشرية والاجتماعية، فضلا عن عملية الانتقال السياسي التي بدأت في نهاية التسعينيات. وفي الوقت الراهن، تحاول حكومة المغرب اعتماد إصلاحات وإحداث ثورة في القطاعات المزدهرة لزرع الأمل في نفوس ملايين المغاربة الباحثين عن عمل. ويمثل التوظيف أحد السبل الرئيسية للإدماج الاجتماعي، وأهم عامل لتحسين الظروف المعيشية والحد من الفقر والضعف، وأنسب مؤشر على التماسك الاجتماعي في البلد. وهو يؤدي دورا هاما في تكوين الثروة وتوزيع الدخل. وقد جعلت التطورات الدورية في سوق العمل السلطات العامة تتحرك لتعزيز الاستراتيجية الوطنية للشباب في المغرب. ورغم تزايد الشركات الأجنبية في البلد، فإن الشباب في المناطق الحضرية والريفية المغربية يعانون من بطالة كارثية. وفي الوقت الراهن، تحاول حكومة المغرب اعتماد إصلاحات وإحداث ثورة

تكمّن الأداة الرئيسية للحكومة لإشراك الشباب في الحياة العامة في شبكة من دور الشباب التي تعمل بوصفها همرة وصل مباشرة بينها وبين الحكومة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في دعم وتيسير البرامج والأنشطة التي تديرها المنظمات غير الحكومية ورابطات الشباب المحلية، لا سيما في ميادين الرياضة والأنشطة الترفيهية. وهذه أيضا طريقة لمشاركة الشباب في الأنشطة، حتى عندما يكونون عاطلين عن العمل، حيث يتفادون العواقب مثل الجريمة وتعاطي المخدرات. ولهذه الشبكة التي تتكون من حوالي ٥٠٠ دار شباب أهداف مختلفة:<sup>(٢٢)</sup>

(أ) دعم تنمية الشباب من خلال التوعية والإرشاد الفردي على يد شباب عاملين؛

(ب) دعم قدرات رابطات الشباب المسجلة وبنائها؛

(ج) تشجيع الإدماج الاجتماعي والمشاركة المحلية عن طريق إشراك الشباب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية في الأنشطة التي تضطلع بها.

وتواجه هذه الدُور أيضا تحديات كثيرة: (أ) عدد الدُور منخفض جدا لمثل هذه الفئة الكبيرة من الشباب؛ (ب) تعاني من نقص التمويل؛ (ج) معظمها سيئة التجهيز وتقع في مبانٍ مشيئة بمعايير ضعيفة، وخاصة في المناطق الريفية؛ (د) غير موزعة توزيعا عادلا من الناحية الجغرافية. وأخيرا، فإن الشباب ليسوا على علم كاف بوجودها، ناهيك عن الخدمات المقدمة.

وقد أقرت الحكومة الوطنية بالعجز في شبكة دُور الشباب. وقد شددت وزارة الشباب والرياضة في الاستراتيجية الوطنية للشباب على الاستثمارات اللازمة لتحسين شبكة دُور الشباب، وعلى الاحتياجات الرئيسية المتاحة للشباب، والمهارات الجديدة للمدربين، والموارد المالية والحملات الإعلامية للشباب ليعلموا بوجودها.

٢٠ عمل الشباب في المغرب ومشاريع مشاركة الشباب على الصعيد المحلي. وحدة بناء القدرات والدعم الإقليمية للبرنامج الأوروبي المتوسطي الرابع لدعم الشباب، ٢٠١٤.

٢١ التعليم في المغرب: تحليل القطاع



(أ) إلى أقل من ٢٠ سنة خلت، كانت الأماكن العامة مقصورة على الرجال. وبدأ حضور المرأة في المغرب في الحياة العامة مؤخرا نسبيا؛

(ب) والنساء يعملن، ولكن هذا النوع من العمل الذي يقمن به لا يظهر في الأرقام والإحصاءات العامة، وتعمل ٥٤,٢ في المائة من النساء في المناطق الريفية بدون عقد. وأن تكون ربة بيت لا يعتبر "عملا"، ولا يُحتسب كذلك. ولم يتم بعد تناول ظروف عمل العاملات في المنازل؛

(ج) ومثلما سبقت الإشارة إليه، فإن المرأة في المناطق الريفية هي الأكثر تضررا من الوضع في المغرب، وما تزال تعاني من الأمية على نطاق واسع.

وتتسم سوق العمل في المغرب بارتفاع معدل البطالة بسبب التطور الديمغرافي وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاعات التنمية الاقتصادية. وتشير البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة (٢٠١٤) أنه لا بد من أن تستهدف أيضا تدخلات تعزيز العمالة العاطلين عن العمل ذوي مستوى التعليم المنخفض. فهي فئات ضعيفة ومحدودة في الحصول على رأس المال البشري أو الموارد المالية، وهو ما لا يسمح لها بالتطور في سوق العمل. وحوالي ٦٠ في المائة من القوة العاملة المحتملة (١٥ سنة فأكثر) لا يحملون شهادة. وأقل قليلا من ثلث السكان في سن العمل يحملون درجة و١ من ١٠ يحملون شهادة جامعية (ليسانس وما فوقها).

## ٢٠٤٠٥. الخصائص الهيكلية الرئيسية لسوق

### العمل المغربية<sup>(٢٢)</sup>

تشمل الخصائص الرئيسية لسوق العمل في المغرب (أ) ارتفاع معدلات البطالة، وعدم مشاركة كبيرة، وقوة عاملة كبيرة غير مختصة بما فيه الكفاية ولها تطلعات غير واقعية فيما يتعلق بالعمالة؛ (ب) عمالا مؤهلين أكاديميا بدون مهارات عملية، ونقصا في فرص العمل، وضعفا في الإطار التنظيمي، وتفشيا للنشاط غير الرسمي،

في القطاعات المزدهرة لزراع الأمل في نفوس ملايين المغاربة الباحثين عن عمل. وقد تسبب سياسات سوق العمل في المغرب في تفاوتات كبيرة في الدخل، حيث فرقت بين العمال في القطاع الرسمي (لا سيما القطاع العام) عن باقي القوى العاملة؛ ومن ثم، فإن التغيير الديمغرافي هو أحد العوامل التي تفسر نطاق البطالة بين الشباب. وفي هذا الصدد، فإن توفير فرص العمل الصافية حسب قطاع النشاط تطوّر، بينما تُفسّر المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة في المغرب بوجود قوة عمل كبيرة قد لا تكون مختصة بما فيه الكفاية للقيام بالوظائف المتاحة، فضلا عن عدم ملاءمة المعروض من الوظائف المناسبة للعمال المتعلمين.

## ١٠٤٠٥. المشاركة في الحياة المهنية ومعدل

### البطالة في المغرب

معدل مشاركة القوى العاملة هو النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة فأكثر الناشطين اقتصاديا. ويشمل ذلك العاملين والعاطلين عن العمل. وتتميز سوق العمل في المغرب بانخفاض معدلات المشاركة في الاقتصاد الرسمي. ووفقا للبيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة، كان أقل من نصف عدد السكان في سن العمل (٤٧,٤ في المائة) يزاوون نشاطا اقتصاديا في عام ٢٠١٥. ومقارنة بعام ٢٠٠٠ عندما كانت النسبة ٥٢,٩ في المائة، يكشف هذا الرقم انخفاضا بمقدار ٥,٥ نقطة. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل مشاركة الإناث حوالي ٢٤,٨ في عام ٢٠١٥، أي ٢٢,٦ نقطة دون المتوسط الوطني.

وتبين بيانات البنك الدولي عن المغرب من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦ أن متوسط قيمة البلد خلال تلك الفترة كان ٥٢,٢٤ في المائة، مع حد أدنى بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٠ وأقصى حد بنسبة ٥٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٩.

ويبلغ معدل المشاركة في سوق العمل بالنسبة للمرأة حوالي ٢٤ في المائة. وهناك العديد من العوامل التي تفسر ذلك:

٢٢ وزارة الاقتصاد والمالية المغربية بطاقة عن سوق العمل الوطنية



وفي المغرب، تعد الأجيال الجديدة أكثر تأهيلا أكاديميا من الماضي. ولكن هذا لم يقترن بعروض عمل للخريجين. وتشير البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة (٢٠١٤) إلى أن الخريجين يعانون معاناة كبيرة من البطالة.

وتدل معدلات البطالة هذه، لا سيما بن العاطلين عن العمل من الخريجين، على عدم وجود مواءمة بين المهارات التي يكتسبها الشباب المغاربة الذي يتخرجون من هياكل التعليم والتدريب، واحتياجات الشركات والاقتصاد من المهارات. كما يُعزى ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين إلى انخفاض فرص العمل في القطاع العام الذي يعد المصدر الرئيسي لتوظيفهم.

## ٥.٥. السياسات المتعلقة بالعمالة

منذ التسعينيات أصبح يُنظر إلى قابلية توظيف الشباب على أنها مشكلة حقيقية. وأخذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنفذ برامج توظيف نشطة بغية تيسير إدماج الشباب في سوق العمل.

وتشجع الوزارة التوظيف بوصفه أحد الأولويات الواردة في برنامجها، بهدف خفض معدل البطالة عن طريق تحسين وتعزيز التدابير الرامية إلى (أ) كفاية التدريب على العمالة والدعم لإنشاء الشركات (برنامج مقاولتي)؛ (ب) حصول الشباب على الخبرة المهنية والتدريب على المهارات (برنامج إدماج)؛ (ج) عقد الإدماج المهني؛ (د) تدريب المتعاقدين (برنامج التأهيل). ويهدف برنامج التأهيل إلى تحسين فرص العمل للباحثين عن العمل من خلال تمكينهم من اكتساب المهارات المهنية في المناصب الوظيفية. وهو مفتوح للجامعيين والمستفيدين من التدريب المهني. ويأتي في ثلاثة أنواع من التدريب - تدريب تعاقدي، وتأهيلي أو تحويلي، وتدريب دعم القطاعات الناشئة. ويقوم البرنامج الوطني لدعم إنشاء المقاولات "مقاولتي" (للعمل الحر) بتقديم الدعم لتمهيد إنشاء الشركات، وضمان استدامة الشبكات

ومحدودية في فرص التعبير المتاحة للعمال الراغبين في لفت الانتباه لهذه المشاكل وطلب إجراء إصلاحات في هذا المجال. وقد أدى التطور الديمغرافي في العقود الأخيرة في المغرب إلى تغير الهيكل العمري للسكان. ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض في عدد فئة السكان الأقل من ١٥ عاما ونمو فئة السكان في سن العمل (١٥ - ٥٩ سنوات). ومنذ عام ٢٠٠٧، بلغ معدل البطالة متوسط ١,٨ نقاط مئوية فرقا بين الرجال والنساء. والشباب هم الأكثر تعرضا للبطالة التي مسّت في عام ٢٠١٥ نسبة ٢٠,٨ في المائة من الشباب الناشطين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة مقابل ٩,٧ في المائة على الصعيد الوطني.<sup>(٣٣)</sup> وحاملو الشهادات، لا سيما الجامعية، هم الذين يعانون أشد المعاناة من البطالة. ففي عام ٢٠١٤، كانت النسبة ١٥,٥ ممن يحملون شهادة متوسطة المستوى (٢٢,٤ في المائة في التدريب المهني)، و٢١,١ في المائة من حاملي شهادة مستوى (٢٤,١ في المائة حاصلين على شهادة جامعية). وفي المناطق الريفية، تعد نسبة البطالة الطويلة الأمد أقل نسبيا (٤٤,٧ في المائة) منها في المناطق الحضرية (٦٦ في المائة). وهناك تفاوت كبير بين المنطقتين. وفي عام ٢٠١٤، عند مقارنة البطالة الطويلة الأمد حسب الدرجة العلمية، فهي غالبية بين الخريجين، وخاصة حاملي الشهادات لجامعية (٧٦,٤ في المائة). والنسبة أقل بالنسبة لغير الخريجين: ٤١,٩ في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الإناث المتعلمات تعليما عاليا من المناطق الحضرية هن الأكثر تضررا من ظاهرة البطالة الطويلة الأمد. ففي سوق العمل حيث أصبح الولوج إليها إشكالية، فإن حيازة شهادة عبارة عن حماية نسبية من خطر البطالة. وفي العادة، يكون من الأسهل الولوج إلى سوق العمل بشهادة أسرع، الأمر الذي كثيرا ما يتيح الإدماج في ظل ظروف أكثر استقرارا.

القطاعية والإطار المؤسسي للحكم ومراعاة سوق العمل.<sup>(٢٥)</sup> ويتسم تعزيز العمل على الصعيد المغربي بعدد من الملاحظات:

(أ) ضعف التغطية وتنسيق برامج العمالة: تتدخل العديد من الجهات الفاعلة في تعزيز العمالة، ولكن دون تنسيق حقيقي بين مختلف التدابير والبرامج ومختلف الجهات الفاعلة المشاركة. وهناك العديد من هذه الجهات، ولكن أعمالها غير واضحة بجلاء. والعدد المرخص له من وكالات التوظيف الخاصة منخفض نسبياً (٤٥) وكالات المعتمدة في عام (٢٠١٣):

(ب) سياسات سوق العمل النشطة تشوبها بعض أوجه القصور: شباب المناطق الحضرية العاطلون عن العمل هم الفئة الرئيسية المستهدفة، في حين أن أكثر من ثلثي العاطلين عن العمل لا يحملون شهادة أو حتى مستوى تعليم ابتدائي. التدابير التي تستهدف العاملين غير المدربين والأمينين محدودة؛

(ج) الوكالة الوطنية لتعزيز التوظيف والمهارات: تقوم الوكالة بأعمال الوساطة وتداول المعلومات والاستشارة في التوظيف، وما إلى ذلك، ولكن رغم الجهد الكبير لتعميم المعلومات فإن شبكتها من الوكالات لا تكفل تغطية شاملة للإقليم. ولا يزال نظام المعلومات جزئياً، وثابتاً، وغير منسق في حين أن الوصول إلى المعلومات محدود جداً؛ ولا تلبى احتياجات الجهات الفاعلة المحلية. وبالمثل، فإن نظام معلومات سوق العمل لا يساعد على رصد أثر السياسات القطاعية على إيجاد فرص العمل.

الاقتصادية الإقليمية، من خلال نظام رصد الشركات. ويهدف البرنامج الثالث، "إدماج"، إلى زيادة فرص العمل للمتخرجين طالبي العمل، ومساعدتهم على اكتساب المهارات المهنية من خلال التجربة الأولى في المؤسسة. كما يعمل على تحسين إدارة الموارد البشرية. وقد انطوت هذه البرامج الثلاثة على بعض الاختلالات لأن حالة الشباب في العمالة لم تتحسن رغم تحقيق بعض الأهداف. ووفقاً لمذكرة عرض قانون المالية لعام ٢٠١٤<sup>(٢٤)</sup> سمح برنامج "إدماج" بإدماج ٦٢٦ ٣٤ طالب عمل خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣. واستفاد من برنامج "تأهيل" أكثر ٥٣٧ ١٠١ باحث عن عمل من ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد رفع برنامج "مقاولتي" عدد المؤسسات الصغيرة الجديدة المنشأة منذ إطلاق هذا البرنامج من عام ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ١٣٩ ٥ شركة صغيرة وهو ما أدى إلى خلق ١١٧ ١٤ فرصة عمل. وما تفتقر إليه هذه البرامج هو أنها لا تولي اهتماماً أو أنها لا تملك أي تأثير على بعض الفئات من الناس (غالباً ما تكون أكثر ضعفاً): الخريجون الشباب من المدن الصغيرة التي تفتقر إلى قاعدة اقتصادية محلية والعاطلون عن العمل لفترة طويلة والشباب ذوو الاحتياجات الخاصة.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى تعزيز العمل المنتج واللائق. وتشير إلى أن البلد، بسبب التحول الديمغرافي، سيواجه بحلول عام ٢٠٢٥ ارتفاعاً في الطلب على فرص العمل اللائق وتغيرات اجتماعية. وجاء في الاستراتيجية أن السياسات العامة أخفقت في تحقيق استقرار سوق العمل أو تحسين نوعية الوظائف، وشددت على أن برامج العمالة النشطة والتدابير غير موجهة بالقدر الكافي إلى النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتناولت أيضاً الاقتصاد الكلي والسياسات

٢٥ "توسّع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الأهداف الاجتماعية بحيث تشمل: - الخريجين الشباب الذين يتعرضون للبطالة طويلة الأجل؛ - الشباب الذين يتركون المدرسة في وقت مبكر ويواجهون عملاً محفوفاً بالمخاطر - النساء اللاتي يتعرضن لعدم النشاط والتمييز في التوظيف - العاملات في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والاقتصاد غير الرسمي".

٢٤ يتوقع مشروع قانون المالية لعام ٢٠١٤ ترى زيادة بنسبة ٥,٥ في المائة في المرتبات الإجمالية.

- ١٦ 'خطط استراتيجية لتيسير حصول النساء على فرص العمل من خلال وضع "برنامج محدد تضطلع به خدمات الوساطة في مجال التشغيل" وتحسين ظروف عملهن؛<sup>(٢٨)</sup>
- ٢٢ 'التعليم الجيد والتدريب، ركيزة أخرى من رأس المال البشري في هذه الاستراتيجية، التي يقصد بها أن تنفذ من خلال ثلاثة أنواع من التدريب: التعليم المستمر والتدريب البديل والتدريب عن طريق التمهين.<sup>(٢٩)</sup> وترغب وزارة التشغيل أيضا في "تحسين التوجيه المهني على مستوى المدرسة"؛
- ٣٠ 'وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للجميع، تقترح الوزارة "إصلاح خطط التأمين الاجتماعي وتوسيع نطاقها (الإعانات العائلية والمعاشات التقاعدية)، وتحسين الوقاية من حوادث العمل"؛
- (ب) تحسين فعالية برامج العمالة وتعزيز الوساطة في سوق العمل؛
- (ج) تطوير إدارة سوق العمل.
- ولمرافقة هذه التدابير، تنص الاستراتيجية على إنشاء مؤسستين: اللجنة المشتركة بين الوزارات للتشغيل، المسؤولة عن وضع واعتماد خطة العمل المقبلة؛ ولجان التشغيل الجهوية المسؤولة عن إعداد "برامج متعددة السنوات والسنوية".

وعلاوة على ذلك، لا يوجد إطار رسمي لرصد برامج التوظيف وتقييمها وتظل الهيئات الاستشارية المعنية بالعمالة ضعيفة من الناحية العملية والتنسيق. ويملك المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل<sup>(٣٦)</sup> هيكلًا لا يشمل الدوائر الوزارية المعنية بقضايا العمالة. ولم يتم تفعيل مجالس إنعاش التشغيل الإقليمية وعلى صعيد المقاطعات.<sup>(٣٧)</sup> وبالمثل، فإن المجالس الأخرى التي تنص عليها قانون العمل لا تعمل بالقدر الكافي. وموارد الميزانية التي عبأتها وزارة الاقتصاد والمالية وخصصتها لصندوق إنعاش تشغيل الشباب وللميزانيات التشغيلية للوكالة الوطنية لتعزيز التوظيف والمهارات. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، لا بد من زيادة هذه الموارد وإدارتها في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وموارد الميزانية المخصصة للإدارات القطاعية لا تتحدد بأثر الخطط القطاعية المتعلقة بالعمالة، رغم أنها يمكن أن تكون موضع دراسة متعمقة لتعظيم أثر الخطط القطاعية على إيجاد فرص العمل اللائق. ولتحسين هذه الحالة، تركز الاستراتيجية على أربعة محاور استراتيجية (الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في المملكة المغربية. ورقة للمناقشة، ٢٠١٥):

- (أ) التشجيع على إيجاد فرص العمل/تعزيز رأس المال البشري: يقوم على ثلاث ركائز: رفع قيمة القوة العاملة النسوية، وإرساء تعليم وتدريب جيدين وحماية اجتماعية للجميع في القوة العاملة النسوية:

٢٦ ويعد المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل الهيئة الاستشارية المسؤولة عن تنسيق سياسة العمالة الحكومية وتقديم رأيها بشأن جميع المسائل المتعلقة بالعمالة على الصعيد الوطني.

٢٧ أما مجالس إنعاش التشغيل الجهوية وعلى صعيد الجهات فهي الهيئات العامة المسؤولة عن تفعيل الحوار والتشاور، وإقامة شراكات بين مختلف الجهات الفاعلة، وكفالة التنسيق مع جميع الأطراف المعنية على الصعيد المحلي من أجل تعزيز العمالة ولوضع برامج مشتركة في هذا المجال.

٢٨ ووفقا لوزارة العمل، فإن تعزيز القوة العاملة النسوية يتطلب أيضا مكافحة "التمييز ضد المرأة".

٢٩ فبالنسبة للوزارة، يجب على الدولة أن "تكفل أن يكون جميع الوافدين الجدد إلى سوق العمل مؤهلين"، و"توفير التدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل" و"تحسين مستوى تأهيل العمال".

(و) المرحلة الإيجابية المحتملة للتحويل الديمغرافي. ومن أجل التصدي لمشكلة البطالة، وضعت حكومة المغرب بعض البرامج من خلال الوكالة الوطنية لتعزيز التوظيف والمهارات، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، والمركز المغربي "للابتكار والمقاولة الاجتماعية". وقد أسهمت المؤسسة في إنجاز ٢٠ مركزا للتدريب المهني تم قبول مرتاديه في برامج التدريب والتأهيل في مختلف مسارات المهن والصناعات مثل الحرف اليدوية، والبناء والأشغال العامة، والفنادق، وما إلى ذلك.<sup>(٣٠)</sup> وعلى سبيل المثال، فإن مركز التدريب في مهن البناء يلبي احتياجات التأهيل لشباب جهة مكناس-تفيلالت، ويهدف إلى تعزيز إمكانية توظيف الشباب من خلال التدريب. ويملك المركز الذي أنشأته مؤسسة محمد الخامس بقدرة استيعاب ألف طالب ورشات لكهرباء البناء، والنجارة، والألمنيوم، والسباكة، والطلاء، وتصفيح الواجهات وتركيب زجاجها، وكذلك مختبر الهندسة المدنية. ويعد المركز المغربي للابتكار والمقاولة الاجتماعية منظمة غير حكومية صغيرة تتخذ من الرباط مقرا لها. وقد بدأ في إيجاد حلول تتسم بالريادة في مجال الأعمال ومبتكرة للتحديات الاجتماعية في المغرب، بحيث يزود الشباب بذهنية ريادة الأعمال، من خلال زيادة الوعي بالفرص التي تولدها، وبناء قدرات المنظمات الشبابية غير الحكومية الصغيرة، وإجراء البحوث، وإتاحة المجال للشباب ذوي الأفكار. لكن هذه الأنواع من المراكز لا تزال تفتقر إلى الدعم التقني والتمويل الهيكلي المناسبين.

وقد انعكس التزام المغرب بمشكلة البطالة في البداية من خلال إجراءات ترمي إلى تعزيز الإطار المؤسسي في المقام الأول، وذلك بتعبئة أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم من أجل تعزيز العمالة وإدارة الشؤون العامة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

ويبرز تشخيص التشغيل في المغرب الكثير من التحديات من وجهة نظر إدارة سوق العمل. ويتضمن هذا تغطية قليلة لنظم العمل التي لا تشمل سوى ثلث العمال، أي الموظفين ذوي العقود الرسمية. ونظام الحماية القانونية لا يتلاءم مع الأشكال الأخرى من العمل وليس شاملا بما فيه الكفاية. وبالمثل، فإن نطاق تفتيش العمل يقتصر على المؤسسات في القطاع الرسمي.

ومع ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تحليل مسألة فرص العمل يلقي الضوء على الفرص والمزايا الخاصة بدنامية فرص العمل التي ينبغي وضعها في عين الاعتبار:

(أ) الاستقرار السياسي والتقدم المحرز في العملية الديمقراطية؛

(ب) اعتماد مشروع مجتمعي بدعم سياسي؛

(ج) الإرادة السياسية من أجل تحقيق وتوطيد الإصلاحات الهيكلية التي بدأت منذ نهاية الثمانينيات وتوثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

(د) وضع استراتيجيات قطاعية وتنفيذها ودعمها بجهد استثماري كبير لتطوير الهياكل الأساسية؛

(هـ) الفرص الإيجابية المحتملة للتعاون الدولي؛

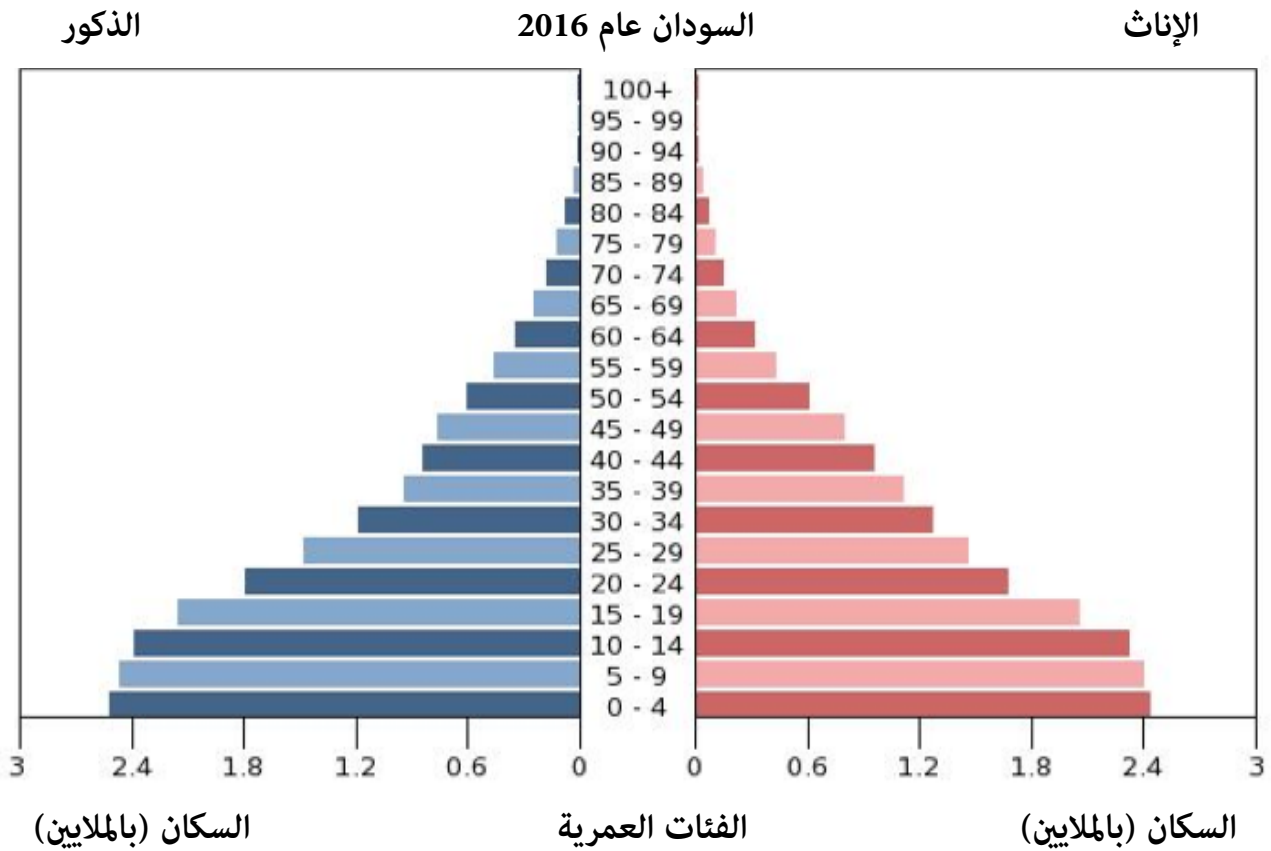
## ٦. السودان

## ١.٦. الخصائص الديموغرافية

الجدول ٥ : عدد سكان السودان (المجموع ٣٧,٣٤٥,٩٣٥ حسب تقديرات تموز/يوليه ٢٠١٧)

الهيكل العمري	النسبة المئوية من السكان	الذكور	الإناث
٠ - ١٤ عاما	38.68	٧ ٣٣٥ ٦١٣	٧ ١١١ ٥٥٢
١٥ - ٢٤ سنة	21.04	٤ ٠٣٣ ٧٨٧	٣ ٨٢٣ ٠٩٨
٢٥ - ٥٤ سنوات	32.77	٥ ٩٤٣ ٩٠٦	٦ ٢٩٣ ٩٢١
٥٥-٦٤ سنة	4.24	٨٢٤ ٥٧٧	٧٦٠ ٠١٤
٦٥ سنة فأكثر	3.27	٦٥٥ ٧٩٥	٥٦٣ ٦٧٢

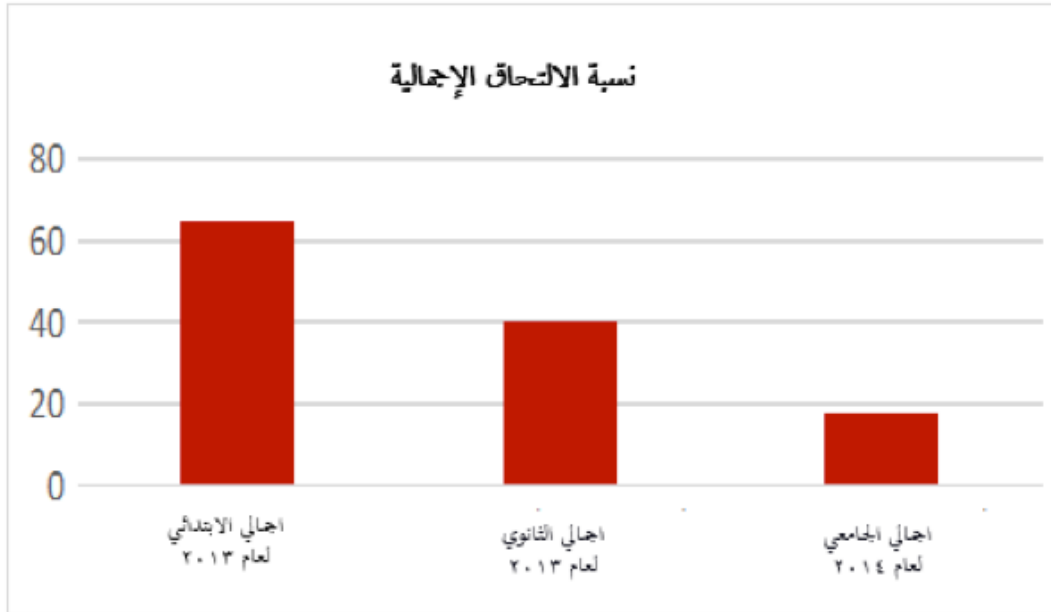
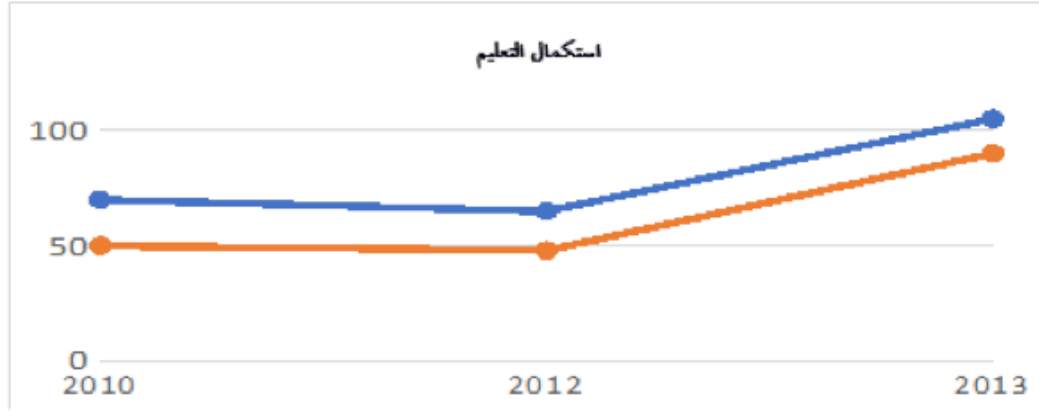
الشكل ١١ : الهيكل العمري والجنساني كنسبة مئوية من السكان





## ٢.٦ التعليم

الشكل ١٢ : لمحة عن التعليم في السودان



الجدول ٦ : مؤشرات التعليم والنفقات

مؤشرات التعليم			
المجموع	ذكور	إناث	
٥٤	٥٢	٥٦	٢٠١٢ المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي
٥٧	٥٩	٥٤	٢٠١٣ معدل إتمام التعليم الابتدائي
٢٧١٢٥٦٨	١٤١٣٧٣٦	١٢٩٨٨٣٢	٢٠١٢ الأطفال غير الملحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي
١		٢٠١٣	مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث نسبة الالتحاق الإجمالية، التعليم الابتدائي
١٦	١٦	١٧	٢٠١٤ نسبة الالتحاق الإجمالية، التعليم العالي
٥٤	٦٠	٤٧	٢٠٠٨ معدل محو أمية الكبار، ١٥ عاما فما فوق (في المائة)

## النفقات

١٠,٨	٢٠٠٩	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي (نسبة مئوية)
٢,٢	٢٠٠٩	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)

## السياق الاجتماعي والاقتصادي

١٨٤٠,٠	٢٠١٥	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة أطلس (بدولارات الولايات المتحدة)
٧٠,١	٢٠١٥	معدل الوفيات، أقل من ٥ سنوات من العمر (لكل ١٠٠٠)
٢,٢	٢٠١٥	النمو السكاني (في المائة سنويا)
٤٠,٥	٢٠١٥	الفئة العمرية من ٠ إلى ١٤ سنة (النسبة المئوية من المجموع)
١٦ ٢٩٦ ٤٤٠	٢٠١٥	الفئة العمرية من ٠ إلى ١٤ سنة، المجموع
٤٠ ٢٣٤ ٨٨٢	٢٠١٥	مجموع السكان
٠,١	٢٠١٥	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، المجموع (نسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥ إلى ٤٩ سنة)
١٣,٢	٢٠١٤	البطالة، مجموع (في المائة من مجموع القوة العاملة)

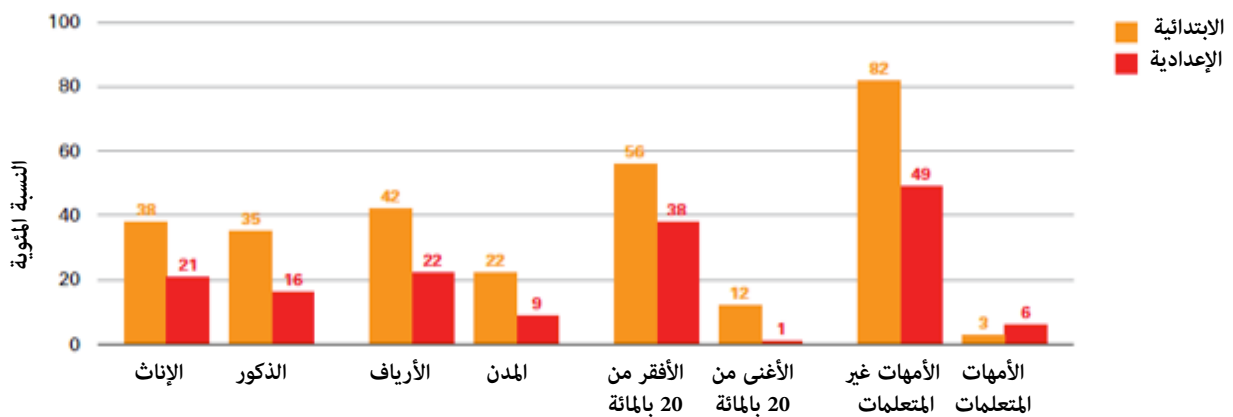
الذين ينبغي أن يكونوا في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (٥٠ في المائة)، و١ ٩٦٥ ٠٦٨ في سن المدرسة الابتدائية (٣٧ في المائة) و٦٤١ ٥٨٧ في سن التعليم الإعدادي (٤٠ في المائة) (البنك الدولي).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن "١٥ في المائة من أطفال المدارس الابتدائية يواجهون خطر الانقطاع عن الدراسة قبل الصف الأخير من المرحلة الابتدائية" (All in School, n.d).

معدلات الالتحاق بالمدارس والتوقف عن الدراسة ومحو الأمية

يعاني السودان من مشاكل كبيرة تتعلق بالالتحاق بالمدارس. إذ لديه "أكبر عدد وأعلى معدل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة". وهناك حوالي ٣ ملايين ممن يبلغون ٥ إلى ١٣ سنة من العمر لا يدرسون. ويشمل ذلك "٦٧٣ ٤٩٠ ممن يبلغون ٥ سنوات من العمر

## الشكل ١٣ : معدلات عدم الالتحاق بالمدارس



نسب البنات غير الملتحقات بالمدارس وأطفال الأرياف والأكثر فقراً بنسبة 20 بالمائة.

نسب التلاميذ غير الملتحقين بالمدارس لأمهات غير متعلمات أو غائبات أعلى بكثير من التلاميذ ذوات الأمهات المتعلمات.

يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في السودان ٧٥,٩ في المائة ويجب تحسينه. وهناك أيضا تفاوت كبير بين الذكور والإناث في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة على النحو المبين أدناه.

الإلمام	تعريف: من هم في سن ١٥ عاما فأكثر ويمكنهم القراءة والكتابة. مجموع السكان ٧٥,٩ في
بالقراءة	المائة: الذكور: ٨٣,٣ في المائة، الإناث: ٦٨,٦ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٥).
والكتابة	المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (٢٠١٧-ج).

### ٣.٦ السياسات المتعلقة بالشباب

ملايين شاب وتقديم دعم تمويلي بالغ الصغر. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه المبادرات لا يزال محدودا. وقدم برنامج "متطوعون شباب" إعادة بناء دارفور" الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب في مجال الإدارة البيئية والتخطيط، مع التركيز بشكل خاص على بناء سبل العيش المستدامة وزيادة الأعمال الحرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدون تاريخ).

وزارة الشباب والرياضة هي المسؤولة عن شؤون الشباب. ولا وجود لنبذة عنها على الإنترنت. واستنادا إلى مبادرة "منح الشباب أولوية" (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٣)، وضع الصندوق الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠٠٧ - ٢٠٣١) بالشراكة مع الوزارة، ويدعم مشاركة الشباب وهياكل وبرامج السياسات المتعلقة بالشباب. وتشير التوقعات الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٢) إلى مشاريع الشراكة التي تركز على بطالة الشباب وتنفيذها وزارة الشباب والرياضة.

ولا وجود لأية معلومات عن وجود مجلس وطني للشباب في السودان. واستنادا إلى مبادرة "منح الشباب أولوية" (الصندوق، ٢٠١٣)، أنشأ الصندوق برلمانات الشباب في جميع ولايات السودان ودعم مشاركة الشباب في وضع السياسات والرصد. وقد تم القيام بذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز المجموعات الشبابية، والتدريب على القيادة والإدارة، والدعوة، والتخطيط الاستراتيجي، ورعاية الشراكات بين الكبار والشباب وبحوث السياسات.

لا يزال يتعين على السودان وضع سياسته المتعلقة بالشباب وطرحها في المجال العام. ويرد تعريف الشباب في التصنيف الذي وضعه شركاؤه الإنمائيون. فعلى سبيل المثال، تُعرف "التوقعات الاقتصادية الأفريقية" (٢٠١٢) في دراسته التي وضعها عن بطالة الشباب في السودان الشاب بأنه شخص يتراوح عمره بين ١٥ و٢٤ سنة (مصرف التنمية الأفريقي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢).

ويقدم موقع Youthpolicy.org جردا لسجل السودان العام في السياسات المتعلقة بالشباب على النحو المبين أدناه:

وفقا لصندوق الأمم للسكان في دعوته "منح الشباب أولوية" (٢٠١٣) فإنه يقول إنه قدّم الدعم للاستراتيجية الوطنية للشباب وقام بوضعها (٢٠٠٧ - ٢٠٣١)، ولكن يتعذر الاطلاع على هذه الوثيقة على الإنترنت. كما دعم السياسة المتعلقة بالشباب والبرامج على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وتشير التوقعات الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٢) إلى أن برنامج "إيجاد فرص لعمالة الشباب في السودان" أُطلق في علم ٢٠٠٨ بملغ ١٥,٧ مليون دولار. ويهدف البرنامج، الذي تديره وزارة الشباب والرياضة (لا توجد نبذة عنها على الإنترنت)، إلى تدريب ٥

## ٤.٦. العمالة

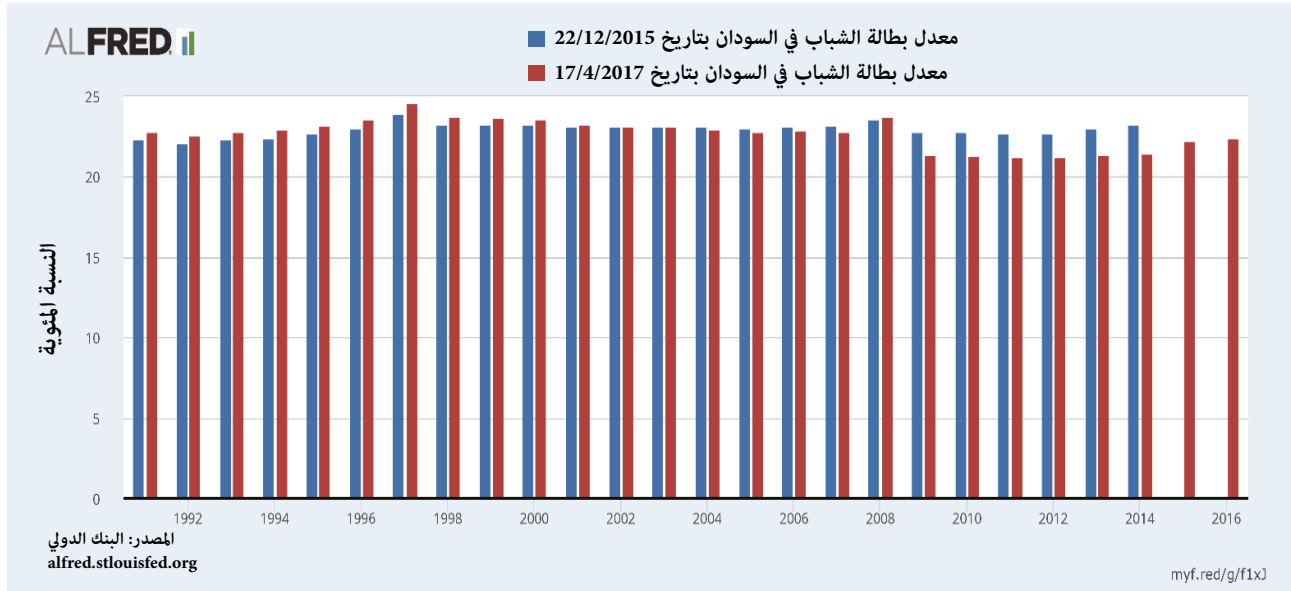
(ب) العمر: معدل بطالة الشباب (٣٣,٨ في المائة) هي تقريبا ضعف المعدل الوطني؛

(ج) نوع الجنس: معدل بطالة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٢٤ هي ٥٧,٩ في المائة، في حين يبلغ ٢٢,٢ في المائة بين الشباب.

استنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، فقد بلغ معدل البطالة الوطني في السودان في عام ٢٠١١ نحو ١٨ في المائة. ويتفاوت المعدل وفقا لما يلي:

(أ) المكان : البطالة في المناطق الحضرية (٢٢,٨ في المائة) أعلى منها في المناطق الريفية (١٥,٣ في المائة)؛

## الشكل ١٤ : بطالة الشباب



وتبين النتائج على الصعيد الوطني مستوى مرتفعا جدا للإقصاء البشري، مع اتجاه نحو الانخفاض خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥. ويكتسي هذا التحسن أهمية أكثر لأنه يتزامن مع الخسارة في إيرادات النفط والإصلاحات الجارية في البلد.

## ٥.٦. السياسات المتعلقة بالعمالة

كثيرا ما تُركّز السياسات الوطنية للعمالة على تعزيز سياسة نشطة بشأن العمالة عن طريق إنشاء نظام فعال لخدمات العمالة، ووضع برامج تُعنى بتعزيز العمالة، والحد من العمالة غير الرسمية، ودعم حماية العمالة،

يبين توزّع السكان العاملين بحسب قطاع النشاط أن ٤٤,٦ في المائة يعملون في القطاع الزراعي (٣٩,٨ في المائة بالنسبة للرجال و٦٠,٢ في المائة للنساء)، و١٥,٣٢ في المائة في القطاع الصناعي (١٥,٧ في المائة للرجال و٣,٨ في المائة فقط للنساء) و٤٠,١ في المائة في قطاع الخدمات (٤٤,٥ في المائة بالنسبة للرجال و٣٥,٥ في المائة للنساء). وتشير التقديرات أيضا إلى أن الحصول على عمل لا يعني تلقائيا رفع الشخص المعني من دائرة الفقر؛ فنسبة ٣٠ في المائة من الأشخاص العاملين في السودان ينتمون إلى الأسر المعيشية التي تعتبر فقيرة، رغم أنهم يزاولون عملا بانتظام.

وتعكف وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية على صياغة سياسات عمالة لضمان الحد الأدنى من معايير حماية حقوق العمال، في السياقات الرسمية وغير الرسمية.

## ٧. تونس

### ١٠٧. الخصائص الديموغرافية

يبلغ عدد سكان تونس ١١,٤ مليون نسمة. وتتسم ديمغرافية تونس، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان المجاورة في المنطقة، بوجود أعداد كبيرة من فئة الشباب: ١٥ في المائة من السكان هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. وتقل أعمار أكثر من ٢٨ في المائة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما و ٥١ في المائة من السكان عن ٣٠ عاما. وقد ارتفع معدل البطالة الإجمالي في البلد بنسبة ٦ في المائة بعد الثورة، من ١٣ إلى ١٩ في المائة. أما الشباب ذوو المهارات العالية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة، فإن معدل البطالة بينهم يتجاوز ٤٤ في المائة. أما معدلات المواليد فهي في انخفاض ويتوقع أن ينخفض عدد الشباب ما بين ١٥ و ٢٩ سنة إلى أقل من ٢١ في المائة في السنوات المقبلة.

### ٢٠٧. التعليم

حققت تونس منذ الثمانينيات تقدما كبيرا في مجال التعليم، بما أن حكوماتها تركز على تطوير النظام التعليمي، وهو ما يزيد من درجة مؤشر التنمية البشرية من خلال الاستثمار في هذا المجال. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، زادت تونس في قيمة دليل التنمية البشرية من ٠,٥٦٩ إلى ٠,٧٢٥، أي بزيادة ٢٧,٣ في المائة. وارتفعت سنوات الدراسة بنسبة ٣,٧ سنوات ويتوقع أن ترتفع بنسبة ٤,١ سنوات. وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد في تونس بنحو ٨٦,٢ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ (البرنامج الإنمائي، ٢٠١٦).

وتحسين ظروف العمل، ودعم الحوار الاجتماعي. وتواجه خدمات العمالة العامة في السودان تحديات كبيرة تتعلق بقدرتها على دعم تعزيز سياسة نشطة بشأن العمالة. وقد نجمت أوجه القصور عن مواطن ضعف هيكلية ووظيفية على السواء.

ففي عام ١٩٩٧ كان قانون العمل في السودان لا يزال يتيح الأساس القانوني لخدمات العمالة العامة. وسياسات سوق العمل غير النشطة، ومؤسسات الحماية الاجتماعية الرسمية قليلة في السودان ولم تتم بعد الموافقة على خطة التأمين على البطالة. وقد أنشئ صندوق الزكاة - الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية - وصندوق الضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية لتلبية احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة، ولكن هذه المؤسسات تبدو ناقصة التمويل مقارنة بالطلب المتزايد عليها. ولا تزال العلاقات الفردية والأسرية غير الرسمية توفر الملاذ الأخير للعديد من الناس.

وقد اعتمدت الحكومة الهدف المتمثل في التغطية الشاملة بالاستحقاقات الاجتماعية بحلول عام ٢٠٣١، وذلك بإطلاق سلسلة من الإصلاحات والمبادرات الرائدة، الأمر الذي أدى إلى وضع برنامج الدعم الاجتماعي في عام إنشاء ٢٠١١. ويتكون برنامج الدعم الاجتماعي، الذي تموله وزارة المالية من الميزانية الحكومية وديوان الزكاة، من خمسة عناصر تشمل ما يلي:

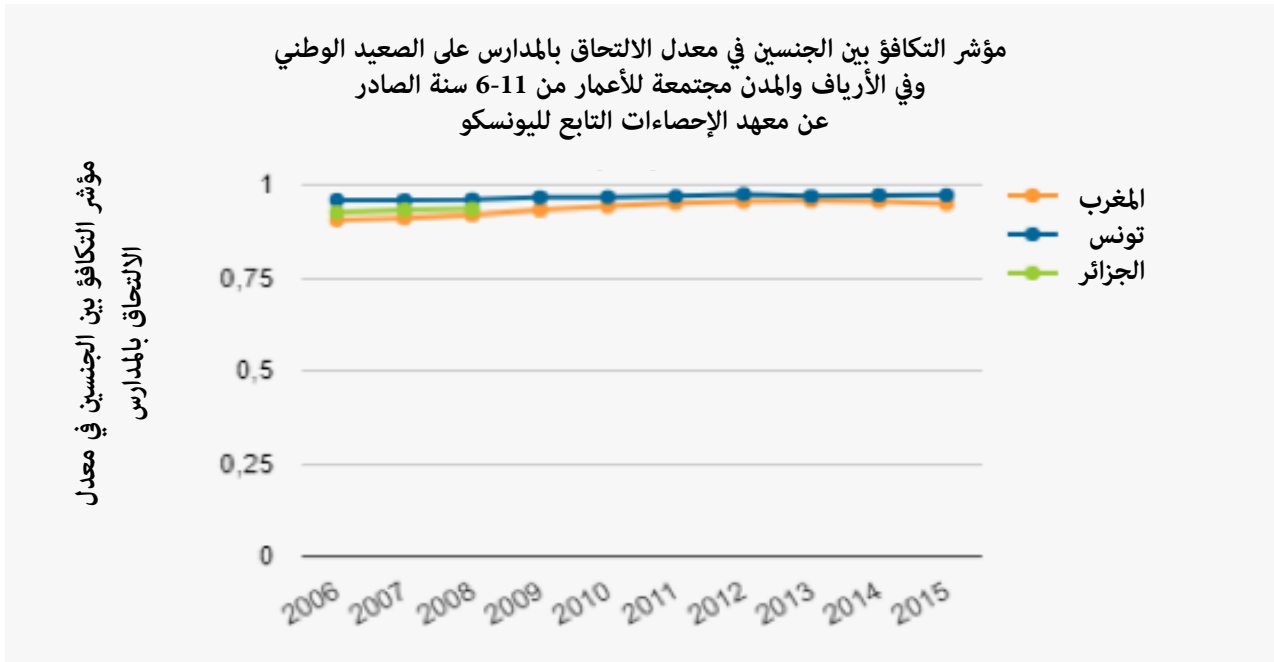
- (أ) التحويلات النقدية المشروطة للأسر التي تعيش في فقر مدقع؛
- (ب) التمويل البالغ الصغر؛
- (ج) التأمين الصحي لمليون أسرة في أفقر فئة خمسية سكانية؛
- (د) الإسكان؛
- (هـ) إعانات للطلاب للالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي في المؤسسات العامة.



سوق العمل والمهارات المكتسبة في الجامعة. وهناك ارتفاع في الدروس النظرية وإعداداً قليل للحياة الفعلية. ويُنهى كثير من الخريجين دراستهم وهم غير مستعدين للانضمام إلى القوة العاملة. وينبغي أن يأتي التحسين من خلال منح الطلاب فرص التدريب العملي.

وخصّص مبلغ ٤,٨٦٢ مليار دينار تونسي لميزانية وزارة التعليم، وهو ما يمثل ١٥,١ في المائة من الميزانية العامة للدولة.<sup>(٣١)</sup> ومع ذلك، فقد حدث تراجع في النظام التعليمي رغم الاستثمارات الكبيرة، وذلك بسبب عدم الاتساق الكبير في المهارات القائم بين متطلبات

### الشكل ١٥ : مؤشرات التقدم الحقيقي للمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدرسة على الصعيد الوطني والحضري والريفي معا، سن التعليم الابتدائي من ٦ إلى ١١



المستوى الثانوي (٩ في المائة)، دون اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لدخول المجتمع. ويبلغ معدل التسرب في التعليم الثانوي ١٠,١ في المائة.

وبالنسبة للباكوريا، حدث تدهور في النسبة المئوية للقبول (النسبة المئوية للأشخاص الذين نجحوا في امتحان البكالوريا)، وهو ما لم يكن يمثل سوى ٥٥,٩ في المائة من قوة العمل في السنة الرابعة من التعليم الثانوي في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بتوزع قبول حاملي شهادة البكالوريا تبقى العلوم الإنسانية مهيمنة، رغم أن فروع إدارة الاقتصاد

تحتل تونس المرتبة ٩٦ في المائة في الحصول على التعليم. وتبلغ النسبة ٩٧ في المائة بين فئة الشباب؛ وهذا أقل من متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولكنه مرتفع مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

ورغم الإصلاحات التي أدخلت على النظام التعليمي والأداء الكمي، لم يتحسن الأداء الداخلي. ولا تزال معدلات الرسوب والتسرب في زيادة. ولا يزال هناك العديد من الطلاب الذي ينقطعون عن الدراسة، لا سيما على

٣١ وزارة المالية التونسية، الميزانية عام ٢٠١٧.

### ٣٠٧. السياسات المتعلقة بالشباب

يقدم الدستور الجديد لعام ٢٠١٤ إطارا ممتازا لإدماج الشباب في وضع السياسات والبرامج التي يمكن أن تساعد على الدفع بهم إلى العمل. ولكن تونس تعاني من مشاكل هيكلية تزيد من حدة الأزمة. ولا يزال الاقتصاد ضعيفا ويعتمد الناس كثيرا على القطاع العام ليوفر لهم فرص العمل، كما في حالة الجزائر. ويلتحق معظم خريجي الجامعات بالقطاع العام، حيث لا يوجد سوى ٤٤ في المائة يعملون في القطاع الخاص. وهم يعتبرون القطاع العام أكثر استقرارا ويتسم بظروف عمل أحسن، بينما يعتبر القطاع الخاص غير مستقر وتعسفيا.

ويقدم تقرير البنك الدولي "تذليل العقبات التي تعترض إدماج الشباب" (البنك الدولي ومركز الإدماج في البحر المتوسط، ٢٠١٤) تحليلا شاملا للعقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي. ويستند التقرير إلى بيانات كمية استنادا إلى نتائج دراسة استقصائية، وبحث نوعي متعمق، ومشاورات مباشرة مع الشباب ومقدمي الخدمات وصناع القرار لتحديد الأسباب الجذرية للبطالة لدى الشباب والمستويات التي وصلت إليها تلك البطالة. ويخلص إلى أن الأشخاص الذين لا يعملون أو يدرسون في حاجة إلى مزيد من التشجيع على العودة إلى العمل من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مجرد عاطلين جدد. ومع ذلك، فإنه يوصي بإعادة توجيه برامج سوق العمل إلى الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض. كما يبين الحاجة إلى قيام مزيد من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني لجعل الشباب أقرب إلى المؤسسات المحلية القائمة.

والفروع الفنية شهدت تطورا ملحوظا في عدد الملتحقين بها من حاملي البكالوريا. ولهذا آثار واضحة على القابلية للتوظيف.

وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١٦، نشرت وزارة التعليم "الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس" بالشعار التالي: "من أجل مدرسة تونسية منصفة عالية الأداء تبني المواطن وترتقي بالوطن".<sup>(٣٢)</sup> وهذه وثيقة تأسيسية تحدد الخطوط الرئيسية لسياسة التعليم والتدريب الجديدة للسنوات المقبلة، على أساس المبادئ التي وضعها الدستور الجديد للجمهورية الثانية، وتشير إلى الخيارات الفلسفية المتعلقة بالرؤية الوطنية للتعليم والتدريب ونوع الإنسان التونسي الذي يريد البلد تدريبه وإعداده، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الدولية في ميدان التعليم والتدريب. وقد اختار الكتاب الأبيض تلخيص مختلف المشاكل التعليم في أربعة تحديات رئيسية:

(أ) ضمان الإنصاف والمساواة في الفرص في مجال التعليم؛

(ب) تحسين نوعية التدريس والتعلم؛

(ج) ضمان إدماج المدرسة في الاقتصاد والمجتمع. وهذا التكامل غائب في الوقت الراهن، وفقا لما جاء في التقرير. والدليل على ذلك العدد الكبير من الخريجين العاطلين عن العمل (انتشار التعليم القائم على المعرفة على حساب المهارات والقدرات، والتقليل من شأن التدريب المهني، وما إلى ذلك)؛

(د) تحسين إدارة النظام التعليمي التونسي. استنادا إلى الكتاب الأبيض يجب على الإصلاح أن يعالج هذين الجانبين بالمبادرة بإجراء استعراض منتظم للطريقة التي تدار بها الموارد المالية عن طريق استحداث إدارة "تشاركية"، وشفافية ومساءلة، ولكن أيضا بإجراء عملية إعادة تنظيم الإدارة المركزية والإقليمية.

٣٢ الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس - من أجل مدرسة تونسية منصفة عالية الأداء تبني المواطن وترتقي بالوطن.

## ٤.٧. العمالة

وبلغ معدل البطالة العام ١٥,٦ في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ١٥,٢ في عام ٢٠١٥.<sup>(٣٣)</sup> وأظهرت نتائج التعداد الوطني للسكان والعمالة الذي أجري في الربع الأخير من السنة السابقة أن عدد العاطلين عن العمل بلغ ٦٣٢ ٥٠٠ في الربع الثالث من العام نفسه، الأمر الذي يعني معدل بطالة ١٥,٥ في المائة. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بلغت النسبة ١٢,٥ في المائة بالنسبة للرجال و٢٣,١ في المائة للنساء. ومن ناحية أخرى، بلغ عدد العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي ٢٦٢ ٤٠٠ خلال الربع الأخير، أي معدل بطالة بنسبة ٣١,٦ في المائة. ووفقا للبنك الدولي، من بين البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضم تونس أحد أعلى معدلات الشباب الغير مندرجين في نظام التعليم أو التدريب العاطلين عن العمل (نحو ٣٣ في المائة).

وهذا النوع من الإحباط فيما يتصل بسوق العمل مرتفع بشكل خاص في المناطق الريفية في تونس، حيث يصيب أكثر من ٥٨ في المائة من الشبان و٨٥ في المائة من الشابات. وقد حدث تحسن طفيف في البيئة الحضرية التونسية حيث شمل الأمر ٤٦ في المائة من الشبان و٤٢ في المائة من الشابات.

ويقدم تقرير البنك الدولي "تذليل العقبات التي تعترض إدماج الشباب" (البنك الدولي ومركز الإدماج في البحر المتوسط، ٢٠١٤) تحليلا شاملا للعقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي. ويستند التقرير إلى بيانات كمية استنادا إلى نتائج دراسة استقصائية، وبحث نوعي متعمق، ومشاورات مباشرة مع الشباب ومقدمي الخدمات وصناع القرار لتحديد الأسباب الجذرية للانعدام العام للنشاط بين الشباب ومستويات ذلك. ويخلص إلى أن الأشخاص الذين لا يعملون أو يدرسون في حاجة إلى مزيد من التشجيع على العودة إلى العمل من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مجرد عاطلين جدد. ومع ذلك، فإنه يوصي بإعادة توجيه برامج سوق العمل إلى الشباب ذوي المستوى التعليمي

لقد بلغت البطالة بين الشباب في تونس ٣١ في المائة قبل ثورة عام ٢٠١١. أما معدل ٥ في المائة من النمو السنوي للسنوات الثلاث السابقة لتاريخ الثورة فيُخفي في الواقع الحالة الاقتصادية الصعبة جدا بالنسبة للشباب في البلد. ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، تضاعف عدد الخريجين العاطلين عن العمل في أربع سنوات فقط، من ٦٦ ٢٠٠ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٨ ١٠٠ في عام ٢٠٠٨. ولم يتمكن العديد من خريجي الجامعات، بمجرد دخول سوق العمل، من العثور على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم. وقد عانى من هذه الحالة السيئة الشباب والمجتمع التونسي بشكل عام، لا سيما أن البلد جعل من الاستثمار في التعليم ركيزة تنميته. أما الذين لا يحملون شهادات فإنّ لهم فرصا أكبر للعثور على فرص عمل، ولكن سيكون ذلك في ظروف سيئة ودون فرص للترقى. كما أن أرباب العمل غالبا ما يُمنحون عقودا قصيرة الأجل، ولا يخطرون بتوظيف شخص ما على المدى الطويل أو لأن قوانين العقود من هذا النوع صارمة جدا، ويقع الأشخاص في حالة من عدم الاستقرار.

ولا يتوقع الشباب المتعلم المزيد من فرص العمل فحسب، بل أيضا ظروفًا أفضل. ومع ذلك، كلما تحسّن المستوى التعليمي ازدادت الصعوبة في إيجاد عمل. وبلغت البطالة بين خريجي الجامعات، في كامل القوة العاملة، أكثر من ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٠ وأكثر من ٣٠ في المائة بالنسبة إلى خريجي الجامعات الشباب. وبلغ عدد العاطلين عن العمل الحاصلين على شهادات جامعية حوالي ٢٠٠ ألف في عام ٢٠١١ (مقارنة بنحو ٧٠٠ ألف عاطل عن العمل في المجموع) (الاقتصاد العالمي والتنمية، ٢٠١٣). ورغم أن معدل البطالة بينهم أقل منها بين ذوي التعليم العالي، فإنهم الأكثر بؤسا، لأنه لا يمكنهم بوجه عام إلا أن يأملوا في الحصول على وظائف غير رسمية منخفضة الأجر مع قليل من الأمان الوظيفي. وهناك حاليا ما يقرب من ٤٠ في المائة من العاطلين ينتظرون سنة على الأقل قبل العثور على عمل.

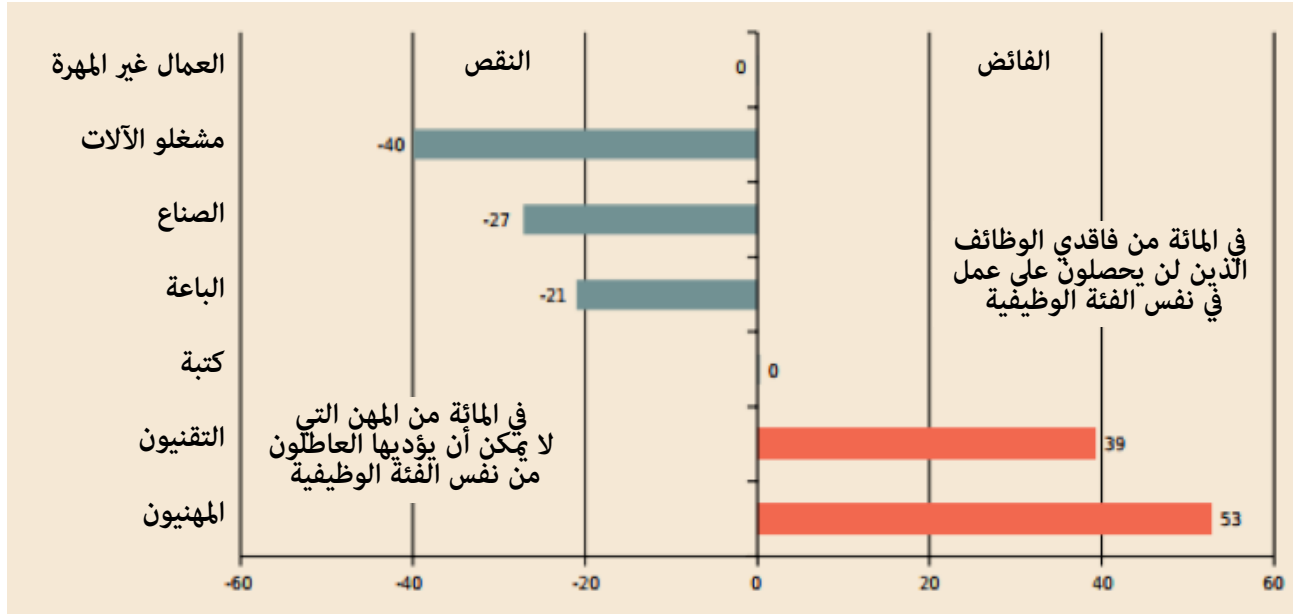
٣٣ المعهد الوطني للإحصاء، تونس.

يكشف عن اتجاه تنازلي عام على مختلف المستويات، باستثناء التعليم العالي. فعلا، إن معدل البطالة بين الشباب ذوي مستوى أعلى ارتفع بنسبة ٨,٩ نقاط من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٩ في عام ٢٠١٠. وبلغت هذه الزيادة مستوى أعلى في عام ٢٠١١، حيث بلغت ٢٩,٢ في المائة.

وفي عام ٢٠١٢، سُجِّلَ أكثر من ٦١ ألف خريج جامعي جديد في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. ولذلك يوجد اختلال كمي هيكلي.

المنخفض. كما يبين الحاجة إلى قيام مزيد من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني لجعل الشباب أقرب إلى المؤسسات المحلية القائمة. ويشكل الخريجون في العلوم الإنسانية ١٥,٩ في المائة. ويتبعهم خريجو علوم الحاسوب والوسائط المتعددة بنسبة ١٥,٦ في المائة. ولا يمثل المهندسون سوى ١٠,٤ في المائة من الخريجين. وفي البلدان المتقدمة، تعد العلاقة بين حيازة شهادة جامعية ومعدل العمالة إيجابية عموما. أما في تونس، فإن هذه العلاقة سالبة. وبالتالي، فإن تطور معدل البطالة حسب مستوى التعليم خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠

### الشكل ١٦ : النسبة المئوية للوظائف الجديدة وفاقدى الوظائف في تونس

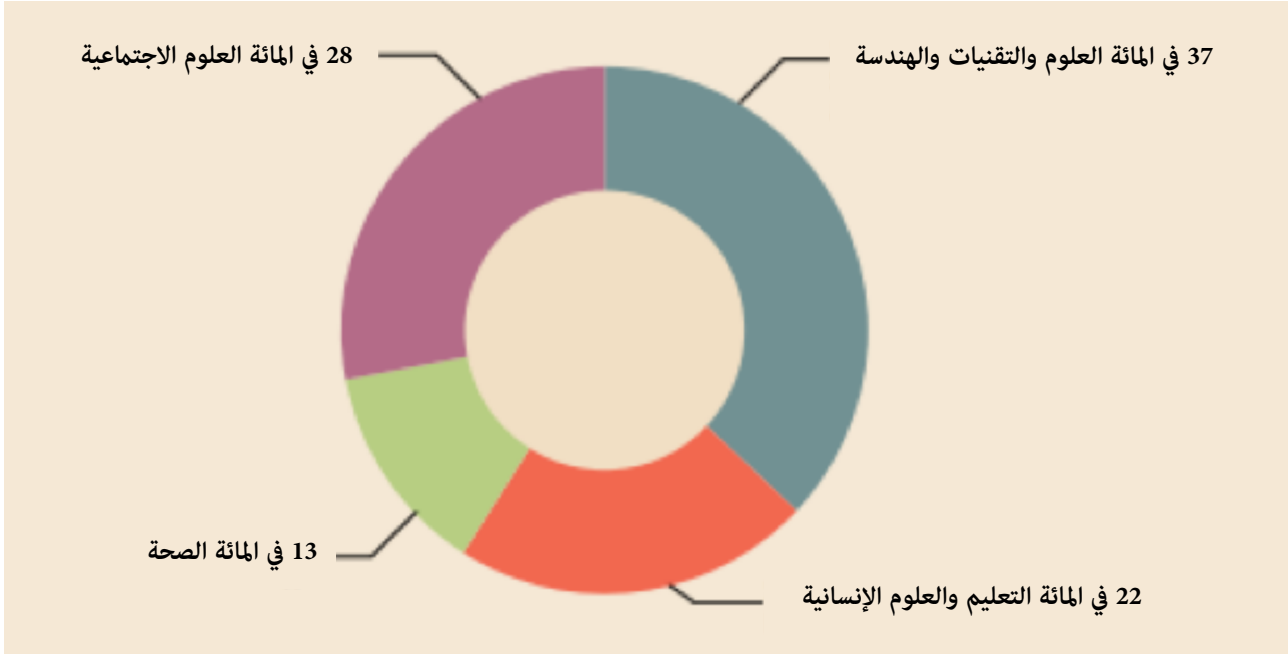


المصدر: البنك الدولي.

الثانوي هي من بين أعلى المعدلات في المنطقة. ويحتاج الشباب التونسي إلى التوجيه المهني أكثر مما يحصلون عليه في الجامعات والمدارس، بتعليم نظامي ينبغي أن يمتد خارج الفصول الدراسية ليشمل المهارات الفنية والحياتية، واللغات الأجنبية.

لقد استثمرت تونس الكثير في مجال التعليم، وهو أمر من المفروض أن يكون إيجابيا لتنمية البلد. ومع ذلك، هناك في الوقت الحاضر نقص في عدد العمال غير المهرة وشبه المهرة في تونس، بينما هناك فائض من الفنيين والمهنيين. وتعد مهارات القوى العاملة النقطة الرئيسية المثيرة للقلق في بلد تعد فيه مستويات التعليم

## الشكل ١٧ : النسب المئوية لخريجي الجامعات في تونس



وارتفعت نسبة المسجلين في التدريب المهني من ٢٧,٩ في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣,١ في عام ٢٠١١. وقد كلفت وزارة التكوين المهني والتشغيل الوكالة التونسية للتكوين المهني بتعليم الطلاب مبادئ زيادة الأعمال. ومع ذلك، فإن نظام الدعم يشمل العديد من الوزارات والوكالات، وكثيرا ما تتداخل أنشطتها، ويمكن أن تستفيد من زيادة التنسيق.

وتشمل التوصيات الرئيسية لتونس في هذا المجال وضع استراتيجية وطنية لدعم زيادة الأعمال في نظام التدريب المهني والعمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية للتنسيق فيما بينها لتحقيق النتائج المشتركة، وضع استراتيجية وطنية تحدد كيفية دعم زيادة الأعمال في نظام التدريب المهني. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الاستراتيجية الوطنية تحديد زيادة الأعمال في سياق التدريب المهني في تونس، وتحديد أدوار كل جهة من الجهات الفاعلة، وتحديد الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، ووضع مؤشرات لتتبع النتائج تتبعا جيدا.

ظهرت في السنوات الأخيرة أشكال عديدة من الإرشاد الوظيفي أكثر فأكثر بين المؤسسات التعليمية، حتى قبل التعليم العالي أو التدريب المهني، انطلاقا من المدرسة، بحيث يمكن للطلاب أن يختاروا الطريق الصحيح. وهي أشكال تفيد الطلاب أنفسهم، فضلا عن المجتمع. وتركز هذه الطريقة على استراتيجيات للمواءمة بدقة بين حالات التوظيف الفعلية في مناطق البلد المختلفة. ومن المفروض أن يلبي هذا احتياجات التلاميذ على نحو أكثر فعالية.

ويفتقر نظام التعليم والتدريب إلى المعلومات اللازمة لكي يستجيب لاحتياجات سوق العمل، بينما تفتقر هذه الأخيرة إلى القدرة على الاضطلاع بدورها في تنمية المهارات القائمة على الطلب. ولهذا الأمر أهمية خاصة في التعليم المهني والتدريب، حيث يكون دور أرباب العمل بالغ الأهمية لتكون المهارات المكتسبة ذات صلة لدخول سوق العمل. وتساعد المهارات في مجال زيادة الأعمال على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد، ويمكن لنظم التعليم المهني والتدريب أن تؤدي دورا كبيرا في مساعدة العديد من الشباب لاكتساب هذه المهارات.



## ٥٠٧. السياسات المتعلقة بالعمالة

ووفقا لما ذكره وزير التشغيل والتكوين المهني، ستمنح مزايا استثنائية للشركات التي توظف الخريجين العاطلين عن العمل. وستستفيد الشركات من منحة تدريب بقيمة ٣ آلاف دينار، بينما يحصل كل خريج يتم توظيفه على بدل ٢٠٠ دينار، تتحملها الدولة في أداء ٣٥٠ دينار فيما يتعلق بمكافآت الموظفين خلال سنة واحدة في حالة تعيينه من قبل الشركة.

وحتى عام ٢٠١٠ صنف المنتدى الاقتصادي العالمي تونس مرات عديدة باعتبارها أكثر اقتصاد تنافسي في أفريقيا، وبشّر صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي بتونس باعتبارها نموذجا للبلدان النامية الأخرى. وتملك تونس إمكانات ضخمة تشمل القوة العاملة الماهرة، وهيكل إداري مستقرا تماما، وهياكل أساسية من الطرق في جميع أنحاء البلد يمكن أن تفيد الأسواق والسياحة إلى جانب موانئ ومطارات متصلة بشكل جيد. وهي متصلة جغرافيا بشكل جيد أيضا، بجوار أوروبا مباشرة، شريكها التجاري الأكبر: ٧٨,١ في المائة من صادرات تونس ذهبت إلى الاتحاد الأوروبي، ٥٦,٩ في المائة من وارداتها جاءت منه في عام ٢٠١٥.

تمشيا مع أولويات الحكومة، يؤدي إيجاد فرص العمل وتنمية المهارات دورا بارزا في المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧ - ٢٠١١) وتدرك الحكومة أن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج متعدد القطاعات، وأنه ليست هناك حاجة فقط إلى إيجاد المزيد من فرص العمل من الاستثمارات في القطاع الخاص، بل لا بد من أن تكون أيضا فرص عمل جيدة تكفل الضمان الاجتماعي والنمو السريع في الوقت نفسه. وهذه الإصلاحات لن تأتي وحدها، لأن البلد سيحتاج أيضا إلى الاستثمار في الشباب والسياسات التعليمية، وأنظمة العمل، ونظام الحماية الاجتماعية الذي سبق ذكره وتنسيق أفضل فيما بين الجهات الفاعلة.

وقد نفذت تونس العديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال. ومن بين الهيئات والبرامج السياسية الهامة التي تعمل في مجال عمالة الشباب "الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل" المذكورة آنفا، حيث وضعت هذه الوكالة شبكة من ٨٢ جهة لتقديم الخدمات تغطي كافة المناطق؛ وكذلك البرنامج الرئاسي للشباب المنصوص عليه في المخطط الحادي عشر للتنمية، الذي يركز على ثلاث أولويات هي:

(أ) ذوو الاحتياجات الخاصة؛

(ب) التعليم وإيجاد الوظائف من خلال العمل الحر؛

(ج) تقديم الدعم لرواد الأعمال.

## الجزء الثالث : الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة

تواصل البلدان دفع الشباب إلى مستويات التعليم الثانوي والعالي بعد مرحلة التعليم الابتدائي من أجل تزويدهم بالمرونة اللازمة للتعامل مع سوق العمل المعولمة والمتغيرة. وفي حالة التصدي للبطالة المزمنة هناك حاجة إلى تغيير الموقف تجاه الشباب، وذلك باتباع نهج متكامل للتعامل مع التعليم والعمالة، ويجب أن تبادر الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لتسخير إمكانات الشباب في الاقتصاد العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١).

ولا بد من وجود سياسات تمكن الشباب من الاستفادة من المهارات المتوافرة لديها بالفعل لسوق العمل. وهو ما سيطلق العنان لإيجاد فرص العمل ويسمح للسياسات اللاحقة بإيجاد فرص تتناسب مع عالم اليوم. وبالنسبة لتعليم الشباب وعمالهم ينبغي ألا ينصب التركيز على أعداد الملتحقين، بل على الفعالية والحضور وأهمية التعليم. ولا بد لأفريقيا من مواصلة دعم الشباب من خلال تشجيعهم على غزو المستويات العليا من التعليم وبعد ذلك سوق العمل لاستخدام المعارف والمهارات المكتسبة وتحسينها. والفئات الأكثر ضعفا -مثل النساء والمعوقين والمشردين واللاجئين- محرومة بنسب متفاوتة من التعليم والعمل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعرض الفتيات للتمييز في وقت مبكر في التعليم، حيث يجري تشجيعها على مواصلة العلوم الاجتماعية والفنون بدل علوم الحياة والموضوعات الهندسية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١).

ويمكن للبلدان الأفريقية أن تتعلم من السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، تتضمن الإعلانات والاتفاقيات التي يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى معالجة عمالة الشباب إعلانَ عام ١٩٦٥ بشأن تعزيز مثل السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب؛ برنامج العمل العالمي للشباب؛ والأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد الإقليمي،

يبين هذا التقرير أن أسباب بطالة الشباب متعددة ومتراطة، فهي تتراوح بين التعليم السيئ وضعف الهيكل الحكومي لمعالجة المشاكل. وهناك العديد من البرامج الموجهة لإيجاد حلول لبطالة الشباب، ولكن الكثير منها يركز على كمية الوظائف المتاحة، وليس نوعيتها، ولا تزال نسبة كبيرة من الشباب تعمل ساعات طويلة في ظروف عمل سيئة وبأجر زهيد، لا سيما في القطاع غير الرسمي.

وتعطينا التقارير المتعددة الصادرة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف فكرة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشباب الأفريقي خلال فترات التراجع الاقتصادي وإعادة الهيكلة. وبسبب غياب الدعم المؤسسي (مثل الرعاية الصحية والتعليم) والتهميش الاجتماعي، يعد الشباب في أفريقيا المعاصرة موردا غير مستغل يواجه العديد من المشاكل الهيكلية التي تصب في حلقة مفرغة من الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويعود انعدام الدعم المؤسسي جزئيا إلى عدم كفاية التخطيط والتمويل للبرامج الحكومية الرامية إلى التخفيف من الضغوط الاقتصادية على الشباب العاطل عن العمل. ويشمل ذلك تعديل المناهج الدراسية لتزويد الشباب بالمهارات العملية التي يتعين استخدامها في التوظيف و/أو توفير الخدمات العامة الأساسية.

ولا بد من النظر إلى رابطة الشباب والتعليم والعمالة في أفريقيا في الاقتصاد العالمي من منظور أن الحصول على التعليم هو الشرط المسبق للحد من الفقر وتحقيق الاستقرار السياسي والسلام والأمن، والتنمية المستدامة. ورغم التركيز الكبير وما أحرز من تقدم من حيث جعل التعليم وعمالة الشباب أولوية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، فإن هذه الابتكارات لم تُدرج بعد في خطط الاقتصاد الكلي وأنشطته. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن

فرص العمل اللائق للشباب هو أيضا أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: ذلك أن شباب اليوم هم أولياء أطفال المستقبل وعليهم ستتوقف حالتهم وتعليمهم، وهو ما يؤدي إلى سلسلة من النتائج حسب الإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر. وهناك حاجة إلى رابط بين سياسات العمالة والاحتياجات الإنمائية، وهو أمر بالغ الأهمية. ولا بد من إدماج عمالة الشباب في برامج التنمية الوطنية الشاملة وأن تكون جزءا في وضع سياسات جديدة.

ويمكننا تقديم بعض التوصيات الرئيسية التي يمكن أن تستخدم في جميع البلدان التي جرى تحليلها عموما. وفيما يلي بعض مجالات الاستثمار الرئيسية:

(أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة حياتنا بسرعة، والطريقة التي نؤدي بها أعمالنا، والحصول على المعلومات والخدمات، وهو ما يحفز الاقتصاد العالمي. ويمكن للشباب العاطل عن العمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاكتشاف فرص العمل فيوظف في الوظائف الجديدة التي تنشأ من خلال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمن أحد استخداماتها في توفير الخدمات على شبكة الإنترنت للتنسيق الوظيفي عن طريق مكاتب العمل الإلكترونية في دائرة التوظيف العامة أو غيرها من وكالات التنسيق. وتفتح ما تتيحه من شفافية إمكانيات للبحث عن المعلومات بدقة.

ويمكن لهذه التكنولوجيات التي تتخذ شكل مراكز اتصال عن بعد، لا سيما على مستوى الريف، أن تكون بمثابة نقطة محورية للربط المجتمعي، وبناء القدرات المحلية، وتطوير المحتوى والاتصالات، وكذلك بوصفها مراكز للتطبيقات، مثل التعليم عن بعد، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتمكين الشباب. ويمكن أن توفر مراكز الاتصال عن بعد فرصة لاستخدام هذه التكنولوجيات لأغراض تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك مرافقها الخاصة.

يعد ميثاق الشباب الأفريقي ومنتدى التنمية الأفريقيان الخامس والسابع أمرا مفيدا. وعلى الصعيد الوطني، يمكن إدخال تحسينات على الأساس الثابت للمجلس الوطني للشباب ووزارة الشباب الموجودة في العديد من البلدان الأفريقية. ولا بد من إدراج هذه النهج في نهج واحد للنجاح في تناول قضايا التعليم وعمالة الشباب. ولتحقيق ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى إدماج هذه السياسات في سياساتها الاقتصادية الكلية للتعامل مع الحواجز القائمة في سوق العمل التي تجعل جميع المبادرات السابقة ناجحة.

وتقدم دراسة نيرانجحان سارانجي للعلاقة بين "النمو الاقتصادي والعمالة والفقر وعدم المساواة" في الاقتصادات النامية في المنطقة العربية شرحا للعوامل التي تؤثر على عملية الحد من الفقر وتحقيق تكافؤ القوة الشرائية. وتكشف البيانات والاستنتاجات العوامل التي يتعين النظر فيها عند تقييم الأساليب لتحسين نوعية النمو الاقتصادي. ويلاحظ سارانجي تباينا بين النمو الاقتصادي الكمي والنوعي، لأنه من الواضح بشكل خاص في المنطقة العربية أن النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي لا ترتبط بزيادة نصيب الفرد من الدخل. فقد كانت هناك زيادة في الفقر على النحو الذي يحدده خط الفقر الدولي المحدد عند ١,٢٥ دولار من تكافؤ القوة الشرائية (سارانجي، ٢٠١٥). ويجب النظر أيضا في الآثار المترتبة عن الاندماج في النظام التجاري الدولي والأسواق الدولية، وعن الكيفية التي أصبح يشكل بها ذلك هذه الاقتصادات.

وإذا ما رغب بلد ما في تحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية، فإن تصديه للبطالة بين الشباب أمر بالغ الأهمية للتغلب على الفقر واستعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأن الأضرار الجانبية المذكورة، مثل دخول الشباب عالم الجريمة، والمخدرات، وما إلى ذلك بسبب عدم الحصول على وظيفة أو العمالة الناقصة، يسبب الإحباط من عدم القدرة على إطعام أسرهم، وهو ما يؤدي حتى إلى عواقب مدمرة أكثر. وهذا يعني أن إيجاد

والمعوقات الرئيسية لريادة الأعمال ذات طابع تنظيمي، بما في ذلك شروط التسجيل التنظيمية وتكاليف الإدارة والامتثال، وغلق الشركة، وضعف الهياكل الأساسية لممارسة الأعمال التجارية، والحصول على رأس المال.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع غير الرسمي في البلدان الأفريقية، فإن المصدر الأكثر احتمالا سيكون التمويل المتناهي الصغر والقطاع المالي غير الرسمي.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للحكومات أن تستثمر في تعليم الشباب مهارات القيادة والإدارة التي يحتاجونها ليصبحوا مبتكرين ورواد أعمال: التواصل، والعمل الجماعي، وصنع القرار، والمهارات التنظيمية والثقة بالنفس. ولا بد لها من النظر في اتباع نهج مبتكرة مثل تشجيع العمل الحر (المؤسسات الصغرى) من خلال دعم برامج ريادة الأعمال واعتماد التدريب المحدد الهدف ومساعدة الشباب، بما في ذلك تقييم مقترحات الأعمال التجارية، والحصول على المعلومات التقنية، والتسويق وغيرها من مهارات الأعمال التجارية، مثل إعداد طلبات القروض.

ومن أهم المزايا الاجتماعية لريادة الأعمال هو إظهار أثر النهج النشط، الأمر الذي يساعد في معالجة مشكلات التبعية والسلبية المتعلقة بالأشكال التقليدية للرفاه. وتتيح ريادة الأعمال بدائل للمحرومين في التيار الرئيسي للاقتصاد، مثل النساء والشباب.

(د) صناعة التمويل البالغ الصغر:

يكتسي التمويل البالغ الصغر أهمية أكبر للحد من الفقر في العديد من البلدان الأفريقية. فمقدمو هذا التمويل يأملون في معالجة أزمة بطالة الشباب مباشرة عن طريق الشباب أنفسهم، من خلال تعزيز إنشاء الشركات التي يقودها الشباب والتمكين للعمل الحر. ولا يكمن الاهتمام بما يَعد به التمويل البالغ الصغر من أثر على الحد من الفقر فقط، بل أيضا بمساهمته المحتملة في حفز التنمية الريفية وتحقيق إعادة توزيع الدخل.

وتعتبر شبكة الإنترنت عالما جديدا من الفرص لعمالة الشباب. فعن طريق شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"لينكد إن" أخذ الشباب يتكيف مع جهات التوظيف والمتطوعين في مجال التدريب وغيرها من أشكال التنسيب. وقد ساهمت شبكة الإنترنت في إعادة تحديد الأشكال التقليدية للاتصال.

(ب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أثبت تطور هذا القطاع أنه يمكن أن يحد من الفقر وعدم المساواة (التوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي يساعد على الحد من المشاكل المرتبطة بالتفاوت في توزيع الدخل)، باعتباره محركا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. والميزة الرئيسية لهذه المؤسسات هي أنها تعمل انطلاقا من أسواق زراعية بسيطة إلى الأسواق ذات الصلة بالصناعية، بمستوى منخفض من الاستثمار لكل وظيفة مقارنة بالشركات الكبيرة. وبما أنها توظف الشباب في الغالب، فهي تساعد على تعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروفهم المعيشية. وينبغي تدريب الشباب على كيفية إدارة شركاتهم الصغيرة وأعمالهم التجارية.

ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي جهة التوظيف الرئيسية اليوم بنسبة ٣٣ في المائة من الوظائف التي أنشئت على مدى السنوات العشر الأخيرة. وهذا يعني أن الشركات الكبيرة لم تُعد تشكل مصادر رئيسية لمزيد من التوظيف وأنه من الضروري إعداد الشباب لثقافة ريادة الأعمال. وهذا يقودنا إلى توصية أخرى: ريادة الأعمال.

(ج) تعزيز ريادة الأعمال

تدعو الدراسات الحديثة إلى ريادة الأعمال لحل مشكلة البطالة بين الشباب، معتقدة بأنها ستكافئ الابتكار والإبداع. ومع ذلك، فإن هذا يحتاج إلى هيكل وإطار إداري جيد لكي يتسنى للشباب إيجاد فرص عمل جديدة، ومن شأن ذلك أيضا أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية عن طريق الابتكار المستدام.

(النساء)، أو قد يكون طبيعة القطاع، مثل تركيز العمل كثيف العمالة. وينبغي أيضا تعزيز الشراكات لصالح الفقراء من خلال تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين (الأفراد والمؤسسات) التي يمكن أن تدعم التدخلات السياسية التي تكون في صالح التجمعات الفقراء.

(و) الصناعة التقليدية:

تعد الصناعة التقليدية إحدى الصناعات الأسرع نموا في البلدان الأفريقية، ويمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنمية هذه البلدان إذا ما مُنحت الدعم المناسب.

فالمغرب على سبيل المثال لديه تقليد في مجال الحرف اليدوية يعود إلى قرون خلت. فقد اشتهر منذ وقت طويل بالصنعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، ساعدت صناعة السياحة المزدهرة في البلد على انتشار هذه السمعة. وميزة الصناعة التقليدية أنها تتكون في معظمها من مواد خام منتجة محليا، ومن ثم يسهل الحصول إليها. وتواجه الصناعة تحديات كثيرة -دخول الأسواق، واستراتيجيات التسويق، وتنقل الحرف والأشخاص، والمعايير، واستدامة الإنتاج- يجب معالجتها لجني الفوائد التي يمكن أن تأتي من خلال تطوير الصناعة التقليدية في أفريقيا.

ويمكن لتعزيز تطوير الحرف لأسواق التصدير أن يوجد فرص عمل في المناطق الريفية. بيد أن الحفاظ على الثقافة التقليدية كثيرا ما يُهمل في هذا المسعى. وهذا بدوره يؤثر على سبل عيش الحرفيين وأسرهم، ويتجاهل إمكانات التصدير القائمة على مرجعية ثقافية قوية. وفي كثير من الأحيان لا يكون منتجو الحرف اليدوية على دراية بفرص التصدير بسبب الافتقار إلى جهات تواصل. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما لا يكون الحرفيون منظمين جيدا بما يكفي لتحقيق قدراتهم المحتملة للإنتاج، وغالبا ما لا تكون جودة المنتجات عالية بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية.

ومن الإنصاف الاعتقاد أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تمنح الحرف اليدوية إعفاء ضريبيا وحرية الحركة؛ إنشاء مراكز معلومات تجارية حيث يمكن للمنتجين الحرفيين

وتستجيب هذه الصناعة لأزمة البطالة بين الشباب عن طريق وضع سبل مبتكرة لتوسيع نطاق خدمات متكاملة للتمويل البالغ الصغر (الادخار والقروض والتحويلات النقدية) والخدمات غير المالية (التثقيف الصحي والتدريب في مجال الشركات) للشباب بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

ويمكن أن يزيد التمويل البالغ الصغر من عدد الأسر ذات الدخل المنخفض والأفراد الذين يحصلون على تمويل لأنشطتهم الإنمائية، وتحسين توزيع القروض المقدمة إلى المناطق الريفية.

(هـ) تجمعات صناعية لصالح الفقراء:

تكمّن إحدى أدوات السياسة العامة لتعزيز إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الفقراء في تنمية التجمعات الصناعية. وينطوي تكوين التجمعات على المنافع التي تتأتى من التكتل ويعزز الكفاءة الجماعية، وهو ما يتيح للشركات الأصغر حجما الوصول إلى الأسواق من خلال تقسيم العمل. ويمكن لوفورات الحجم والنطاق أن تسمح للشركات الفردية الصغيرة بالبقاء قائمة، وذلك بالتخصص في مهام محددة في إطار عملية الإنتاج والحصول على المهارات المتخصصة والخدمات والمدخلات المقدمة من داخل التجمع.

وتتم المساهمة في الحد من الفقر من خلال تجمّع العمالة والدخل، لا سيما في التجمعات المناصرة للفقراء. ويشمل أثر هذه التجمعات على الفقر معالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والضعف والتمكين والمشاركة بالنسبة للفقراء والفئات الفقيرة. غير أن تحقيق نتائج لصالح الفقراء قد لا يتأتى بالضرورة من إنشاء التجمعات دون أشكال أخرى من التدخلات السياسية. وتتطلب الاستراتيجية التي تركز على الفقر اهتماما أقوى بالأشخاص داخل التجمعات، ألا وهم أرباب الأعمال والعاملون في الأسر المعيشية والمجتمع المحلي الأوسع.

وينبغي للبلدان الأفريقية تحديد التجمعات التي تضم نسبة عالية من الأسر المعيشية الفقيرة. ويمكن أن يتعلق الأمر بطبيعة العمالة (ضعف العمال غير المهرة والشباب



(ح) القطاع الخاص والحد من الفقر:

يمكن لاستثمارات القطاع الخاص إيجاد فرص عمل وتحسين الإنتاجية وتشجيع الابتكار. وحتى يستفيد الفقراء لا بد لهذه الوظائف المحتملة أن تكون تلك التي تستفيد مما لديهم من مهارات ومواهب يقدمونها. ويمكن لهذا القطاع المشاركة من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية التي تعود بالفائدة على الفقراء.

ويعد تطوير قطاع خاص قوي ودينامي أمرا بالغ الأهمية لنمو اقتصادي سريع وطويل المدى وهو ضروري للحد من الفقر. ويجب على البلدان الأفريقية تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات؛ ووجود إطار تنظيمي فعال أمرٌ أساسي أيضا. ويمكن للقطاع الخاص الحد من الفقر عن طريق اعتماد ممارسات تجارية أخلاقية، وتوفير فرص العمل للفقراء، ومن خلال الآثار الإيجابية غير المباشرة على سياسات الاقتصاد الكلي وتطوير الأعمال. ويمكن للفاعلين الخواص أن يوفروا الهياكل الأساسية والخدمات العامة والمشاريع التي تستهدف الفقراء من خلال آليات مختلفة بما في ذلك الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وينبغي أن تضع البلدان الأفريقية برامج قصيرة الأجل لدعم ريادة الأعمال في المناهج التعليمية، بحيث تشمل جميع المستويات من المدرسة الابتدائية إلى التعليم العالي في سبيل تعزيز روح المبادرة والمعارف. وينبغي وضع برامج تنمية قدرات للقطاع الخاص لتمكينه من المشاركة النشطة في الإصلاحات اللازمة.

التعرّف مسبقا على متطلبات الاستيراد في كل بلد من البلدان؛ تنظيم معارض تجارية للحرف اليدوية، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز القطاع وبناء ثقة المنتجين ليدركوا أنه يمكنهم أم يكسبوا عيشهم بتجارتهم.

(ز) السياحة؛

هذه الصناعة في المغرب متطورة جدا، بوجود صناعة سياحية قوية تركز على الساحل والثقافة والتاريخ، وهو ما يمكن أن يستفيد من السياحة المراعية لمصالح الفقراء، وهو نهج محدد للقطاع الذي يهدف إلى زيادة الفوائد الصافية للفقراء من السياحة، وضمان مساهمة نمو السياحة في الحد من الفقر. وهذه الصناعة هي ثاني أكبر مصدر للإيرادات من العملة الأجنبية في المغرب بعد صناعة الفوسفات. وتستثمر حكومة المغرب في تطويرها. وقد رُوّجت حملةً تسويق كبيرةً، ترعاها الحكومة لاجتذاب السياح، للمغرب باعتباره مكانا رخيصة وغريبا وآمنا للسياح الأوروبيين. وإذا أخذ نهج آخر بهذا واستفاد منه، فإنه سيقدم مساهمات وحوافز من أجل حفظ الطبيعية والثقافة، فضلا عن الفرص المتاحة للمجتمعات المحلية لكسب الرزق. ويمكن للسياحة القائمة على المجتمعات المحلية إيجاد فرص عمل وطائفة واسعة من الفرص في ريادة الأعمال لأناس من شتى الخلفيات والمهارات والخبرات.

وغالبا ما تكون المجتمعات الفقيرة غنية بالموارد الطبيعية: المناظر الخلابة والمناخ والثقافة والحياة البرية. وترتبط السياحة القائمة على المجتمعات المحلية ارتباطا وثيقا بالسياحة البيئية، وتُعتبر أداة لحفظ الموارد الطبيعية والثقافية والتنمية المجتمعية. وإذا ما تم حشد المجتمعات المحلية للعمل على ما تملكه، فإنه يمكنها أن توفر الخدمات المقدمة للزوار، وتعمل بمثابة كأدلة سياحية رسمية والمشاركة في الأنشطة العامة. ولا بد من تعزيز الروابط القائمة بين السياحة والأنشطة الأخرى المُضيفة للقيمة، بما في ذلك الحرف التقليدية والصناعات الثقافية.

- Abdul-Wahab, A. (2013). Nominations for Constitutional Commission to open.
- Adewale, A. R. (2009). African youth in the globalised world: Challenges and prospects of reducing entrepreneurial gains of globalization. Universitatii Bucuresti. *Analele Seria Stiinte Economice si Administrative*, vol. 3, No. 3, pp. 21-3.
- AfDB (2012). *Libya: African Economic Outlook*.
- (2013). "Analyse du Systeme d'education et de formation au Maroc ». 2013.
- AfDB, OECD and UNDP (2012). *African Economic Outlook. Government action to promote youth employment: A poor track record*. In *Youth Employment (Section 6, Promoting Youth Employment)*. Available at [www.africaneconomicoutlook.org/en/in-depth/Youth\\_Employment](http://www.africaneconomicoutlook.org/en/in-depth/Youth_Employment) (accessed 24 September 2018).
- AfDB, OECD, UNDP and ECA (2012). *Sudan 2012 Youth Unemployment Briefing*. Available at [www.youthpolicy.org/national/Sudan\\_2012\\_Youth\\_Unemployment\\_Briefing.pdf](http://www.youthpolicy.org/national/Sudan_2012_Youth_Unemployment_Briefing.pdf) (accessed 26 September 2018).
- (2016). *The bank group's strategy for jobs for youth in Africa, 2025-2016*. Abidjan: African Development Bank.
- Akira, M. (2014). *Designing Youth Employment Policies in Egypt*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Al-Ageli, A. (2012). *Youth Unemployment in Libya: a structural solution is needed*. 12 December.
- Al Jazeera (2011, February 14). *Timeline: Egypt's revolution*. Retrieved from <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/201112515334871490/01/2011.html>
- Ali, S. *Morocco launches national youth debate*. Magharebia. 2012.
- All in School (n.d.). *MENA Out of School Children Initiative – Sudan*. Available at [www.oosci-mena.org/sudan](http://www.oosci-mena.org/sudan) (accessed 26 September 2018).
- Alters, S.M. (2013). *The Causes of Poverty and the Search for Solutions*. Information Plus Reference Series. *World Poverty (2012 ed.)*. Detroit: Gale.
- Amal Nagah Elbeshbishi. *Employment and entrepreneurship, political inclusion and education as interlinked factors to enhance sustainable development - the case of youth in Morocco*. 2017.
- Pro-poor Employment Opportunities in Africa with Special Reference to Youth*. 2017.
- Anyanwu, J.C. (2013). *Characteristics and macroeconomic determinants of youth employment in Africa*. *African Development Review*, vol. 25, No. 2, pp. 129-107.
- (2016). *Analysis of gender equality in youth employment in Africa*. *African Development Review*, vol. 28, No. 4, pp. 415-397.
- Anyidoho, N. A., and others (2012). *Young people and policy narratives in sub-Saharan Africa*. Available at [www.future-agricultures.org/search-documents/research-and-analysis/working-papers/-1545young-people-and-policy-narratives-in-sub-saharan-africa/file](http://www.future-agricultures.org/search-documents/research-and-analysis/working-papers/-1545young-people-and-policy-narratives-in-sub-saharan-africa/file).
- Arab Republic of Egypt (2012). *Financial Statement of State's General Budget for Fiscal Year 2013/2012*. Available at [http://www.youthpolicy.org/wp-content/uploads/library/2012\\_Egypt\\_Financial\\_Statement\\_Eng.pdf](http://www.youthpolicy.org/wp-content/uploads/library/2012_Egypt_Financial_Statement_Eng.pdf) (accessed 25 September 2018).
- Assaad, R. and Levison, D. (2013). *Employment for youth – A growing challenge for the global economy*, pp. 79-1. Available at <http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/06/2013/Assaad-Levison-Global-Youth-Employment-Challenge-Edited-June5-.pdf>.

- Aster, R. (2007). Creating employment opportunities and improving employability – The role and contribution of local partnerships. Retrieved from OECD.org: <https://www.oecd.org/employment/leed/39985486.pdf>
- Barsoum, G. (2015). Striving for job security. *The International Journal of Sociology and Social Policy*, Vol.358-340 ,(6/5) 35.
- BBC News. Morocco protesters demand political change. 2012
- BBC News – Africa. (2011). Libya: The fall of Gaddafi.
- Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index (BTI) 2016. Algeria Country Report.
- Bhaduri, A. B., and Moughari, Z. K. (2015). Fight against unemployment: Rethinking public works programmes. *Real-World Economics Review*, No. 72, pp. 185–174.
- Blaise, L. (2017, July 9). NYTimes.com. Retrieved from Self-immolation, Catalyst of the Arab Spring, Is now a grim trend: <https://www.nytimes.com/09/07/2017/world/africa/self-immolation-catalyst-of-the-arab-spring-is-now-a-grim-trend.html?emc=eta1>
- Boukhars, A. (2016, February 11). Mauritania’s Precarious Stability and Islamist Undercurrent. Retrieved from <http://carnegieendowment.org/11/02/2016/mauritania-s-precarious-stability-and-islamist-undercurrent-pub62730->
- British Council, International Guide to Qualifications in Education, 1996.
- (2013). The revolutionary promise: Youth perceptions in Egypt, Libya and Tunisia.
- British Council Press Release. 18 Dec. 2003. “British Council Signs Major Agreement with Libya.”
- British Youth Council. (2012). Our work in 2012.
- Bush, R. (2008). Africa and globalisation: Ray Bush unpicks the rhetoric of neoliberal modernization. *African Studies Bulletin*, 43-32 ,70.
- CERED. Famille au Maroc. Les réseaux de solidarité familiale, une analyse de l’Enquête Nationale sur la Famille de 1995.
- Chigunta, F. (2002, July 12). The Socio-Economic Situation of Youth in Africa: Problems, Prospects, and Options. Retrieved from docsford.com: <http://www.docsford.com/document/4374195>
- C.N.E.S. Rapport National sur le Développement Humain 2015-2013
- Central Intelligence Agency (2016). World Fact book 2016. Libya.
- (2017a). Egypt. Available at <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html> (accessed 25 September 2018).
- (2017b). Mauritania. Retrieved from The World Factbook. Available at [https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/print\\_mr.html](https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/print_mr.html).
- (2017c). Sudan. Available at <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html>.
- (n.d.). Field Listing: Literacy--Egypt. Retrieved September 2017 ,17, from CIA World Fact Book: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2103.html>
- Cornia, G. A., Jolly, R., & Stewart, F. (1987). Adjustment with a Human Face: Protecting the vulnerable and promoting growth, Vol 1. Oxford: Oxford University Press.
- Council of Europe. Morocco Neighborhood Cooperation Priorities Interim implementation report. 2013.
- Daly, H. E. (1997). Beyond Growth: The Economics of Sustainable Development. Boston, MA: Beacon Press.
- DESA (2004). United Nations Department of Economic and Social Affairs. Meeting Report. Youth and Employment in Post-Conflict Arab Countries. Meeting. Retrieved from www.un.org: <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/workshops/Beirut-DraftReport.pdf>.

- (2015). World Population Prospects: Key Findings and Advance Tables. Retrieved from UN Department of Economic and Social Affairs: [https://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/Files/Key\\_Findings\\_WPP\\_2015.pdf](https://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/Files/Key_Findings_WPP_2015.pdf).
- Dietrich, H. (2012). Youth unemployment in Europe: Theoretical considerations and empirical findings. Berlin, Germany: Friedrich-Ebert-Stiftung.
- Dodson, L., Albelda, R., Coronado, D., & Mtshall, M. (2012, October 1). How youth are put at risk by parents' low-wage jobs. Retrieved from Center for Social Policy Publications: [http://scholarworks.umb.edu/csp\\_pubs/68](http://scholarworks.umb.edu/csp_pubs/68)
- Dynamique urbaine et développement rural au Maroc - HCP. Avant-propos. 2014
- Easterly, W. (2001, February). The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform 1998-1980. Retrieved from WorldBank.org: [http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/1107449512766-469232/The\\_Lost\\_Decades.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/1107449512766-469232/The_Lost_Decades.pdf)
- ECA (2005). Youth, education, skills and employment. Addis Ababa: ECA.
- (2009). ICPD at 15 African Regional Review: Major Findings [Review of ICPD and the Millennium Development Goals: Working as One]. Addis Ababa: ECA.
- (2010). Youth in Africa: Education and Employment. Fact sheet. Addis Ababa: ECA.
- (2011). Africa youth report: Addressing the youth education and employment nexus in the new global economy. Addis Ababa: ECA.
- (2013). *The Africa youth expert group meeting report: The creative economy as a new development pathway for youth employment in Africa*. Addis Ababa: ECA.
- ECA Office for North Africa (2013). Being young in the Maghreb 2013. Available at [https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/being\\_young\\_in\\_the\\_maghreb.pdf](https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/being_young_in_the_maghreb.pdf) (accessed 24 September 2018).
- El Gundy, Z. (2012, July 7). UPDATED: Revolution Youth Coalition disband with end of Egypt's 'transitional phase'. Retrieved from aham.org: <http://english.aham.org.eg/NewsContent/46988/64/1/Egypt/Politics-/UPDATED-Revolution-Youth-Coalition-disband-with-en.aspx>
- El-Hawat, A. (2003). African Higher Education: An International Reference Handbook.
- El-Hennawy, N. (2012). The Brothers of the Cabinet. Egypt Independent. 12 August. Available at [egyptindependent.com/](http://egyptindependent.com/): <http://www.egyptindependent.com/brothers-cabinet>
- Encyclopaedia Britannica. (2014). Jasmine Revolution.
- Esipova, N., Marlar, J., & Ray, J. (2010). Employed or not, many young people desire to migrate; Service, Job status does make a difference for youth in Middle East and North Africa. Retrieved from Gallup Poll News: <http://uk.gallup.com/content/?CI=18313>
- ETF (2014). Labor Market and Employment Policy in Libya.
- (2015). Working Together, Learning for Life. Algeria country Strategy Paper 2020-2017.
- Étude OCEMO. Formation et emploi des jeunes dans les pays méditerranéens Yusuf Kocoglu Lead, université de Toulon Rapport commandité par l'OCEMO dans le cadre du programme MedNC Décembre 2014
- Euromed Youth Programme. (2009). Studies on Youth Policies in the Mediterranean Partner Countries. Tunisia.
- Euromed. (2013). Youth Work in Tunisia after the Revolution.
- European Commission Trade Policy in Tunisia.
- European Union & Euromed. (2009). Studies on Youth Policies in the Mediterranean Partner Countries Algeria.

- Fallon, P. R. (1987). *Labor Markets in Sudan: Their Structure and Implications for Macroeconomic Adjustment*. Washington, DC: The World Bank.
- Faulkner, D., Loewald, C., & Makrelov, K. (2013). *Achieving higher growth and employment: Policy options for South Africa* (). Pretoria: South African Reserve Bank.
- Finance Bill 2014. *Project de Loi de Finances 2014*.
- Floris, S. *Studies on Youth Policies in the Mediterranean: Morocco.2009*
- Fox, L., & Thomas, A. (2016). *Africa's Got Work to Do: A Diagnostic of Youth Employment Challenges in Sub-Saharan Africa*. *Journal of African Economies*, Vol. 25 (suppl36-16 ),(1.
- Freedom House (2010). *Women's Rights in the Middle East and North Africa 2010*.
- French Embassy in Morocco, 2014
- Gereffi, G., & Sturgeon, T. J. (2004). *Globalization, employment, and economic development: A briefing paper*. Rockport, Massachusetts: Sloan Workshop Series in Industry Studies.
- Ghalal, A. (2005, February 22). "Profile: Viewpoints among youth in Cairo about employment opportunities and democracy in Egypt." *All Things Considered*, . (R. Siegel, Interviewer)
- GIZ. (2013). *Libya – Building the Future with Youth. Challenges foreducationandemployability*.
- Global Economy and Development (2013). *Working Paper 57. Mongi Boughzala Youth Employment and Economic Transition in Tunisia*.
- Global Partnership for Education (2016). *Mauritania*. 14 October. Available at <http://www.globalpartnership.org/country/mauritania> (accessed 25 September 2018).
- Government of Algeria. (1966). *Penal Code of Algeria*.
- (1974). *National Service Code of 1974*
- Government of Egypt. (2015, March 13). *Egypt's Economic Development Strategy*. Retrieved from [egyptembassy.net: http://www.egyptembassy.net/media/EEDCBrochureBig1.pdf](http://www.egyptembassy.net/media/EEDCBrochureBig1.pdf)
- Government of Morocco. (2011). *Morocco: Text of the Constitution*.
- Government of Tunisia. (2005). *Penal Code of Tunisia*.
- Handoussa, H. (2010). *Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future*. Retrieved from [youthpolicy.org: http://www.youthpolicy.org/library/wp-content/uploads/library/2010\\_Egypt\\_Human\\_Report\\_eng.pdf](http://www.youthpolicy.org/library/wp-content/uploads/library/2010_Egypt_Human_Report_eng.pdf)
- Hanley D. & Mayfield B. 2001. "Libya Invests in its People." *Washington Report on Middle Eastern Affairs*. Vol. 20, Issue 2 (March).
- ICGLR Levy Mwanawasa Regional Centre for Democracy and Good Governance. (2014, July). *International Conference on the Great Lakes Region Youth Unemployment in Kenya, Rwanda, South Sudan, Sudan, Tanzania, Uganda and Zambia: A challenge for the States and Societies*. Retrieved from [icglr-lmrc.org: http://www.icglr-lmrc.org/images/documents/LMRC-2014Youth\\_per\\_cent20Unemployment7-per\\_cent20Countries.pdf](http://www.icglr-lmrc.org/images/documents/LMRC-2014Youth_per_cent20Unemployment7-per_cent20Countries.pdf)
- ILO. (1981). *NATLEX: Sudan*. Retrieved from [ilo.org: http://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p\\_lang=en&p\\_isn=11272](http://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=11272)
- (2010, June 15). *ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work*. Retrieved from [ilo.org: http://www.ilo.org/declaration/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/declaration/lang--en/index.htm)
- (2012a). *Youth Employment Interventions in Africa: A Mapping Report of the Employment and Labour Sub-Cluster of the Regional Coordination Mechanism (RCM) for Africa*. Addis Ababa, Ethiopia.
- (2012b). *The Call for Action on the Youth Employment Crisis: Technical Cooperation Portfolio*. Africa. Libya.



- (n.d.). Unemployment rate: Introduction. Retrieved from ilo.org: [http://www.ilo.org/ilo-stat-files/Documents/description\\_UR\\_EN.pdf](http://www.ilo.org/ilo-stat-files/Documents/description_UR_EN.pdf)
- ILO and Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Cairo (2012). Working Children in Egypt: Results of the 2010 National Child Labour Survey. Available at [www.ilo.org/ipecc/Informationresources/WCMS\\_IPEC\\_PUB\\_21017/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/ipecc/Informationresources/WCMS_IPEC_PUB_21017/lang--en/index.htm) (accessed 25 September 2018).
- Innovations in Civic Participation. (2017). Egypt. Retrieved from icicp.org: <http://www.icicp.org/resource-library/icp-publications/global-youth-service-database/africa2-/north-africa/egypt/>
- INS Enquête Micro Entreprises Tunis
- Institutional Constitutional Law Project. (1994, May 29). Algeria Constitution.
- International Monetary Fund (IMF) Country Report No. 127/16
- (2007). Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? Kangni Kpodar
- (2016, June 2). Press Release: IMF Staff Completes 2016 Article IV Mission to Sudan. Retrieved from imf.org: <http://www.imf.org/en/News/Articles/49/01/14/09/2015/pr16261>
- IRIN News. (2008, February 1). Fears of rising religious extremism in tolerant democracy. Retrieved from irinnews.org: <http://www.irinnews.org/report/76536/mauritania-fears-rising-religious-extremism-tolerant-democracy>
- Jalata, G. G. (2014). Challenges and opportunities of youth in Africa. *US-China Foreign Language*, 542-537 ,(6)12.
- Joffé, G. (2009). Political dynamics in North Africa. *International Affairs*, 949-931 ,(5)85.
- Kaufman, S. July 2004 ,2. "Libyan Delegation Seeks Renewed US Academic Exchanges."
- LaGraffe, D. (2012). The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security, and The Arab Spring. *Journal of Strategic Security*, 80-65.
- Lancaster, P. (2009 December). Arab Knowledge Report 2009: The way forward. The Middle East.
- Le Monde. Ruth Grosrichard : "L'école au Maroc : réintroduire le français ne suffira pas à sortir de la spirale de l'échec".
- Libya National Transitional Council. (2011). The Constitutional Declaration.
- Libyan National Commission for Education, Culture and Science. 2001. "The Development of Education in the Great Jamahiriya" A national report presented to the International Conference on Education, Session 46, Geneva.
- Lufumpa, C. L., Murinde, V., Ncube, M., Ngaruko, F., Nwachuku, T., and Vencatachellum, D. (2011). Enhancing capacity for youth employment in Africa: Some emerging lessons. *Africa Capacity Development*, 5-1 ,(2)2.
- McCowan, T. (2014). Understanding graduate employability in Sub-Saharan Africa. *Going Global 2014*, Retrieved from British Council .org: [https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/graduate\\_employability\\_in\\_ssa\\_final-web.pdf](https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/graduate_employability_in_ssa_final-web.pdf)
- Ministère Algérien de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique. Algeria.
- Ministère Algérien de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme. Guide pour une meilleure réinsertion socioprofessionnelle de la Femme 2015.
- Ministry of Economy and Finance of Morocco. Ministère de l'Economie et des Finances du Maroc. Fiche relative au marché du travail national.
- Ministry of Economy and Finance. Ministère de l'Economie et des Finances. Formation Professionnelle. Projet de performance 2016
- Ministry of Higher Education and Scientific Research of Morocco. Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique du Maroc. Statistiques Universitaires 2016-2015.
- Ministry of Youth and Sports. Morocco: Launch of the First Debate on Youth. 2012.
- Morjane, K. (2010.) Tunisia's Address to the 65th

- session of the General Assembly of the United Nations.
- Morgana, Clare (2012). End of History in the New Libya.
- Moroccan Family Code (Moudawana), 2004.
- Moroccan Minister of Agriculture. Ministère d'agriculture au Maroc.
- Moroccan Ministry of Education. Ministère de l'Education Nationale. «Les chiffres clés du système éducatif. Année scolaire 2017-2016”
- Moroccan National Charter of Education and Training. Charte Nationale d'Education et de Formation du Maroc.
- Moroccan National Integrated Youth Strategy 2030-2015. Strategie Nationale Integree de la Jeunesse du Maroc 2030-2015.
- Moroccan Penal Code 2011.
- National Agency for the Promotion of Employment and Skills of Morocco. Agence Nationale de Promotion de L'emploi et des Compétences du Maroc.
- National Ministry of Education of Morocco. Ministère de l'Education Nationale du Maroc.
- National Ministry of Education. Ministère de l'Education Nationale. Bilan d'Activité des programmes de l'Education non Formelle 2012/2011.
- National Report on Housing for the Conference on Housing. Habitat III. 2014.
- National Youth Policy Overview. (n.d.). Retrieved September 2017 ,19, from youthpolicy.org: <http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/#nav-M>
- OECD Plan for Youth. 2013.
- OECD (2012). Youth employment: Five challenges for North Africa. Paper for the Regional conference: Promoting Youth Employment in North Africa. Available at [www.oecd.org/dev/emea/Background\\_per\\_cent20Paper.pdf](http://www.oecd.org/dev/emea/Background_per_cent20Paper.pdf).
- OIT, AECID and ONEQ. “Analyse du système éducatif Tunisien 2013”.
- Okojie, C. E. (2003). Employment creation for youth in Africa: The gender dimension. Prepared for Expert Group Meeting on Jobs for Youth: National Strategies for Employment. Geneva: United Nations Division for Social Policy and Development.
- Osman, S. S., & Nour, M. (2011, January). Labour Market and Unemployment in Sudan. UNU-MERIT Working Papers.
- Ottaway, M. (2011, October 10). The Emerging Political Spectrum in Egypt. Retrieved from [carnegieendowment.org](http://carnegieendowment.org): <http://carnegieendowment.org/10/10/2011/emerging-political-spectrum-in-egypt-pub45699->
- Oxford Business Group (2015). The Report: Algeria 2015.
- Pandit, E. (2007, April 11). Young People Make Strife: Problems with the Youth Bulge Theory. Retrieved from [rewire. News: https://rewire.news/article/11/04/2007/young-people-make-strife-problems-with-the-youth-bulge-theory/](https://rewire.news/article/11/04/2007/young-people-make-strife-problems-with-the-youth-bulge-theory/)
- Plan d'action pour la promotion de l'emploi et de la lutte contre le chômage (Algeria, adopted in 2008).
- Puerta, M., Pontara, N., and Rajadel, T. (2009). The Mauritania Labor Market through the Lens of the 2004 National Household Survey. Washington, D.C.: The World Bank.
- Rabbaa, N. (21 ,2012 July). Moroccan youth find their voice. Arab News.
- Radar, R. (2012, June 16). Le Forum national des jeunes en septembre 2013. Liberte Algeria.
- Rapport du Programme Euromed, 2010
- Regional and Provincial Employment Promotion Councils of Morocco. Les Conseils régionaux et provinciaux de promotion de l'emploi du Maroc.

- République Algérienne Démocratique et Populaire (2014). National Report on Housing for the Conference on Housing. Habitat III, July.
- Republique Islamique de Mauritanie Ministère de la Culture de la Jeunesse et des Sports (2004). Stratégie Définissant la Politique Nationale de la Jeunesse. March 3. Available at [www.youthpolicy.org/national/Mauritania\\_2004\\_National\\_Youth\\_Policy.pdf](http://www.youthpolicy.org/national/Mauritania_2004_National_Youth_Policy.pdf) (accessed 25 September 2018).
- Rogers, Andrei, and Luis J. Castro. Migration Age Patterns: Measurement and Analysis.
- SAHWA (2014a). Policy Paper Youth in Algeria: Actors, policies and impact of international cooperation.
- (2014b). The SAHWA Project: "Researching Arab Mediterranean Youth: Towards a New Social Contract".
- Salehi-Isfahani, D. (2012). Education, jobs, and equity in the Middle East and North Africa. *Comparative Economic Studies*, No. 54, pp. -843 861.
- Sarangi, N. (2015). Economic growth, employment and poverty in developing economies: A focus on Arab region. Economic and Social Commission for Western Asia. United Nations publication, pp. 47-1.
- Schwettman, J. (1997). Cooperatives and employment in Africa. Geneva: International Labour Organization. Available at [http://staging.ilo.org/public/libdoc/ilo/97/1997B398\\_09\\_engl.pdf](http://staging.ilo.org/public/libdoc/ilo/97/1997B398_09_engl.pdf).
- Secretariat of Education (Libya). 2000. "The EFA 2000 Assessment: Country Reports, Libyan Jamahiriya" Report presented as a progress report for UNESCO Education for All project.
- Sieverding, M. (2016, November). Youth Perspectives on Social Insurance in Egypt: Qualitative Insights on the Gap between Legal and Effective Coverage. *Development Policy Review*, 867-851 ,(6)34.
- South Africa National Treasury. (2011, February). Confronting youth unemployment: Policy options for South Africa. Retrieved from [http://www.treasury.gov.za/documents/national\\_per\\_cent20budget/2011/Confronting\\_per\\_cent20youth\\_per\\_cent20unemployment\\_per\\_cent-20\\_per\\_cent20Policy\\_per\\_cent20options.pdf](http://www.treasury.gov.za/documents/national_per_cent20budget/2011/Confronting_per_cent20youth_per_cent20unemployment_per_cent-20_per_cent20Policy_per_cent20options.pdf)
- Spencer, C. (2009). Introduction: North Africa and Britain. *International Affairs Royal Institute of National Affairs*, vol. 85, No. 5, pp.929-923.
- Studies on Youth Policies. Euromed Youth III Program. Algeria. 2009.
- Sustainable development through decent jobs for youth. (n.d.). Retrieved August ,25 2017, from [sustainabledevelopment.un.org: https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=7891](https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=7891)
- Teal, F. (2014). Employment Creation, Poverty and the Structure of the Job Market in Nigeria. Oxford: Centre for the Study of African Economies.
- The Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights. Privatization in education in Morocco and the right to education: summary factsheet Brief to the Committee on the Rights of the Child, 2013.
- The National Agency for the Promotion of Employment and Skills. L'Agence Nationale de Promotion de L'emploi et des Compétences. "Resultats de la veille sur l'emploi », Édition -2015 2016.
- The National Employment Strategy of the Kingdom of Morocco. Stratégie Nationale pour l'Emploi du Royaume du Maroc. (2015)
- The Prince's Youth Business International. (2010). Youth entrepreneurship beyond collateral: How to increase access to capital for young entrepreneurs. London: Youth Business International.
- Thomas, D. (2017, July). Are Egypt's IMF-imposed reforms working? . Retrieved from African Business: <http://africanbusinessmagazine.com/region/north-africa/egypts-imf-imposed-reforms-working/>
- UN Committee on the Rights of the Child (1996). Consideration of reports submitted by States parties under article 44 of the Convention. Initial

- reports of States parties due in 1995: Libyan Arab Jamahiriya. CRC/C/28/Add.6.
- UN Security Council. (2013, May 13). 'Arc of instability' across Africa, if left unchecked, could turn continent into launch pad of larger-scale terrorist attacks, security council told." Retrieved from un.org: <https://www.un.org/press/en/2013/sc11004.doc.htm>
- UN Women 2016.
- UN. (2017, September 21). Sustainable Development Goals: 17 Goals to Transform Our World--SDG 8. Retrieved from un.org: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/economic-growth/>
- UNDP (n.d.). UNDP–Sudan Youth Volunteers Rebuilding Darfur Project. Available at [https://social.shorthand.com/YVRDP\\_Sudan/jgcCfndPZcY/undp-sudan-youth-volunteers-rebuilding-darfur-project](https://social.shorthand.com/YVRDP_Sudan/jgcCfndPZcY/undp-sudan-youth-volunteers-rebuilding-darfur-project) (accessed 25 September 2018).
- (2016). Human Development Report on Tunisia.
- UNESCO (2012). Libya: the will to change.
- UNESCO, International Association of Universities and Association of African Universities, Guide to Higher Education in Africa. 2002.
- UNESCO. "Education for All 2015 National Review Report : Morocco"
- UNFPA. (2013, May 14). Mauritania. Retrieved from unfpa.org: [http://mauritania.unfpa.org/6833/14/05/2013/unfpa\\_en\\_mauritanie/](http://mauritania.unfpa.org/6833/14/05/2013/unfpa_en_mauritanie/)
- UNFPA (2013). Giving Young People a Priority. Available at [www.youthpolicy.org/wp-content/uploads/library/2013\\_Sudan\\_UNFPA\\_youth\\_priority\\_Eng.pdf](http://www.youthpolicy.org/wp-content/uploads/library/2013_Sudan_UNFPA_youth_priority_Eng.pdf) (accessed 25 September 2018).
- UNFPA. (n.d.). UNFPA Sudan. Retrieved September 2017 ,1, from unfpa.org: <http://www.unfpa.org/data/SD>
- UNICEF (2011) United Nations Treaty Collection
- UNICEF (2011). Sudan: MENA Gender Equality Profile 2011. Available at [www.unicef.org/gender/files/Sudan-Gender-Equallity-Profile2011-.pdf](http://www.unicef.org/gender/files/Sudan-Gender-Equallity-Profile2011-.pdf) (accessed 24 September 2018).
- UNICEF (2017). MENA Out of School Children Initiative. Available at <http://www.oosci-mena.org/Egypt> (accessed 25 September 2018).
- United Nations. (2015). UN World Population Prospects. Retrieved from <http://esa.un.org/wpp/>
- Urdal, H. (2006). A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence. *International Studies Quarterly*, 629–607 ,50.
- USAID Morocco. Overview of USAID programs in Morocco. 2011.
- Wall, T. (2014). As It Plans Its Own Future, Africa Engages with the World [analysis]. *Africa News Service*, 31 March.
- Weeks, J. (2011). Youth employment and empowerment programme: Macroeconomic policy and employment. London: University of London.
- Williams, M. (2016). Youth, peace, and security: a new agenda for the Middle East and North Africa. (COMBATTING VIOLENT EXTREMISM) (Report). *Journal of International Affairs*, Vol., 112-103 ,(2)69.
- World Bank. (09/2008). Africa Development Indicators 09/2008: Youth and Employment in Africa – The Potential, the Problem, the Promise. Retrieved from WorldBank.org: <http://siteresources.worldbank.org/EXTSTATINAFR/Resources/ADI-200809-essay-EN.pdf>
- (2010). Active labor market programs for youth: A framework to guide youth employment interventions. World Bank Employment Policy Primer, No. 16, pp. 16–1.
- (2014). The Unfinished Revolution Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to All Tunisians.
- (2014, January 27). Education in the Middle East and North Africa. Retrieved from [worldbank.org: http://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena](http://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena)

(2016, July 1). Islamic republic of Mauritania: poverty dynamics and social mobility -2008 2014 (English). Retrieved from [worldbank.org: http://documents.worldbank.org/curated/en/670291484310508526/Islamic-republic-of-Mauritania-poverty-dynamics-and-social-mobility2014-2008-](http://documents.worldbank.org/curated/en/670291484310508526/Islamic-republic-of-Mauritania-poverty-dynamics-and-social-mobility2014-2008-)

(2017). Unemployment, youth total (per cent of total labor force ages 24-15) (modeled ILO estimate). Retrieved from [worldbank.org: http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS](http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS)

(2017). Education: Egypt, Arab Republic. Available at [worldbank.org: https://data.worldbank.org/topic/education?locations=EG](https://data.worldbank.org/topic/education?locations=EG) (accessed 25 September 2018).

(n.d.). Education Statistics (EdStats): Country at a Glance - Egypt, Arab Rep. Retrieved from [datatopics.worldbank.org: http://datatopics.worldbank.org/education/country/egypt,-arab-rep](http://datatopics.worldbank.org/education/country/egypt,-arab-rep).

(n.d.). Education Statistics (EdStats): Country at a Glance - Mauritania. Retrieved September ,18 2017, from [worldbank.org: http://datatopics.worldbank.org/education/country/Mauritania](http://datatopics.worldbank.org/education/country/Mauritania)

(n.d.). Education Statistics: Country at a Glance--Sudan. Retrieved September 2017 ,1, from <http://datatopics.worldbank.org/education/country/sudan>

(n.d.). Labor force participation rate, female (per cent of female population ages +15) (modeled ILO estimate). Retrieved September 2017 ,19, from [worldbank.org: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS](https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS)

Report No. 68731 –MOR

“Maintaining Momentum on Education Reform in Morocco”. 2013

Kingdom of Morocco. Promoting Youth Opportunities and Participation.

MENA Knowledge and learning. Quick series. Promoting youth opportunities and participation in Morocco. 2012.

Poverty Data.

World Bank and Centre pour l'Intégration en Méditerranée (2014). Surmonter les obstacles à l'intégration des jeunes.

World Economic Forum (2016). The Global Gender Gap Report 2016. Available at <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report2016-/> (accessed 24 September 2018).

Youthpolicy.org (2014). Factsheet: Egypt. Available from [youthpolicy.org: www.youthpolicy.org/factsheets/country/egypt/](http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/egypt/) (accessed 25 September 2018).

Youthpolicy.org. (2014, March 6). Definition of Youth. Retrieved from [Youthpolicy.org: http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/sudan/](http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/sudan/)

youthpolicy.org. (n.d.). Factsheets: Country--Mauritania. Retrieved September 2017 ,10, from [youthpolicy.org: http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/mauritania/](http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/mauritania/)

Zaalouk, M. (2014, June). A human economy: A 'third way' for the future of young people in the Middle East and North Africa. *International Review of Education*, 339 ,(3)60

Zaalouk, M. (2014). A human economy: A “third way” for the future of young people in the Middle East and North Africa. *International Review of Education*, 359-339 ,(3) 60